جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسة)

إعداد
سائد حامد نصر أبو عدوان

إشراف
د. نايف أبو خلف

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية في كلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2013م

دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسة)

إعداد

سائد حامد نصر أبو عدوان

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2013/6/18م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. نايف أبو خلف / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. أيمن طلال / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. رائد نعيرات / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى من أنار دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى والدي العزيز أطال الله في عمرك

إلى القلب النابض بالحنان، إلى من منحتني الإصرار، إلى رمز الوفاء

والدتي الحبيبة أطال الله في عمرك

للقلوب الطاهرة الرقيقة، إلى أغصان الزيتون، إليكم يا رمز الشموخ أخواني

(عبدالله، نصر، محمود) حفظكم الله

إلى أجمل وأرق الزهرات، إلى من كان لي مساعداً في كل اللحظات أخواتي

(يافا، عبير، أيام، وئام)

إلى عائلتي وأعمامي (أحمد، محمد) اللذان منحاني العزيمة والإصرار للاستمرار

في دروب العلم وصولاً للشهادة العليا بإذن الله

إلى كل القلوب الطاهرة إلى أصدقائي الكرام

الشكر والتقدير

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ" سورة النمل الاية (19)

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين، والشكر أولاً لله العلي القدير الذي فتح علي وأكرمني بإتمام هذه الدراسة.

بداية أتوجه بالشكر والتقدير إلى الدكتور نايف أبو خلف مشرف هذه الرسالة على ما قدمه لي من توجيه وارشاد، ومساعدة، كانت لي خير معين في إتمام هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى الدكتور رائد نعيرات، الذي شكل نقله نوعية في حياتي العلمية، له كل المحبة والتقدير والاحترام.

كما اتوجه بالشكر والتقدير وعظيم العرفان بالجميل إلى الكادر التعليمي في برنامج التخطيط والتنمية السياسية في جامعة النجاح الوطنية، الذين قدموا الكثير من جهودهم الجبارة لبناء جيل الغد.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص العرفان لجميع الأصدقاء والزملاء الذين أتاحوا لي المجال لإتمام هذا العمل وتعاونوا معي لإنجاز هذه الدراسة، وأعطوني من وقتهم وجهدهم الكثير وأخص بالذكر أ. سائد موافي. أ. رياض شريم. أ. محمود اشتيه. أ. ناصيف معلم. أ. حنين زيدان. أ. كمال جبريل. أ. محمد سليم. والاخت سلوى رمضان.

ولمن لم يتسع المجال لذكرهم أنت في القلب والذاكرة دائما ولا يسعني سوى ان أقول لكم جميعاً جزاكم الله عني خير الجزاء, وجعله في ميزان حسناتكم.

والله ولي التوفيق

الباحث

سائد حامد أبو عدوان

الإقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسة)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يُقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis، unless otherwise referenced، is the researcher's own work، and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	فهرس الجداول والأشكال	ط
	الملخص	ي
	الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها	**1**
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	مشكلة الدراسة	4
3.1	أهمية الدراسة	5
4.1	أهداف الدراسة	5
5.1	أسئلة الدراسة	5
6.1	فرضية الدراسة	6
7.1	حدود الدراسة	6
8.1	منهج الدراسة	6
9.1	مصطلحات الدراسة	7
10.1	الدراسات السابقة	8
	الفصل الثاني: المجتمع المدني والتنمية البشرية (الإطار النظري)	**15**
1.2	مقدمة	16
2.2	تعريف المجتمع المدني	17
3.2	تطور مفهوم المجتمع المدني والظروف التاريخية التي مر بها	19
4.2	مفهوم منظمات المجتمع المدني	25
5.2	مفهوم التنمية البشرية وأبعادها	27
6.2	الأمن الإنساني والمشاركة شرطان أساسيان لتحقيق التنمية البشرية	31
7.2	التطور الزمني لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني	33
1.7.2	مقدمة	33

الرقم	الموضوع	الصفحة
2.7.2	التطور الزمني لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني	34
3.7.2	العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والتنمية البشرية	39
4.7.2	رؤية منظمات المجتمع المدني الفلسطيني للتنمية البشرية	42
	الفصل الثالث: المعيقات أمام تحقيق دور فاعل لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في التنمية البشرية	**46**
1.3	المقدمة	47
2.3	الوضع الاستثنائي في ظل الاحتلال	48
3.3	المعيقات التي تتعلق في البيئة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني	50
4.3	عوامل تتعلق في البيئة الخارجية لمنظمات المجتمع المدني	55
	الفصل الرابع: منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ودورها في تعزيز التنمية البشرية	**65**
1.4	مقدمة	66
2.4	واقع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني	68
1.2.4	طبيعة الدور الذي تبنته منظمات المجتمع المدني في المراحل التي مرت بها	71
2.2.4	الأدوار التي تبنتها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في التعبير عن رؤيتها	74
3.4	واقع التنمية البشرية في الضفة الغربية	78
1.3.4	واقع التنمية البشرية في الضفة الغربية بعد اتفاقية أوسلو	80
2.3.4	واقع التنمية البشرية في ظل تقارير الأمم المتحدة الإنمائية في مجال التنمية البشرية الخاصة بفلسطين	82
4.4	دور منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في تعزيز التنمية البشرية	97
1.4.4	تنوع اهتمامات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني	97
2.4.4	دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية	100
1.2.4.4	دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في القضايا السكانية	102
2.2.4.4	دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر والبطالة	104
3.2.4.4	دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في القضايا الصحية	106

الرقم	الموضوع	الصفحة
4.2.4.4	دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في التعليم	108
4.2.4.4	دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تمكين المرأة وتحقيــق المساواة	111
3.4.4	تقييم عام لدور منظمات المجتمع المدني في تعزيز التنمية البشرية	114
	النتائج والوصيات	**118**
	قائمة المصادر والمراجع	**124**
	Abstract	**b**

فهرس الجداول والأشكال

الرقم	الموضوع	الصفحة
الجداول		
جدول (1)	عدد السكان الفلسطينيين المقدرة حسب دولة الإقامة حتى نهاية عام 2010	83
جدول (2)	عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس حتى منتصف عام 2011	83
جدول (3)	معدل المواليد الخام والوفيات الخام المقدرة في الاراضي الفلسطينية لسنوات مختارة (مولود لكل 1000)	85
جدول (4)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الاراضي الفلسطينية (المبلغ بالدولار)	86
جدول (5)	الأفراد 15 سنة فأكثر حسب أهم سمات القوى العاملة والمنطقة خلال الفترة 2004–2012 (حسب معايير منظمة العمل الدولية)	88
جدول (6)	التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين (15 سنه فأكثر) حسب الحالة التعليمية 2007– 2011	92
جدول (7)	التوزيع النسبي لسكان الضفة الغربية (15 سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية 2007–2011	93
جدول (8)	أعداد الطلبة والخريجين والهيئة التدريسية في الجامعات والكليات الجامعية وكليات المجتمع حسب الجنس من 2006/2005 – 2011/2010	94
جدول (9)	قائمة بأسماء الفائزات من النوادي النسوية في انتخابات المجالس المحلية 2012	113
الأشكال		
شكل (1)	الهرم السكاني في الاراضي الفلسطينية حتى منتصف عام 2011	84

دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية
(الضفة الغربية كحاله دراسة)

إعداد
سائد حامد نصر أبو عدوان
إشراف
د. نايف أبو خلف

الملخص

تبحث هذه الدراسة في دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية، لذلك فقد هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع منظمات المجتمع المدني الفلسطينية، والتعرف على العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والتنمية البشرية، ومدى تأثير منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية البشرية، إضافة لذلك عملت الدراسة على التعريف بأبرز المعيقات التي تشكل عائقاً أمام تحقيق دور فاعل لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية في عملية تعزيز التنمية البشرية.

انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي يبحث في طبيعة دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية, حيث تمثل هذا التساؤل في "ما هو دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية، كما تفرع من هذا السؤال العديد من الأسئلة الفرعية التي ترتبط بالسؤال الرئيسي، كما انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها "أن الفساد الاداري إضافة إلى ارتباط نشاط عمل منظمات المجتمع المدني بنشاط شخصي و اثر القوانين والتشريعات الفلسطينية والتمويل الخارجي أدت إلى الحد من دور فعال لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز وتكريس التنمية البشرية في فلسطين، ولمعالجة فرضية الدراسة والإجابة على أسالتها قام الباحث باستخدام العديد من الأدوات من أبرزها إجراء المقابلات مع ممثلين عن منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية، كما اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة التوجه السائد لمنظمات المجتمع المدني نحو تعزيز التنمية البشرية.

الفصل الأول من الدراسة يعرض مقدمة الدراسة ومنهجيتها، ومن خلال الفصل الثاني تم تناول مفاهيم الدراسة وإطارها النظري، كمدخل علمي يحكم التوجه العام للدراسة كي لا تنحرف عن مسارها وأهدافها التي حددها الباحث.

الفصل الثالث يتناول واقع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، من حيث طرح المراحل التي مرت بها منظمات المجتمع المدني في فلسطين، إضافة لطبيعة الأدوار التي تبنتها في التعبير عن رؤيتها، كما تم مناقشة واقع التنمية البشرية في الضفة الغربية من خلال فترتين وهما: الفترة الأولى بعد اتفاقية أوسلو، والفترة الثانية في ظل التقارير التي يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بفلسطين، حيث ارتبط قياس التنمية البشرية في فلسطين بمجموعة من المؤشرات التي وضعتها هذه التقارير، كالصحة، والتعليم، وتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، والبطالة، والفقر، والبيئة.

كما تم تحليل دور منظمات المجتمع المدني في العديد من المؤشرات الخاصة في التنمية البشرية مثل: القضايا السكانية، والفقر والبطالة، والقضايا الصحية، والتعليم، وتمكين المرأة وتحقيق المساواة، إذ يلاحظ تنوع مجالات اهتمام منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، كما تناول الباحث في نهاية هذه الجزئية تقييم عام لدور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية.

الفصل الرابع يتناول أبرز المعيقات التي تحد من دور فاعل لمنظمات المجتمع المدني في عملية تعزيز التنمية البشرية، حيث وضع الباحث هذه المعيقات في ثلاث مجموعات: الأولى تتعلق بالوضع الاستثنائي الذي تعيشه منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي، المجموعة الثانية المعيقات التي تتعلق في البيئة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني والتي تتمثل في الفساد الإداري وارتباط هذه المنظمات بنشاط شخصي، أما المجموعة الثالثة فهي ترتبط بالمعيقات التي ترتبط بالبيئة الخارجية لمنظمات المجتمع المدني مثل التمويل وأثرة على عملية التنمية، وأثر القوانين والتشريعات على دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.

أما الخاتمة فتوجز الحديث في أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الباحث عبر هذه الدراسة، فمن خلال نتائج الدراسة لم تصل منظمات المجتمع المدني للمستوى الذي يطمح إليه أفراد الشعب الفلسطيني والذي يشكل جوهر وجودها، لكن هذا لا يعني الانتقاص من أهمية منظمات المجتمع المدني ودورها الحيوي في عملية بناء المجتمع المدني الفلسطيني وتوفير المتطلبات الأساسية للعيش بكرامة وحرية واستقرار وأمن. وقد اختتمها الباحث بطرح مجموعة من التوصيات التي تتعلق بمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني من أجل تعزيز دور هذه المنظمات في عملية التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص.

ومن ابرز التوصيات التي خرجت بها الدراسة تتمثل في ضرورة بلورة منظمات المجتمع المدني لخططها وبرامجها وفق رؤية تسعى من خلالها لتحقيق وترسيخ مفاهيم تغير وتطوير المجتمع, وليس الاكتفاء بتقديم المساعدة والإغاثة، فعمل منظمات المجتمع المدني لا يقتصر على أشكال تقديم المساعدات بل يشمل السعي لتغير المجتمع وتطويره وهذا أساس العملية التنموية التي تشكل جوهر عمل منظمات المجتمع المدني.

كما أوصت الدراسة بضرورة إعادة الاعتبار للعمل التطوعي, وذلك من خلال تعزيز مفاهيم العمل الاجتماعي التطوعي وأهميته، وتطوير مفهوم المشاركة المجتمعية, وذلك لأهميته ودوره في عملية تحقيق التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

1.1 مقدمة الدراسة

يعرف المجتمع المدني بأنه مرآة المجتمع التي تحمل آمالة، وتحمل أمراضه والذي يتكون من سلسلة مترابطة من المؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، كانت الأديان السماوية سباقة في الدعوة إلى العمل الخيري بجميع أشكاله، أما على المستوى الوضعي فقد نشأ مفهوم المجتمع المدني أول مرة في الفكر اليوناني، حيث أشار إليه ارسطو بإعتباره " مجموعة سياسية تخضع للقوانين"، أي أنه لم يميز بين الدولة والمجتمع المدني.

تطور هذا المفهوم في القرن الثامن عشر حيث بدأ التمييز بين الدولة والمجتمع، وبدأت حركة الجمعيات بالتبلور كنسق يملك الأحقية للدفاع ضد مخاطر الإستبداد السياسي. وفي نهاية القرن ذاته تأكد في الفكر السياسي الغربي ضرورة تقليص هيمنة الدولة لصالح المجتمع المدني الذي يجب أن يدير أموره الذاتية بنفسه وأن لا يترك للحكومة إلا القليل. وفي القرن التاسع عشر حدث التحول الثاني في مفهوم المجتمع المدني، حيث إعتبر كارل ماركس أن المجتمع المدني هو ساحة الصراع الطبقي، وفي القرن العشرين طرح المفكر الإيطالي جرامشي مسألة المجتمع المدني في إطار مفهوم جديد فكرته المركزية هي أن المجتمع المدني ليس ساحة للتنافس الإقتصادي بل ساحة للتنافس الأيدلوجي منطلقا من التمييز بين السيطرة السياسية والهيمنة الأيدلوجية.[1]

وقد إهتمت المجتمعات المعاصرة بعمل منظمات المجتمع المدني، حيث تم طرحه على المستوى الدولي تحت عنوان برنامج الأمم المتحدة التطوعي في عام 1967، وتطورت العملية التطوعية وتجذرت حتى أصبحت معياراً ومؤشراً قوياً للتنمية والتقدم.

---

[1] سقف الحيط، دعاء حمدي: " **المعوقات التي تحد من اداء المؤسسات النسوية الإسلامية**"، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر " المؤسسات النسوية الاسلامية: تقيم التجربة وتحسين الأداء"، نظمته جمعية الهدى النسائية/ رام الله والبيرة، فلسطين، 26/ 6/2005.

تعتبر القوى والأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية، التي تصنف حسب طبيعتها إلى جمعيات خيرية وتعاونية، ومنظمات جماهيرية، ومؤسسات ومنظمات تنموية، ومراكز ومؤسسات بحث وإعلام وحقوق إنسان وهيئات الدفاع عن حقوق ومصالح مختلفة من المكونات الرئيسية التي تنضم تحت مفهوم المجتمع المدني، والمقصود أن نطاق المجتمع المدني ينحصر في المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي، ومن ثم فهو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر.[1]

ترى العديد من الدول أن وجود المنظمات غير الحكومية له أهمية كبيرة تؤثر إيجابياً في حياة الفرد والأسرة والمجتمع سواء من الناحية الإقتصادية، أو الإجتماعية، أو الصحية، أو الثقافية أو غيرها، لا سيما وأن هذه المنظمات لا تهدف إلى الربح، وتتراوح مجالات عمل هذه المنظمات بين حقوق الإنسان والمرأة، والعدالة، والتنمية، ومع تزايد الإهتمام بمفهوم التنمية أصبحت الحاجة ملحة بضرورة تكاتف الجهود الحكومية والأهلية في المجتمعات من أجل تحقيق التنمية الشاملة التي تتضمن تحقيق التنمية البشرية، من هذا المنطلق أنشأت الأمم المتحدة برنامج عرف بإسم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP والذي يسعى للتغيير وربط الدول بالمعرفة والخبرة والموارد لمساعدة الأشخاص لبناء حياة أفضل، حيث يَصدر عن هذا البرنامج تقارير ترصد واقع التنمية البشرية في بلدان العالم وتوفر أدوات قياس وتحليل مبتكرة واقتراح سياسات عامة تكون في كثير من الأحيان مثيرة للجدل.

يمكن إعتبار مصطلح التنمية البشرية من المصطلحات التي فرضت نفسها في الخطاب السياسي والإقتصادي على مستوى العالم بأسره، وخاصة منذ التسعينيات، كما لعب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية دوراً بارزاً في نشر وترسيخ هذا المصطلح، إن مصطلح التنمية البشرية يؤكد على أن الإنسان هو غاية وآداة التنمية، حيث تعتبر التنمية البشرية النمو الإقتصادي وسيلة لضمان الرفاه للسكان، فالتنمية البشرية هي عملية تنموية

[1] شيخ علي، ناصر محمود رشيد: **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس: 2008، صفحة ي.

تسعى لتوسيع الخيارات المتاحة أمام الإنسان بإعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها أي أنها تنمية الناس بالناس وللناس.

في المشهد الفلسطيني نشأت مؤسسات المجتمع المدني وتطورت في ظل غياب السلطة اليومية الشرعية نتيجة الإحتلال، إذ تطورت المؤسسات لتقوم بمهام ومسؤوليات هي صلب إختصاص السلطة وليست مكملة لها كما هو الحال في دول العالم المستقلة.

تقوم هذه الدراسة على البحث في العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والتنمية البشرية، وذلك من خلال صياغة إطار يشكل دائرة العلاقة الصحيحة والسليمة بين منظمات المجتمع المدني والتنمية البشرية، فالعلاقة ما بين منظمات المجتمع المدني والتنمية البشرية هي علاقة طردية كلما توفرت منظمات المجتمع المدني المبنية على أسس سليمة وديمقراطية كلما إرتفع مستوى التنمية البشرية في المجتمع. من هنا يجدر الإشارة إلى أن التنمية البشرية لديها مؤشراتها التي من خلالها يمكن قياس التنمية البشرية للمجتمع وهي المؤشرات الإقتصادية ومؤشرات التعليم والوضع الصحي والمؤشر الإجتماعي.

من خلال ما تقدم يتضح أن موضوع هذه الدراسة هو تناول مفهوم المجتمع المدني وكذلك مفهوم التنمية البشرية، ومن ثم الإنتقال لمحور هذه الدراسة وهو البحث في دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز التنمية البشرية. وأهم المعيقات التي تقف أمام هذا الدور.

2.1 مشكلة الدراسة

تلعب منظمات المجتمع المدني دوراً في تعزيز وتكريس التنمية البشرية, لكن عمل هذه المنظمات يواجه بمجموعة من المعيقات الداخلية والتي تتمثل بالفساد الاداري وارتباط عمل بعض المنظمات بنشاط شخصي, إضافة لذلك هنالك مجموعة من المعيقات الخارجية والتي تعيق سير عمل منظمات المجتمع المدني والتي تتمثل باثر القوانين والتشريعات الفلسطينية على عمل المنظمات واثر التمويل الخارجي, فهذه المجموعة من المعيقات تعمل على اعاقة عمل منظمات المجتمع المدني نحو تعزيز التنمية البشرية في الاراضي الفلسطينية, حيث تناول الدراسة دور

منظمات المجتمع المدني في عملية تعزيز التنمية البشرية, وقراءة واقع منظمات المجتمع المدني في ذلك.

3.1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية البحث في ظل الظروف العالمية بشكل عام والفلسطينية بشكل خاص التي بلورة الإهتمام المتزايد في موضوع التنمية البشرية الذي أصبح من أبرز المواضيع التي يتم مناقشتها عالمياً ومحلياً، لذلك برزت ضرورة دراسة دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية، وأيضا تحليل مدى أهمية هذا الدور لتلك المنظمات.

4.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- قراءة واقع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والتطور التاريخي لها.
- التعرف على العلاقة بين منظمات المدني الفلسطينية والتنمية البشرية.
- قياس مدى تأثير منظمات المجتمع المدني في عملية التنمية البشرية.
- تحليل رؤية منظمات المجتمع المدني في فلسطين لعملية التنمية البشرية.
- التعرف على أبرز المعيقات التي تشكل عائقاً أمام تحقيق دور فعال لمنظمات المجتمع المدني في التنمية البشرية.

5.1 أسئلة الدراسة

تقوم هذه الدراسة على عدة أسئلة تشكل محاور قياس فرضية البحث وهي:

1- ما هو مفهوم منظمات المجتمع المدني؟

2- ما هو مفهوم التنمية البشرية؟

3- هل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني قادرة على تعزيز التنمية البشرية؟

4- ما طبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطينية والتنمية البشرية؟

5- كيف يمكن تطوير منظمات المجتمع المدني الفلسطينية من أجل أن يكون لها دور فعال في تعزيز التنمية البشرية؟

6.1 فرضية الدراسة

تقوم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بدور هام في تعزيز وتكريس التنمية البشرية، ويمكن لهذا الدور أن ينمو ويتطور إذا توفر المناخ المناسب إضافة لتوفر العديد من العناصر المهمة لتطور هذا الدور.

حيث أن الفساد الاداري إضافة إلى ارتباط نشاط عمل منظمات المجتمع المدني بنشاط شخصي و اثر القوانين والتشريعات الفلسطينية والتمويل الخارجي أدت إلى الحد من دور فعال لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز وتكريس التنمية البشرية في فلسطين.

7.1 حدود الدراسة

الحدود المكانية للدراسة: هي الضفة الغربية.

الحدود الزمانية: بما أن نشأة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني هي أقدم من مرحلة تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، لذلك يمكن إعتبار فترة إنطلاق شرارة الإنتفاضة الأولى عام 1987 هي الصورة الأوضح لتبلور هذه المنظمات التي برزت على الساحة الفلسطينية بطبيعة عملها والدور المتميز الذي لعبته في خلق الوعي لدى أبناء الشعب الفلسطيني وحتى عام 2012.

8.1 منهج الدراسة

ستعتمد هذه الدراسة على:

المنهج التاريخي: في قراءة التطور التاريخي لمنظمات المجتمع المدني في فلسطين ودور هذه المنظمات في عملية التنمية البشرية، في حقبات التاريخ الفلسطيني.

المنهج الوصفي التحليلي: لدراسة التوجه السائد لمنظمات المجتمع المدني نحو تعزيز مفهوم التنمية البشرية في فلسطين بشكل عام والضفة الغربية كحالة دراسية.

9.1 مصطلحات الدراسة

المجتمع المدني: هو ذلك المجتمع الذي يتكون من المؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة، في إستقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في عملية صنع القرار، مثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها أغرض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في إتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لإتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها لأغراض إجتماعية للإسهام في العمل الإجتماعي لتحقيق التنمية، أهمها تحقيق التنمية البشرية.

التنمية البشرية: هي عملية توسيع الخيارات أمام الأفراد، وهي أيضاً رؤية شاملة لمشروع مجتمعي يستهدف القضاء على التخلف ووضع المجتمع على سكة التقدم، وجعله قادراً على الإستمرار في التقدم وتطوير نفسه بنفسه، والتمكن من الإنفتاح على مختلف دول العالم، إذ لا تقف التنمية البشرية عند حدود تحقيق الرفاهية اللإقتصادية التي تنحصر في القدرة على الإستهلاك المادي لمختلف البضائع، بل هي تستهدف إزالة كل العراقيل والحواجز التي تحول دون الإعمال والإستثمار الجيد والمعقلن للقدرة البشرية في التنمية.

حيث تقاس التنمية البشرية من خلال مجموعة من المؤشرات التي تشمل كافة المجالات والقضايا كالصحة، والتعليم، والبيئة، والبطالة، والتمكين، إذ تأخذ الدراسة في فصلها الثالث مجموعة من هذه المؤشرات وتعمل على تحليلها لقياس التنمية البشرية في الضفة الغربية.

الأمن البشري: هو حماية المجالات الرئيسية التي للأفراد من المخاطر، وقد حدد تقرير التنمية البشرية عام 1994 المجالات الرئيسية للأمن البشري وهي: المجال الإقتصادي، والغذائي، والصحي، والبيئي، والشخصي، والمجتمعي، والسياسي. إذ يتطلب الأمن البشري حمايةً من هذه المخاطر وتمكين الناس ليستطيعوا أن يتدبروا أمر هذه الأخطار وأن يتغلبوا عليها عندما يكون ذلك ممكناً.

المشاركة: هي الوسيلة الأساسية لتمكين الأفراد وإعدادهم لعملية التنمية الطويلة والصعبة، وفقاً لهذه الرؤية تمكن المشاركة للأفراد عبر ما تولده من حوار وتفاعل من تنظيم أنفسهم.

التمكين: وهو تطوير قابلية الناس، بوصفهم أفراداً وأعضاءاً في مجتمعاتهم أي لا ينبغي للتنمية أن تتحقق من أجل الناس فحسب، بل ينبغي لهم أنفسهم أن يحققوها، فالأفراد الممكنون يكونون أكثر قدرة على المشاركة في القرارات والعمليات التي تصوغ حياتهم.

10.1 الدراسات السابقة

في البداية هنالك ملاحظة حول إفتقار المراجع العربية لمثل هذه الدراسات التي تهتم بالتنمية البشرية، فالملاحظ هو عدم وجود دراسات محكمة باللغة العربية تناولت الموضوع، إذ أن معظم ما كتب في الوطن العربي حول هذا الموضوع لا يتعدى مقالات وكتابات تمثل آراء كتاب في مجلات وصحف محلية، لذلك لجأ الباحث للإستعانه بالدراسات التي تهتم وتتناول موضوع منظمات المجتمع المدني ومحاولة ربطها بالدراسات التي تهتم بالتنمية البشرية والربط بين الموضوعين من أجل تشكيل مرجع أساسي يتناول موضوع دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز التنمية البشرية، ويقوم بإثراء هذا الإتجاه بدراسة حديثة.

دراسة احمد ميلاوي (2008)[1]

تتمحور هذه الدراسة حول أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، فهي تتطرق لمفهوم العمل الإجتماعي التطوعي الذي تم تعريفه على أنه مساهمة الأفراد والهيئات الغير

[1] إبراهيم ملاوي، احمد: " أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونيـــة، (العدد الثاني، المجلد 24)، 2008 الرابط الإكتروني http://www.shebacss.com/docs/csasr009-10.pdf

رسمية في أعمال الرعاية والتنمية الإجتماعية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل أو بغير ذلك من الأشكال.

ثم تقدم الدراسة مفهوماً للمجتمع المدني وتم ربطه تاريخياً بالفكر اليوناني، ومراحل تطور هذا المفهوم عبر القرون وصولاً لطرحه على المستوى الدولي تحت عنوان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتطور العملية التنموية وتجذرت في المجتمعات حتى أصبحت معياراً ومؤشراً قوياً لقياس ديمقراطية وتطور الدولة.

وتقدم هذه الدراسة صورة عن دور منظمات المجتمع المدني في التنمية بكافة مجالاتها، سواءً التنمية السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية، ومن ثم تظهر الدراسة العديد من المعيقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في الوطن العربي، حيث تصف هذه الدراسة أن دور منظمات المجتمع المدني لم يصل لمستوى الطموح، لأن العبء الأكبر لضمان الأمان الإجتماعي لا يزال يقبع على كاهل الدولة، ثم تقدم العديد من الوسائل التي يمكن أن تشجع وتحفز منظمات المجتمع المدني لقيام بدور فعال في المجتمع ولعل أهم هذه الوسائل يتلخص في سن القوانين والتشريعات التي تدعم هذه المنظمات.

ومن خلال إستعراض هذه الدراسة يرى الباحث أن هنالك جملة من المعيقات التي لم تتطرق إليها الدراسة والتي ساهمت في الحد من دور فعال لمنظمات المجتمع المدني في تعزيز التنمية البشرية، ولعل أبرز ما أغفلته هذه الدراسة هي المعيقات الداخلية الخاصة في البيئة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني، ولهذه المجموعة الداخلية من المعيقات دور هام في الحد من فاعلية منظمات المجتمع المدني فهي تقلص دورها وتنتج أجسام غير سليمة في مجال تعزيز التنمية.

دراسة سائد سعد، محمد جودة (2008)[1]

تتناول هذه الدراسة المجالات التي تنشط بها منظمات المجتمع المدني والتي تم تحديدها بثلاثة مجالات وهي:

المجال الأول تمكين المجتمع وهي بناء الوعي الجماهيري حول ديناميكيات القضايا الوطنية والمحلية، وبناء قدرات الأهالي على المشاركة في صياغة السياسات والأولويات والترويج لبيئة تشجع الناس على المشاركة في عملية صنع القرار.

المجال الثاني الذي تنشط به المنظمات فهو تلبية احتياجات المجتمع المحلي والعمل على بلورة رؤية ونماذج تنموية مبتكرة، ومستندة إلى المجتمع. وهنا تم تقسيم هذه النماذج التنموية إلى نموذج تنموي صحي يهتم بزيادة الوعي الصحي بالمجتمع كتنظيم الأسرة والعادات الغذائية السليمية والأمراض الناتجة عن سوء التغذية. أما النموذج الآخر فهو النموذج التنموي الإجتماعي والنموذج الديني.

المجال الثالث فهو تعزيز قيم المناصرة بالإضافة لعديد من العناصر: كتعزيز قيم الحفاظ على النسيج الإجتماعي الفلسطيني، ونشر الوعي والتعليم، والتشبيك والتنسيق والتعاون، والحد من مشكلة الفقر، وتعزيز مبدأ المسائلة والشفافية.

وتتطرق هذه الدراسة أيضا إلى الأليات التي تعمل من خلالها مؤسسات المجتمع المدني في نشر برامجها التنموية فهي متعددة منها الندوات والمحاضرات من قبل المختصين، والنشرات والمواد التثقيفية والبرامج التدريبية بالإضافة لورشات العمل والزيارات الميدانية، ووسائل الإعلام المختلفة.

---

[1] سائد سعد، محمد جودة، " **دور** وأداء المؤسسات الأهلية والمعوقات التي تواجة عملها"، ورقة عمل، كلية خدمة المجتمع، الجامعة الإسلامية، غزة: 2008، الرابط الإلكتروني http://www.iugaza.edu.ps/ar/UnitUpload/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%20%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF/%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AE%D8%B1%D8%AC/%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA/%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%AF%20%D8%B3%D8%B9%D8%AF%20%D9%88%20%D9%85%D8%AD%D9%85%D8%AF%20%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A9.pdf

من ثم تتناول الدراسة موضوع تقييم آداء المؤسسات الأهلية الفلسطينية والمعوقات التي تواجه عملية التنمية.

في الطرف الآخر من عنوان الدراسة وفيما يتعلق بالتنمية البشرية لجأ الباحث بالإستعانه بتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي تختص في فلسطين، فهذه التقارير السنوية تقوم برصد صورة التنمية البشرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يرى الباحث أن هذه الدراسة رصدت المجالات التي تنشط بها منظمات المجتمع المدني في سبيل تعزيز وترسيخ التنمية البشرية وحددتها في ثلاثه مجالات، لكن ما أغفلته هذه الدراسة أنها لم تشر بشكل مباشر الى دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز وتكريس التنمية البشرية والذي يتعدى المجالات الثلاثه التي رصدتها، إن دور منظمات المجتمع المدني يتعدى ذلك الإطار الذي رسمته هذه الدراسة من توعية وتمكين فهو أوسع من ذلك بكثير، كما أن هذه الدراسة ركزت على تمكين المجتمع من خلال بناء الوعي الجماهيري فيما يتعلق بقضايا المجتمع، بينما أغفلت الشرط الأساسي لتحقيق التنمية البشرية وهو توفير الأمن الإنساني وهو الشرط الأساسي لتحقيق تنمية بشرية راسخة متجذرة في المجتمع الفلسطيني.

تقارير التنمية البشرية في فلسطين من 1998-2010:[1]

تقرير التنمية البشرية في فلسطين 1998- 1999

فهو يقدم البيئة التنموية في فلسطين ومؤشرات دليل التنمية البشرية كالمؤشرات التي تتعلق في المجال الإقتصادي، والتعليم، والصحة. ثم يتناول العلاقة بين مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وإدارة التنمية فهو يتحدث عن فصل السلطات وتوازنها والتكامل في مهامها كأساس للتنمية البشرية، كما يتطرق للحديث عن منظمات المجتمع المدني والتنمية البشرية من خلال تناول تنوع نشاطات ومجالات هذه المنظمات وتعدد الرؤى، بالإضافة لتنوع نطاق النشاط

[11] تقارير التنمية البشرية الخاصة بفلسطين، مركز دراسات التنمية البشرية، جامعة بير زيت، الرابط الالكتروني /http://home.birzeit.edu/cds/arabic/phdr

وأشكال العلاقة مع الجمهور، في نهاية التقرير يتم تقديم منظور تنموي لفلسطين مع الأخذ بالخصوصية الفلسطينية ومراعاة القضايا الأساسية مثل البيئة التنموية والمشاركة الشعبية في التنمية والمأسسة والديمقراطية والقطاع الخاص.

تقرير التنمية البشرية في فلسطين 2002

يقع هذا التقرير في خمسة فصول، في الفصل الأول يتم رصد أهم التحولات والظواهر التي رافقت أحداث الإنتفاضة الفلسطينية وأثر الإجراءات الإحتلالية على الحياة الفلسطينية، وهي ظاهر لا بد من التنبه إليها في الحاضر وفي المستقبل حيث أنها في مجملها قد تقف أمام أي إمكانية لتنمية بشرية مستدامة حتى في ظل الوصول إلى حل سياسي، ومن أهم هذه الظواهر التي تتعلق بالقضايا الوطنية مثل قضية اللاجئين والقدس والمستوطنات والحدود.

أما الفصل الثاني يقدم تحليلاً لمحددات التنمية الفلسطينية، والتي تتمثل في الإحتلال الإسرائيلي، والمقتضيات الدولية وخصوصاً تلك المرتبطة بالتمويل الدولي ودوره في العملية السياسية من ناحية والعملية التنموية من ناحية أخرى، ويأتي الفصل الثالث الذي يتم التركيز فيه على مؤسسات الحكم المحلي وأهمية المشاركة المجتمعية فيها، ويؤكد هذا الفصل على أن تمكين المجتمعات المحلية وإستثمار مؤسسات الحكم المحلي سيكون الركن الأساسي في تطوير قررات المجتمع الفلسطيني ليس فقط على مستوى التنمية وإنما على الصمود والمقاومة.

وفي الفصل الرابع يتضح العرض المفصل للجوانب المختلفة في مجال التربية والتعليم، ويركز على نوعية التعليم وإرتباطه بالتنمية المستدامة، وفي الفصل الخامس والأخير يقدم التقرير نهجاً للتنمية البشرية الإنعتاقية، وهو نهج يستمد مقوماته الرئيسية من الخبرة الطويلة للمجتمع الفلسطيني في مجال المقاومة والتنمية.

تقرير التنمية البشرية في فلسطين 2004

يتناول هذا التقرير مؤشرات التنمية البشرية في الضفة والقطاع على سبيل المثال مؤشرات تعكس الخصوصية الفلسطينية، والمؤشرات الديمغرافية بالإضافة لمؤشر الوضع

التعليمي والحاله الصحية والإقتصادية والنوع الإجتماعي، كما تتطرق في الفصل الثاني إلى دور مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية في بناء المجتمع وتمكين الإنسان الفلسطيني، أما الفصل الثالث فهو يتحدث عن دور مؤسسات المجتمع المدني في بناء المجتمع وتمكين الإنسان الفلسطيني وذلك من خلال تقديم تشكيلات وثقافة وأداء منظمات المجتمع المدني، وفي الفصل الرابع يتم تناول دور التمويل الدولي في بناء المجتمع وتمكين الإنسان الفلسطيني فهو يتناول إنعكاسات وتأثيرات التمويل الدولي، وفي الفصل الأخير يقدم العديد من الاستنتاجات والتوصيات نحو تنمية تمكينية.

تقرير التنمية البشرية في فلسطين 2010

يتناول تقرير التنمية البشرية لعام 2010 العلاقة بين الامن الانساني والتنمية الانسانية وحقوق الانسان في الارض الفلسطينية، كما يتطرق الى اهم الاحداث التي حددت شكل الامن الانساني من عام 2005 الى منتصف عام 2009 والتي تمثلت بالانسحاب الاسرائيلي احادي الجانب من قطاع غزة عام 2005، اضافة للضغوطات التي مارستها اسرائيل ودول العالم على السلطة الوطنية الفلسطينية بعد نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية والتي وكلت اليها تشكيل حكومة فلسطينية، لكن مارست دول العالم واسرائيل جملة من اساليب الضغط كوقف التحويلات المالية والضرائب وقطع المساعدات، ومن اهم الاحداث التي شهدتها هذه المرحلة حرب غزة عام 2006 والتي استخدمت بها اسرائيل الصواريخ والدبابات والطائرات لقصف السكان المدنيين في قطاع غزة.

كما تناولت هذه الدراسة مفهوم الامن الانساني والذي يتلخص بضرورة توفير الامن الشخصي والامن الاقتصادي والامن الاجتماعي والامن السياسي وهذه هي العناصر الاسياسية لمفهوم الامن الانساني، حيث ان توفير الامن الانساني هو الشرط الاساسي لتحقيق التنمية البشرية في المجتمع الفلسطيني.

بعد استعراض تقارير التنمية البشرية في الاراضي الفلسطينية منذ نشأتها عام 1998 إلى تقرير التنمية البشرية لعام 2010، يرى الباحث أن هذه التقارير لها أهمية كبيرة في خلق

واقع تنموي قابل للتطبيق على أرض الواقع، كون هذه التقارير تلامس الواقع بشكل كبير ولا تقف عند القشور الخارجية لتحقيق التنمية البشرية.

كما أن تقارير التنمية البشرية الخاصة بفلسطين تناقش كافة قضايا المجتمع بكل شفافية وبعيداً عن أي تأثيرات فهي تعرض مشاكل هذا الواقع وتقدم حلول، على الرغم من هذه الواقعية التي تُنَظر لها هذه التقارير يلاحظ الباحث أن هنالك فجوة بين تطبيق هذه الحلول وكيفية العيش وممارسة الواقع اليومي المرير في ظل الاحتلال الإسرائيلي حيث أن الحلول لا تقدم صورة واضحة للتخلص من الاحتلال الاسرائيلي الذي يعتبر المعيق الأساسي والذي يشكل حالة استثنائية في طريق الشعب الفلسطيني لبناء وتعزيز التنمية البشرية.

الفصل الثاني

المجتمع المدني والتنمية البشرية
(الإطار النظري)

الفصل الثاني

المجتمع المدني والتنمية البشرية (الإطار النظري)

1.2 مقدمة

ارتبط بروز مصطلح المجتمع المدني مع ظهور نظرية العقد الاجتماعي وفلسفة الحق الذي نادى رواد هذه النظرية بضرورة تجاوز ما كان يطلق عليه آنذاك بالحق الطبيعي، أو الحق الإلهي (الحكم الثيوقراطي)، وعملوا على إرساء الدعائم الأولى للحكم الديمقراطي المؤسس على التعاقد بين الحاكم والمحكومين.[1]

في العصر الحديث أصبح مصطلح المجتمع المدني من أكثر المصطلحات وأشدها استمرارية وبروزاً في حقل المجتمع والسياسة، إذ أصبح المجتمع المدني وما يرافقه من منظمات هي الصورة الأساسية التي تعبر عن حضارة ورقي الدولة، على الصعيد الفلسطيني، يعتبر المجتمع الفلسطيني تحديداً حاله خاصة للمجتمعات المدنية كون هذا المجتمع ما زال تحت الإحتلال.

إضافة لكون المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال فهو ما زال يتعرض لسلسلة من العوامل التي تعصف به والتي تتمثل بالتهجير والطرد وإغتصاب الأرض والتذويب والتهويد من قبل الاحتلال، إضافة لبعض التيارات والقوى التي تتلاقى مصالحها مع مصالح الاحتلال، لقد كان لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني دوراً بارزاً في التصدي للاحتلال الإسرائيلي من خلال نشر الوعي لدى أبناء المجتمع وخلق منظمات سواء كانت مستترة أو علنية لمواصلة المواجهات مع الاحتلال.

يشكل مفهوم المجتمع المدني جوهر النقاش في هذا الفصل، حيث يعتبر مفهوم المجتمع المدني هو مفتاح دراستنا والعنصر الأساسي لهذه الدراسة.

[1] ياسر, صالح: المجتمع المدني والديمقراطية, موقع اخبار, الرابط الاكتروني www.akhbaar.org/docs/ngo

2.2 تعريف المجتمع المدني

مع تنامي منظمات المجتمع المدني، وتزايد عددها في خلال السنوات الأخيرة، برز في أدبيات التنمية عدد كبير من التعريفات لمفهوم المجتمع المدني، وبصرف النظر عن الإختلافات بين هذه التعريفات هنالك توافق عام حول عدد من السمات ومكونات هذا المفهوم، وهي:

أن منظمات المجتمع المدني هي مجموعة من المنظمات التطوعية، هذه المنظمات تشغل المجال العام بين الأسرة والسوق والدولة، وهي لا تسعى لتحقيق الربح، كما أنها تسعى لتحقيق منفعه جماعية للمجتمع ككل أو لبعض الفئات المهمشة، كما تمثل في بعض الحالات مصالح أصحاب مهنة معينة، وتدافع عن المهنة التي ينتمون إليها، كما لديها بعداً قيمياً يتمثل في الإدارة السليمة للإختلافات، وهو ما يعبر عنه بمصطلح " الثقافة المدنية".[1]

تعددت مفاهيم المجتمع المدني بتعدد مشارب وإتجاهات الباحثين، فمنذ أن أصبح مفهوم المجتمع المدني متداولاً ومع ظهور غرامشي الذي يعتبر محط إهتمام قطاع من الماركسيين نهاية ثمانينيات القرن العشرين ونحن أمام إشكال معرفي حول مفهوم المجتمع المدني, حيث ساهمت التوجهات الفكرية للباحثين بتنوع التعريفات التي تتعلق بمفهوم المجتمع المدني لكل باحث حسب منطلقاته الفكرية.[2]

لقد تناول المفهوم إتجاهين وهما: **الإتجاة الأول** الذي تبنى مفهوم المجتمع المدني بدون أن يُعمِل الفكر لتحديد ماهيته، وتعيين المعنى الذي يعطيه له، وبالتالي قدم تعبيراً فارغاً، إذ كان ماركس شاهداً في كل الدراسات التي تناولته لتأكيد أحقية المفهوم وشرعيته، لكن غرامشي كان أبرز في هذه المحاولة. ومع ذلك لم يسهم في توضيح المفهوم، أو تحديد الهدف من إستخدامه، مما جعله لأن يكون وعاءً لتيار يسكنه الهم الديموقراطي أدى ذلك لأن يكون مفهوم المجتمع المدني يساوي الديموقراطية ويتخفى تحته الميل الرأسمالي، ليتحول إلى أدآة أيدولوجية رغم

---

[1] قنديل، اماني: تحليل خريطة المجتمع المدني في مصر من منظور التنمية البشرية، موقع برنامج الامم المتحدة الإنمائي، مـــايو 2008، صـــفحة 4، الـــرابط اللإلكترونـــي www.undp.org.eg/Portals/0/.../Amani%20Kandil-Arabic%202.ppt

[2] غرامشي: **غرامشي وقضايا المجتمع المدني**، دار كنعان للدراسة والنشر، دمشق، 1991، صفحة 17.

كونه مفهوماً بحثياً، كما ظهر لدى غرامشي، حيث سيكون المجال المتعلق بالتكوين الاجتماعي الذي يجري فيه الصراع الأيدولوجي وتتحقق فيه الهيمنة، هذا المفهوم المركزي لديه، والذي يعني سيادة أو إنتصار توجه فكري سياسي محدد عبر الصراع الأيدولوجي في هذا الحيز الذي يضم النقابات والهيئات المدنية والمدرسية والكنيسة.

هذا أدى لخلق إلتباس في تحديد المقصود بالمجتمع المدني هل هو المنظمات الغير حكومية، أو الهيئات التي تعمل من أجل الديموقراطية، أو الشبكات التي تعمل بتمويل خارجي.[1]

الإتجاة الثاني أسس موقفه على رفض مفهوم المجتمع المدني، لأنه بالأساس يرفض النضال الديموقراطي، أو لأنه إختزل إلى الشبكات التي تعمل بتمويل خارجي، ولكي يتأسس هذا الرفض نظرياً حاول أن يساوي بين المجتمع المدني والمجتمع البرجوازي، إنطلاقاً من أنه يرفض أصلاً المجتمع البرجوازي، أو حاول أن يتشكك في أغراض دعاته، تأسيساً على الدعم الذي يتلقوه من جهات خارجية هي في الغالب مؤسسات رأسمالية أو مؤسسات متواجده في المراكز الرأسمالية، وبالتالي تجاوز التعامل العملي مع المفهوم عبر تلويثه، سواء بالبرجوازية أو بالإرتباط. والخطأ هنا يتمثل في الربط بين المفهوم والليبرالية الإقتصادية. حيث أن المفهوم لدى ماركس هو تحديد للمستوى الإقتصادي الإجتماعي بشكل عام، لهذا تكرس مفهوم قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج بديلاً عنه.

وهو لدى غرامشتي تحديد للمستوى الاجتماعي أو للهيئات التي تنتج عن المستوى الاجتماعي لهذا وضعه في مصاف البنية الفوقية.

ومع تعدد مفاهيم المجتمع المدني، فلقد عرف على أنه المجتمع الذي يشارك في بنائه المواطنون ليس بالآليات والإستراتيجيات المؤلوفة، بل عبر إقامة مؤسساتهم ومنظماتهم كآليات

[1] الصوراني، غازي: **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، الطبعة 3، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010، صفحة 9.

للتأثير على واقعهم ورسم آفاق لمستقبلهم، وعبر تكريس قيم الديموقراطية والتعددية فتكف مصائرهم عن أن تكون في أيدي مؤسسات الدولة وحدها.[1]

كما جرى تعريفه على أنه نتاج خصوصي مرتبط بأليات إقتصادية، وسياسياً متميزاً بالحرية، وهو بالأساس فضاء مواطنة وحريات.

لجأ بعد الباحثين إلى تبني تحديد إجرائي لمفهوم المجتمع المدني ليتفادى الإشكاليات التي يثيرها تعدد المفاهيم، فلقد حُدِدَ بأنه: المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في إستقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في عملية صنع القرار ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها لأغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في إتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لإتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها لأغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية وأهمها تحقيق التنمية البشرية، وهذا هو التعريف الراجح والأقوى للصواب.[2]

3.2 تطور مفهوم المجتمع المدني والظروف التاريخية التي مر بها

يعتبر مفهوم المجتمع المدني من أبرز المفاهيم التي يتم تناولها في الوقت الحالي، إذ يعتبر هذا المفهوم ليس وليد الصدفة ولم يظهر دفعه واحدة بل مر بعدة مراحل حتى وصل للصورة التي عليها في الوقت الحالي، من هنا يمكن التعرف بشكل مفصل على هذه المراحل والتي تمثلت بأربعة مراحل وهي:

المرحلة الأولى: هي لحظة نشوئه اللغوي وتحديد معناه، وهي المرحلة التي بدأت منذ عصر النهضة وصولاً إلى هيغل، أما **المرحلة الثانية** وهي المرحلة التي إستند بها ماركس وهو

---

[1] فاضل، شاكر: ***المجتمع المدني والدولة تمايز المجال وتكامل الادوار***، **(مجلة الفتح**، العدد 37)، كانون الاول 2008، صفحة 144– 149.

[2] العلوي، سعيد بن سعيد واخرون: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، صفحة 37.

يحدد المفهوم إلى هيغل، حيث قام بتجاوزة من خلال وضع مفهوم بديل أصبح هو المفهوم المتداول. وتمثلت **المرحلة الثالثة** بلحظة غرامشي الذي عاد إلى إثارة المفهوم، لكن لإستخدامه في سياق آخر قد يكون نتج عن تطور المجتمع البرجوازي، حيث يميز بين روسيا وبالتالي ضرورة الثورة، وبين أروبا الرأسمالية وضرورة حرب الواقع، معتبراً أنه المستوى السياسي المجتمعي المقابل للمستوى السياسي الذي يتمثل بالدولة، ويقصد به النقابات والمدرسة والكنيسة. وصولاً إلى **المرحلة الرابعة** وهي العودة إلى المفهوم وإلى غرامشتي على ضوء حركة المعارضة التي نشأت في دول أوروبا الشرقية منذ بداية ثمانينات القرن العشرين، لتنظيم حركة النقابات العمالية في بولندا، ثم الإستخدام الأيدولوجي له كمقابل لسلطة الدولة الشمولية، وإدعاء تمثيل المجتمع.

وهذه المرحلة هي المرحلة التي جرى تعميمها، عبر التركيز المكثف على المفهوم (دراسة وإعلاماً)، لتصبح هي مرحلة التاثير وصياغة الوعي لدى قطاعات من المثقفين والساسة، وهي المرحلة التي أوجدت كل الإلتباسات حول المفهوم، ووضعته في موضع شك وتشكيك لأنها كانت الكلمة السحرية التي فكت أسر المجتمع لأنها دمرت الإشتراكية، لتصبح هي الكلمة السحرية الضرورية لتجاوز النظم الإستبدادية من جهة واللعنة التي إستخدمتها الرأسمالية العالمية لتهديم النظم الإشتراكية من جهة أخرى.[1]

هنالك إتفاق في تاريخ الأفكار أنه لا توجد صياغة تاريخية ناجزة لأي من المفاهيم الفاعلة في البنية الفكرية عموماً. ومفهوم المجتمع المدني من المفاهيم الشائكة التي تستعصي على الإتفاق بين المفكرين والباحثين والساسة. وهو شأنه شأن المفاهيم الكبرى التي تستدعي عند مناقشتها سيلاً من النظم الفكرية والحضارية والممارسات السياسية والاجتماعية، وكماً هائلاً الإحالات المعرفية لفهم ما بداخله، إن مراجعة التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني تتطلب العودة لكتابات الفكر الغربي الحديث والتي تتمثل بنصوص نظرية العقد الإجتماعي من هوبز وجون لوك وجان جاك روسو وكتابات المفكرين أمثال توكوفيل وماركس وإنجلز وهيغل

[1] الصوراني، غازي: **تطور مفهوم المجتمع المدني وازمة المجتمع العربي**، مرجع سابق، صفحة 14.

وغرامشتي إضافة لمراجعة كتابات المفكرين الذين كتبوا حول التحولات الديمقراطية أمثال جاليرمو ادوينيل وفيلب شمتر ولاري ديموند.

إن تطور المجتمع المدني كان له إرتباطاً وثيقاً بتطور جملة من العوامل، إذ بدأت بتطور الفكر السياسي والتاريخ الفكري الغربي عموماً، كان ذلك في الحقبة التي عرفت بعصري النهضة والأنوار وما تلاهما، اما التطور الأخر لمفهوم المجتمع المدني كان مرتبطاً بتطور المجتمع الغربي وإنتقاله من الإقطاع إلى التصنيع ومن قبل الحداثه إلى ما بعدها، أما التطور الأخر فكان مرتبطاً بتطور العلاقات الدولية ورحيل الأفكار وإنتقالها من سياقها الذي ولدت فيه إلى سياقات أخرى.[1]

عند دراسة تطور مفهوم المجتمع المدني وإرتباطه بتطور الفكر السياسي الغربي، حيث يمكن تتبع نظرية العقد الإجتماعي في الفكر البشري وإرجاعها إلى السفسطائيين اليونانيين ومن ثم الأبقوريين الذين رأوا أن المجتمع المدني نشأ نتيجة عقد منفعي بين الأمور الفردية للوصول للأمن، لكن هذا المفهوم ومع بزوغ نجم الديانات السماوية وإنتشار المسيحية وهيمنة روما المسيحية على العالم تراجع هذا المفهوم لصالح العقد الديني الذي يعطي السلطة للكنيسة ومن ثم تحول هذا الحكم ليصبح حكم الملك الديكتاتور.[2]

لا يمكن الحديث عن تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي من دون العودة لتحليل نصوص هوبز وجون لوك وروسو وهيغل، وماركس وإنجلز ولينين وغرامشتي، إضافة إلى ما كتبه كل من أوغست كونت وآدم سميث وكنز وروزا لوكسمبرج.

مع العصر الكلاسيكي لنظرية المجتمع المدني أو ما عرف بعصر النهضة كان هنالك صعود للبرجوازية، في هذا العصر تمت صياغة هذه النظرية التي تبلورت من خلال أفكار التنوير للعديد من المفكرين والفلاسفة، حيث كان نيقولا ميكافلي (1469– 1527) من اوائل

---

[1] ابو سيف، عاطف: **المجتمع المدني والدولة: قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني**، دار الشروق، رام الله: فلسطين، 2005، صفحة 21.

[2] المرجع السابق، صفحة 24.

المنظرين السياسيين للعصر الحديث، إذ تحدث على أن الفردية والمصلحة هما أساس الطبيعة الإنسانية مبرهناً على ذلك بأن العوامل المحركة لنشاط البشر هي الأنانية والمصالح الفردية، في هذا الإطار وجدت البرجوازية ملاذاً ومدخلاً لها لصعودها وتطورها.

رافق تطور وصعود البرجوازية ظهور كتابات نيقولا كوبرنكس (1473– 1532) التي كان لها دور في تدمير الأيدولوجية اللاهوتية، وعبر إنجلز عن ذلك بأنها وضعت الأسس الأولى لبداية تاريخ تحرر العلوم الطبيعية من اللاهوت.[1]

ساهم العديد من العلماء الطبيعين أمثال ليوناردو دافنشي وجاليليو في هذا الجانب، وذلك من خلال صياغة النظرة الدينية إلى الطبيعة التي أسهمت إلى جانب النزعة الإنسانية في تعزيز الفلسفة العقلانية والمنهج العلمي وتطورهما كمنطلقات أساسية للبرجوازية التي تمهد لبزوغ عصر النهضة.

بحكم هذه الأفكار تفسخت العلاقات الدينية والاجتماعية والاقتصادية، كما تراجع الدور السياسي الذي لعبه الدين في المجتمع، إضافة لتراجع الهيمنة الثقافية الفكرية اللاهوتية، في المقابل كان هنالك تنامي للظروف الموضوعية والعوامل الذاتية التي عملت على نشر العلاقات الرأسمالية، هذا المسار إنطلق بشكل تدريجي وتعود خطوته الأولى إلى النزعة الدينية الإصلاحية التي ظهرت على يد مارتن لوثر (1483– 1546)، إذ نادى بضرورة الإصلاح لكن في المقابل رفض دور الكنيسة ورجال الدين في الوساطة بين الإنسان والله. أدى ذلك إلى ما عرف بالقطيعة بين الدين والدولة، في المقابل كان هنالك ترسيخ وتطور لمفهوم المجتمع المدني والمثل السياسية البرجوازية والدولة.

كما عبر توماس هوبز (1588– 1679) عن رفضه في مذهبه في القانون والدولة نظريات الأصل الإلهي للمجتمع، واستخلص إلى ان كل سلطة مدنية يجب أن تكون إنعكاساً لأصل مجتمعي دنيوي.[2]

---

[1] الصوراني، غازي: **تطور مفهوم المجتمع المدني وازمة المجتمع العربي**، مرجع سابق، صفحة 21

[2] بشارة، عزمي: **مساهمة في نقد المجتمع المدني**، مؤسسة مواطن، رام الله، 1996، صفحة 67– 69.

أما جون لوك (1632– 1704) عبر عن رفضه لمفاهيم المجتمع الإقطاعي، وأعتبر أن الحالة الطبيعية للبشر تتأكد عن سيطرة الحرية والمساواة كمفاهيم أساسية تحكم المجتمع، فالتعاقد الإجتماعي عند لوك لا تكون مع العبودية والخضوع فالهدف الأساسي من التعاقد الاجتماعي هو المحافظة على الأرواح والملكية الخاصة وإلغاء النظام الملكي المطلق التي لا تتفق مع طبيعة المجتمع المدني الذي ينطلق من الأساس من مبدأ الإرادة الحرة.[1]

تتوالى لحظات تطور مفهوم المجتمع المدني وصولاً لشارل مونتسكيو (1689– 1755) إذ يؤكد مونتسكيو في كتابة روح القوانين على أن الضمانة الأساسية للحرية تكمن في المؤسسات الدستورية، كما عبر عن رفضه للحكم المطلق الذي يعتبره شكلاً متناقضاً مع الطبيعة الإنسانية، ويتناقض مع الحقوق الشخصية، وعلى الرغم من إيمان مونتسكيو بسيادة القانون وحرية الفكر لكنه كان يخشى حكم الشعب بإعتبارة استبداد، فالجمهورية هي حكم الرجال الأحرار وليست حكم العبيد.[2]

بعد مونتسكيو جاءت الأفكار الفلسفية النظرية التي تميزت عن غيرها فهي أفكار جان جاك روسو(1712– 1778)، قدم مونتسكيو جملةً من الأفكار السياسية والاجتماعية والاخلاقية والتربوية والتي تميزت بأنها كانت أكثر وضوحاً، من خلال كتابه العقد الاجتماعي إتخذ روسو إتجاهاً من أجل البرهنة على أن الوسيلة الوحيدة لتصحيح التفاوت الإجتماعي تكمن في ضمان الحرية والمساواة المطلقة أمام القانون، كما طرح أيضاً نظام الجمهورية البرجوازية الذي أكد فيه أن الحياة السياسية يجب أن تقوم على سيادة الشعب المطلقة، كما قدم الاستفتاء الشعبي العام بديلاً لتقسيم السلطة التشريعية والتنفيذية، لقد أدخل روسو عنصر المساواة إلى المجتمع المدني إذ جعل العدالة الاجتماعية شرط الحرية. ومن وجهة نظر روسو يعتبر أن المؤسس الحقيقي للمجتمع المدني هو الإنسان الذي قام لأول مرة بتحديد قطعة من الأرض ثم سيجها وأصبح يقول هذا لي.

---

[1] العلوي، سعيد: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودورة في تحقيق الديمقراطية**، مرجع سابق، صفحة 41.

[2] بشارة، عزمي: **مساهمة في نقد المجتمع المدني**، مرجع سابق، صفحة 89.

أما ماركس فقد قدم تعريفاً خاصاً للمجتمع المدني إذ عرفه على أنه حلبة التنافس الواسع للمصالح الاقتصادية والبرجوازية، فالمجتمع المدني عنده هو المجتمع البرجوازي، وهو بالتالي الجذر الذي تمخضت عنه الدولة ومؤسساتها المختلفة، إذ تعتبر الدولة الرأسمالية نتاج المجتمع نفسه عند درجة معينة من تطورة، إن وجود الدولة في المجتمع البرجوازي يعني وجود مجتمع مدني، كما أن وجود المجتمع المدني هو الذي أفرز الدولة صاحبة السلطة العامة والقوة التي تخضع للنظام والقانون.[1]

بعد قيام الثورة الاشتراكية في روسيا عام 1917 وتأسيس الإتحاد السوفيتي تكرس مفهوم المجتمع المدني في بلدان المعسكر الرأسمالي للدفاع عن الليبرالية وحرية السوق وحرية المنافسة والديمقراطية السياسية، كما أستخدم كوسيلة أيدلوجية في الهجوم على الماركسية وعلى منظومة البلاد الاشتراكية عبر رفع شعارات نادت بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، إذ يعتبر الفيلسوف انطونيو غرامشي (1891– 1937) أبرز من تنبه إلى ذلك حيث عمل على إستعارة مصطلح المجتمع المدني والمجتمع السياسي من الفكر البرجوازي ومن كتابات هيغل وقام بتحويل هذين المفهومين وقطع الصلة بدلالاتهم بحيث أصبح تعبير المجتمع المدني مقطوع الصلة بدلالاته التي سبق ذكرها،[2] فبعد أن كان يشير مصطلح المجتمع المدني إلى دائرة التنافس الإقتصادي بين الأفراد، أصبح يشير به غرامشتي إلى المؤسسات الطبقية والاجتماعية التي تختص بالوظائف الأيدولوجية.[3]

في العقدين الأخيرين من القرن العشرين لم تبقى سوى فكرة واحدة من أفكار غرامشتي للمجتمع المدني، وهي أن المجتمع المدني عبارة عن هيئات ومنظمات ومؤسسات اجتماعية تعمل إلى جانب الدولة وليس تحت أمرتها من أجل تنظيم المجتمع وتنشيطة، بهذا المعنى يكون المجتمع المدني اليوم هو أحد أهم الروافد التي تدعم الدولة في عملها.[4]

---

[1] أبو سيف، عاطف، **المجتمع المدني والدولة– قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني**، مرجع سابق، ص32–35

[2] الصوراني، غازي: **تطور مفهوم المجتمع المدني وازمة المجتمع العربي**، مرجع سابق، صفحة 27.

[3] أبو زاهر، ناديا: **المجتمع المدني وأثر العولمة عليه**، الحوار المتمدن، العدد (2576)، 5\3\2009، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=164730.

[4] شيخ علي، ناصر: **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**. مرجع سابق، ص 25.

4.2 مفهوم منظمات المجتمع المدني

يعتبر مفهوم منظمات المجتمع المدني من المفاهيم التي لم تحظى بإجماع موحد عند تناولها وتعريفها بين المفكرين في العصور الحديثة، لكن يبقى الرأي السائد عند تعريف هذا المفهوم بأنها عبارة عن حركات اجتماعية تسعى للحد من هيمنة الدولة على المجتمع وممارستها للتسلط، وتتمثل هذه الحركات بالمؤسسات والمنظمات الطوعية غير الرسمية التي تعمل باستقلالية بعيداً عن سلطة الدولة وسيطرتها التي اعتادت أن تفرض هيمنتها على المجتمع بالسيطرة على هذه المؤسسات وغيرها.[1]

حيث تطلق عبارة ومفهوم المجتمع المدني على هذه المنظمات التطوعية غير إجبارية وغير الربحية والتي تلعب دوراً مهماً بين العائلة والمواطن من جهة والدولة من جهة أخرى لتحقيق مصالح المجتمع في كافة النواحي والمجالات والظروف. كما يطلق على هذه المنظمات منظمات المجتمع المدني السلطة الخامسة لإضطلاعها بالدور الرقابي المهم والنزيه.

حيث تعمل منظمات المجتمع المدني على تقديم خدماتها ونشاطاتها مجاناً وبدون ثمن للأفراد في المجتمع، ومن الأمثلة على ذلك رعاية النساء والأطفال والمرضى إضافة لدعم الشباب والطلاب، ومن هنا تبقى هذه المنظمات بعيدة عن سلطة وهيمنة الدولة وهنالك قسم آخر منها أهلية يعمل في مجال الرعاية والإغاثة الإنسانية والتنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والسياسية والرياضية والبشرية، إضافة لحقوق الإنسان وحقوق المرأة.

إن أي مجتمع في أي دولة يكون بدون هذا التكوين من منظمات المجتمع المدني وبدون مؤسساته المشار إليها في السابق يكون مجتمع ناقص وفيه خلل ويعتبر خدعة وأكذوبة ولا يمكن أن يحصل فيه تنمية متناسقة لكل فعالياته المختلفة بشكل متكامل وناضج، إذا لم يتم تفعيل وتنشيط هذه المنظمات بصورة إيجابية من قبل الدولة بدون تدخل أو وصاية أو مساومة ودعم المجتمع نفسه بقناعة وإيمان راسخ وعمل متفاني لذلك تبقى منظمات المجتمع المدني تشكل

[1] شيخ علي، ناصر: **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**. مرجع سابق، ص 25.

العمود الفقري والضرورة الملحة لبناء المجتمع الديمقراطي المدني، كما أن العديد من المدارس الفكرية ساهمت في صياغة المجتمع المدني كالمدرسة الماركسية ومدرسة العقد الاجتماعي ممثلة بروادها إضافة إلى هيغل، هذا التعدد في المساهمة في صياغة مفهوم المجتمع المدني هو دليل على أن هذا المفهوم لا ينحصر في رؤية الحركات الليبرالية من أجل الحد من سلطة الدولة الإقطاعية، من هنا نلاحظ استخدام هيغل لهذا المفهوم لإظهار أهمية الدولة في تحقيق الوحدة داخل المجتمع، وأكد على عدم قدرة المجتمع المدني على تحقيق تماسكه دون أن تعمل الدولة على منحه هذا التماسك.[1]

ظهر الإنقسام حول وضع جميع هذه المنظمات في كتلة منظمات المجتمع المدني، فكان تيار يرى بضرورة وضع هذه المكونات والمنظمات في قائمة منظمات المجتمع المدني لأنها تمثل جزءاً من بنية المجتمع الثقافية والسياسية والحضارية، وأن كلاً من هذه المنظمات تمثل موقف ورأي جزء معين ومحدد من أبناء المجتمع.

أما التيار الآخر فهو يخرج قسماً من هذه المنظمات من كتلة منظمات المجتمع المدني وخاصة الجمعيات والأحزاب السياسية التي تشكل في غالب الأحيان أحد أشكال المعارضة للسلطة القائمة، هذا الاتجاه وهذه المنظمات هي تلك التكتل من نقابات واتحادات عمل والمنظمات الغير حكومية والمجموعات الدينية والمؤسسات والمنظمات المجتمعية في المجتمع المدني[2].

---

[1] عبد العال، وحيد: دور المنظمات في المجتمع المدني، منتدى حوارات الفاخرية، بتاريخ 2006/10/22، الرابط الإلكتروني http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:VkXV7U4RKYIJ:www.hewaraat.com/forum/showthread.php%3Ft%3D13262+%D9%88%D8%AD%D9%8A%D8%AF+%D8%B9%D8%A8%D8%AF+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84+%D8%AF%D9%88%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A7%D8%AA+%D9%81%D9%8A+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=ps

[2] محمد، علي عبد الواحد: المجتمع المدني ومنظماته، مؤسسة الحوار المتمدن، بتاريخ 28/12/ 2005، الرابط الالكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=53427

وبناء على ذلك يمكن تحديد مفهوم منظمات المجتمع المدني بأنه: المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في إستقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في عملية صنع القرار ومثال ذلك الأحزاب السياسية، ومنها لأغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في إتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقاً لإتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها لأغراض اجتماعية للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية وأهمها تحقيق التنمية البشرية.

5.2 مفهوم التنمية البشرية وأبعادها

يشهد مفهوم التنمية البشرية استعمالاً لا مثيل له في الخطابات والندوات وعلى كافة الأصعدة والاتجاهات، خصوصاً بعد التقارير الدورية للأمم المتحدة الإنمائية UNDP التي بدأت في إصدارها عام 1990 ومعها أصبح الإنسان هو المحور المركزي للتنمية البشرية وهو المستهدف منها وصانعها، ومن أهم مرتكزات التنمية البشرية هو " أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم و أن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر".[1]

أشارت التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة للتنمية وخصوصاً في تقريرها العالمي الصادر سنة1990 أن التنمية البشرية هي " عملية توسيع لخيارات الأفراد، ومن حيث المبدأ يمكن أن تكون هذه الخيارات مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت، حيث لا تتحول هذه الرؤية إلى فعل بدون المشاركة التي يندرج في مستوياتهم، ويصلون إليها ولا يبدؤون منها، إذ يستحسن البدء ببناء القدرة على المشاركة عند الناس، وهنا يمكن الإستثمار الأولي الذي يقضي إلى تملك الناس لمشروعاتهم التنموية مما يضمن نجاحها".[2]

---

[1] جفري، سعيد واخرون، **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (السياق العام، الاسس والاليات، القدرات والمهارات المطلوبة)**، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 2007، صفحة 9.

[2] مادي، الحسن، ***تدبير مشاريع التنمية البشرية***، **(مجلة علوم التربية**، العدد 6، الطبعة الاولى)، 2006، صفحة 11.

بهذا المفهوم للتنمية البشرية الذي يعبر عن تلك العملية التي تهدف إلى إحداث تغييرات عميقة في الحياة الإنسانية، ويمكن أن نلاحظ أن الخيارات الأساسية على جميع مستويات التنمية البشرية، هي أن يعيش الأفراد حياة مديدة وصحية، وأن يكتسبوا معرفة وأن يحصلوا على المواد اللازمة لمستوى معيشة لائقة، لكن التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحد، فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية السياسية والإقتصادية والإجتماعية إلى التمتع بفرص الإبداع والإنتاج والتمتع بالإحترام الذاتي الشخصي وبحقوق الإنسان المكفولة، وبهذا يكون هدف التنمية يرتكز على تكوين بيئة ملائمة لحياة مديدة وصحية قائمة على الإبداع.[1]

إن التنمية البشرية هي " رؤية شاملة لمشروع مجتمعي يستهدف القضاء على التخلف ووضع المجتمع على سكة التقدم، وجعله قادراً على الاستمرار في التقدم، وتطوير نفسه بنفسه، والتمكن من الإنفتاح على مختلف دول العالم، ليست هي تحقيق الرفاهية الإقتصادية التي تنحصر في القدرة على الاستهلاك المادي لمختلف البضائع، بل هي تستهدف إزالة كل العراقيل والحواجز التي تحول دون الإعمال والإستثمار الجيد والمعقلن للقدرة البشرية في التنمية.[2]

من حيث المؤشرات الأساسية التي يعتمدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمكن التمييز بين ثلاثة مؤشرات رئيسية وهي:

مؤشر الصحة: نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

مؤشر التعليم: نسبة الأميين ونسبة السكان غير القادرين على الكتابة والقراءة.

مؤشر مستوى المعيشة: هو متوسط الفرد من الدخل الوطني العام.

فالتنمية البشرية ترتكز بالأساس على العيش الطويل، والصحة الجيدة، وولوج المعرفة، والتوفر على الموارد الكافية، والمشاركة الحرة إضافة إلى حماية كرامة الأفراد وقدرتهم على

---

[1] تقرير التنمية الانسانية–1993، برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP لسنة 1993 على الموقع الالكتروني wwwundp.org.

[2] مادي، الحسن، **تدبير مشاريع التنمية البشرية**"، مرجع سابق، ص 23.

الاختيار بكل حرية، ويضاف إلى هذه المؤشرات الثلاثة الرئيسية جملة من المؤشرات تتراوح من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى التمتع بفرص الخلق والإنتاج، والتمتع بالاحترام الذاتي الشخصي وبحقوق الإنسان المكفولة.[1]

أما مكتب العمل العربي فيرى أن مفهوم التنمية البشرية أصبح يتضمن التركيز على أنماط التفكير والسلوك، ونوعية التعليم والتدريب ونوعية مشاركة الجماهير في إتخاذ القرار والعلاقات الإجتماعية والعادات والتقاليد، وثقافة الشعوب وطرق وأساليب العمل والإنتاج، أي تعبئة الناس بهدف زيادة قدراتهم على التحكم في مصيرهم وقدراتهم.[2]

إن توسيع خيارات الناس هو جوهر التنمية البشرية، وهذا يستدعي تحرير الطاقات البشرية وإعتماد فلسفة جديدة تقوم على مشاركة الجميع في القضايا التنموية، وأن الإستثمار الحقيقي هو الإستثمار في العنصر البشري وجعل الفرد قادراً على الإنتاج والإبداع، وهذا الأمر لا يتم إلا من خلال تأهيل الفرد وتكوينه وتمكينه من كل الشروط الموضوعية من أجل الخلق والإبداع، وأن نجاح أي مجتمع وتقدمه رهين بمدى توفره على أطر وكفاءات بإمكانها قيادة مشروع التنمية وتحديد التوجهات لمواجهة كافة مظاهر التخلف والتبعية، فالتنمية البشرية غايتها الإنسان وهو في نفس السياق صانعها ومصدرها، وأن التنمية البشرية لصيقة بمبادئ المساواة والحرية والعدالة الاجتماعية والحكامة الجيدة والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان واحترام كرامته، فمن أهم التحديات التي تواجه التنمية البشرية هنالك مشاكل تتعلق بإنتشار بعض الأمراض الاجتماعية كالفقر والإقصاء والتدهور البيئي والأمية والبطالة.

لقد أولت الجمعية العامة للأمم المتحدة عناية لإشكالية التنمية، إذ أصدرت سنة 1969 قرار (إعلان الحق في التنمية) والذي يتناول في مادته الأولى " أن الحق في التنمية، من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في

---

[1] مادي، الحسن، **تدبير مشاريع التنمية البشرية**"، مرجع سابق، ص 30.

[2] مكتب العمل العربي: ***الموارد البشرية العربية، ودورها في الحياة الاقتصادية***، **مجلة العمل العربي**، العدد 98، القاهرة، بتاريخ 1997، صفحة 117– 142.

تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية من أجل التمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً تاماً.[1]

على الصعيد العربي يمكن ملاحظة أن تقرير التنمية الإنسانية العربية جاء بنفس التعريف الذي جاء به برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP، حيث أشار تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر سنة 2002 إلى أنه يمكن تعريف التنمية الإنسانية على أنها عملية توسيع الخيارات.

ففي كل يوم يمارس الإنسان خيارات متعددة بعضها اقتصادي وبعضها سياسي وآخر اجتماعي إضافة للثقافي. حيث أن الإنسان هو محور تركيز جهود التنمية، فإنه ينبغي توجيه هذه الجهود لتوسيع نطاق خيارات كل إنسان في جميع ميادين سعي الإنسان. والتنمية الإنسانية عملية ومحصلة في الوقت ذاته، فهي تهتم بالعملية التي يجري من خلالها توسيع الخيارات وتركز على النتائج التي تم تعزيزها.[2]

بهذه المعاني تكون قد تشكلت للتنمية البشرية أبعاداً عدة وهي:*

التمكين: وهو تطوير قابلية الناس بوصفهم أفراداً وأعضاءً في مجتمعاتهم أي لا ينبغي للتنمية أن تتحقق من أجل الناس فحسب، بل ينبغي لهم أنفسهم أن يحققوها، فالأفراد الممكنون يكونون أكثر قدرة على المشاركة في القرارات والعمليات التي تصوغ حياتهم.

الإنصاف: يؤكد مفهوم التنمية البشري على تحقيق الإنصاف في سبيل بناء القدرات وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع، ولا يقتصر ذلك على الدخل المادي فحسب، بل يتسع ليشمل إلغاء العوائق القائمة على أساس النوع الاجتماعي، أو العنصر أو القومية أو التحدر الطبقي، أو أية عوامل أخرى تحول دون الحصول على الفرص الاقتصادية والسياسية والثقافية بشكل متساوي.

---

[1] مادي، الحسن: **تدبير مشاريع التنمية البشرية**، مرجع سابق، ص 11.

[2] تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2002، برنامج الامم المتحدة الانساني، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي،، الموقع الالكتروني www.pogar.com

*سيتم تفحص هذه الابعاد من خلال مؤشرات التنمية البشرية والتي سوف يتم تناولها في الفصل الثالث من الدراسة.

الاستدامة: وهو ما يعرف بالتنمية البشرية المستدامة، والتي تعني توفير احتياجات الجيل الحاضر من دون المساومة على مقدرة الأجيال القادمة على التحرر من الفقر والحرمان. وعليه يجب توفير فرص التنمية البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية ومنع تراكم أعباء تتحمل تبعاتها الأجيال القادمة. ومن الأمثلة على ذلك الديون المالية الناشئة عن قروض خارجية أو محلية.

المشاركة: أن يتمكن الأفراد بإعتبار أنهم متساوون في الحقوق والواجبات من المشاركة في عملية صنع القرار، حتى يتمكنوا من الإسهام بفاعلية في العمليات التي تؤثر في حياتهم في كافة الأصعدة والمجالات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

الحرية: تقوم التنمية البشرية بربط عدم إمتلاك الأفراد لحريتهم بفقرهم ومرضهم وعدم حصولهم على الأمن وتهديد حياتهم بحصول نزاعات عنيفة أو محرومين من صوتهم السياسي، فهم لا يمتلكون حريتهم وبهذا تكون التنمية البشرية معطلة لديهم.[1]

6.2 الأمن الإنساني والمشاركة شرطان أساسيان لتحقيق التنمية البشرية

كفكرة يكمن الأمن الإنساني بصورة مجدية المنظور التوسعي للتنمية البشرية بتوجيهه الإنتباه مباشرةً إلى ما يسمى أحياناً مخاطر الإتجاه الهابط. ويتطلب الأمن الانساني حمايةً من هذه المخاطر وتمكين الناس ليستطيعوا أن يتدبروا أمر هذه الأخطار وأن يتغلبوا عليها عندما يكون ذلك ممكناً.

إن الأمن الانساني، شأنه شأن الفقر، مفهوم واسع النطاق وجامع، إذ عرف تقرير التنمية البشرية العالمي عام 1994 سبعة مجالات للأمن البشري وهي:- المجال الاقتصادي، والغذائي والصحي، والبيئي والشخصي، والمجتمعي والسياسي.

[1] عودة، جميل: مفهوم التنمية البشرية وأبعادها الاستراتيجية، منتدى التنمية، 25 يناير 2012، الموقع الالكتروني www.dimatanmia.assoc.col t129-topi

وتحول هذه الأبعاد التركيز على أمن الدولة إلى التركيز على أمن الفرد، علماً بأن العوامل التي تشكل خطراً على الأمن الانساني تختلف بين بلد وآخر، حيث تختلف إحتياجات بلدٍ يخوض نزاعاً عن احتياجات بلدٍ يعاني من كارثة طبيعية، مثل الجفاف أو مرض معين.

من هنا نلاحظ أن تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة الإنمائية توفر فرصة وضع مسألة الأمن الانساني في الإطار الملائم لظروف بدل معين، غير أن القاسم المشترك لجميع الحالات هو أن اعتبارات التنمية البشرية وحقوق الإنسان يجب أن تكون الدليل الذي يسترشد به الدافع إلى القضاء على إختلال الأمن البشري.[1]

على الصعيد الآخر فإن المشاركة هي الشرط الأساسي الثاني لتحقيق التنمية البشرية، إذ يتطلب تحقيق التنمية البشرية مشاركة واسعة من قبل الأفراد في العمليات التنموية، سواء أكان ذلك من حيث قدرتهم على المساهمة في صنع القرارات المتعلقة بحياتهم أو المحيط الذي يعيشون به أو مساهمتهم الإبداعية في تنمية مجتمعهم، أم من حيث قدرتهم على الوصول للأسواق وملكية المصادر والإستفادة من مصادر التنمية والخدمات العامة.

كما ربط تقرير البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة عن التنمية البشرية عام 1993 بين المشاركة والتحول الديمقراطي، وبزوغ منظمات غير حكومية في شتى أنحاء العالم، والأهم من ذلك أن حاجة الناس ورغبتهم للمشاركة في التنمية يصدم في الكثير من الأحيان مع نظم مؤسساتيه غير مرنة وبيئة غير ممكنة.

يعتبر نشأة مفهوم المشاركة نتيجة التوصل إلى الإستنتاج بأن فشل مشاريع وخطط التنمية يعود إلى استثناء الأفراد من المشاركة فيها، وأن المشاريع التي أشركت الأفراد في التنمية كانت أكثر نجاحاً. وبات مفهوم المشاركة مفهوماً تدعمه المؤسسات الدولية المعنية في التنمية، وينظر إليه بإيجابية من قبل المنظمات الحكومية والمنظمات الغير حكومية.[2]

---

[1] jyosna puri وآخرون، **قياس التنمية البشرية**، ترجمة غسان غصن، المكتب الاقليمي للدول العربية- برنامج الامم المتحدة الانمائي، نيويورك: سبتمبر 2007، صفحة 71.

[2] تقرير التنمية البشرية- فلسطين عام 1998، الموقع الالكتروني <www.pnud.org>

تعتبر المشاركة الوسيلة الأساسية لتمكين الأفراد وإعدادهم لعملية التنمية الطويلة والصعبة. وقد تم وضع المشاركة في صلب عملية التنمية لأنها تمنح المستهدفين من عملية التنمية فرص الإنخراط في النشاطات المختلفة بتنميتهم، ولأنها تضمن خدمة المشاريع المطروحة لأهدافهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، ولأنها تضمن تطبيقها بوسائل سلمية، أي دون صراع اجتماعي وسياسي.

كما أن المشاركة وفق هذه الرؤية تمكن الأفراد عبر ما تولده من حوار وتفاعل، من تنظيم أنفسهم، ونتيجة لهذا الفهم للمشاركة فإنها تحتوي مجموعة من الأبعاد وهي:- بعد معرفي يتضمن الاستناد للمعارف المحلية، وبعد أدواتي مبني على تمكين الجهة المستهدفة من إمتلاك الأدوات الضرورية للتنمية الذاتية، وبعد سياسي يتمثل في منح مشاريع وخطط التنمية شرعية محلية، وبعد اجتماعي قائم على توجيه مشاريع وخطط التنمية نحو تلبية الحاجات الأساسية للأفراد ومكافحة الفقر. إن هذه النظرة إلى المشاركة كانت وراء الاهتمام باللامركزية باعتبارها تقوي المشاركة في التأثير على القرارات التنموية.[1]

7.2 التطور الزمني لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني

1.7.2 مقدمة

تتمتع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بخاصية فريدة من نوعها، ناشئة عن تطورها التاريخي بشكل مخالف لتطور المجتمعات المدنية في الدول الأخرى، بطريقة تتناقض مع المفهوم النظري للمجتمع المدني نفسه. ففي حين نشأت معظم منظمات المجتمع المدني وتطورت ضمن إطار الدولة في البلدان الأخرى، لكن تبقى حقيقة نشوء منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في ظل غياب الدولة، وغياب الإستقلال الوطني، وغياب السيادة على الأرض والمواطنة، إذ يشار إلى أن بداية نشوء منظمات المجتمع المدني الفلسطينية بما في ذلك

[1] تقرير التنمية البشرية- فلسطين عام 1998، الموقع الالكتروني www.pnud.org.

المنظمات الدينية والنسوية والجمعيات الخيرية والنوادي الشبابية كانت خلال حقبة العشرينيات من القرن الماضي.

على الصعيد التاريخي يمكن ربط التطور التاريخي لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني بعدة مراحل وهي المنعطفات التي عرفتها القضية الفلسطينية، فهذه المراحل حسب التدرج التاريخي تبدأ ما قبل إحتلال فلسطين عام 1948 ويليها المرحلة من النكبة عام 1948-1965، أما المرحلة التالية فكانت من انطلاق الثورة سنة 1965 إلى قيام سلطة الحكم الذاتي أما المرحلة الأخير فهي تبدأ من عام 1994 بقدوم السلطة وحتى اليوم.

مع هذا التدرج التاريخي وبهذه الوضعية الإستثنائية للمجتمع الفلسطيني بدأت تشكل نواة المجتمع المدني التي برزت في عشرينيات القرن الماضي على شكل جمعيات كان مظهرها مدني، وجوهرها سياسي وهي عبارة عن جمعيات إسلامية مسيحية فلسطينية ظهرت في غالبية المدن الفلسطينية للتعبير عن رفضهم للمشروع الصهيوني الذي تمثل في ذلك الوقت بوعد بلفور.

إن منظمات المجتمع المدني هي دليلاً على استقرار المجتمع في أي دولة، لكن على الصعيد الفلسطيني كانت وما زالت منظمات المجتمع المدني هي الإستجابة الأولية لطبيعة المراحل التي تمر بها القضية الفلسطينية، حيث تعددت أدوارها وتنوعت مهامها في سبيل خلق الدولة الفلسطينية المستقلة.

2.7.2 التطور الزمني لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني

ضمن الخصوصية التي يتمتع بها المجتمع المدني الفلسطيني تظهر درجة كبيرة من التشابه والتقارب بين تطور المجتمع المدني الفلسطيني وتطور المجتمع المدني في المجتمعات الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، من حيث ترافق نمو المجتمع المدني مع نمو الدولة. ففي الواقع الفلسطيني لا الدولة ناجزة ولا المجتمع المدني ناجز، وكلاهما مرشح للتطور والنمو، وتأسيساً فعلاقتهما قائمة على التنافس والتكامل والإعتراف والإقصاء. فتجربة ظهور

المجتمع المدني في الدول غير الغربية خصوصاً في الدول التي تشكلت بعد انتهاء الحقبة الكولونية تميزت بظهور الدولة كمشروع ناجز ومتحقق من أعلى بحيث لم تتشكل الدولة في علاقة مع المجتمع وإن كانت الدولة جاءت تحقيقاً لرغبة المجتمع ونزوعه وتوقه للحرية والتخلص من الاستعمار الخارجي.[1]

عند التعمق بالتطور التاريخي لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني فإن المنظمات الشعبية الفلسطينية تعد من أقدم مؤسسات المجتمع المدني العربية، ومع تعدد المراحل التي عصفت بالقضية الفلسطينية من الإستعمار البريطاني وما تبعه من احتلال اسرائيلي الذي تخلل هذا الاحتلال انتهاك لحقوق الإنسان تمثلت في المجازر التي إرتكبتها العصابات الصهيونية إضافة لعمليات التهجير الجماعي التي تمثلت في نكبة عام 1948 ونكسة عام 1967 وخروج منظمة التحرير من لبنان عام 1982، ومن ثم أحداث الإنتفاضة الأولى عام 1987، وما تلاها من مستجدات كإنشاء السلطة الفلسطينية عام 1993 وانتهاءً بانتفاضة الأقصى التي إندلعت في أيلول من العام 2000 كل ذلك كان من شأنه أن يعجل بقيام منظمات شعبية تسعى للتخفيف من وطأة الاحتلال والحد من معاناة المواطنين وتعزيز صمودهم.

لعب دافع الغيرة الوطنية في العشرينيات من القرن الماضي دوراً هاماً وواضحاً في إنتظام العديد من المواطنين في التجمعات الخيرية على اعتبار أنها البديل عن المؤسسات الحكومية للمحتل البعيدة عن خدمة الوطن والمواطن، حيث تشكلت العديد من المؤسسات في ثلاثينيات القرن الماضي التي إتخذت من النشاط الاجتماعي والثقافي غاية وستاراً لأعمالها السياسية وذلك في سبيل التحايل على سلطات الاحتلال.[2]

عند تناول تطور مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية نلاحظ أنه في الفترة من عام 1948- 1967 حدثت نقلة نوعية في أداء وحجم المؤسسات، فإن نكبة عام 1948 وما تبعها من

---

[1] ابو سيف، عاطف، **المجتمع المدني والدولة – قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني**، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، 2005، صفحة 138.

[2] ابو حسن، فارس، **مستقبل دور مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين في الصراع العربي الاسرائيلي حتى عام 2015**، مركز دراسات الشرق الاوسط، الاردن، تشرين الثاني 2005، صفحة 5.

تدفق مئات الآلاف من النازحين والمشردين من مدن وقرى فلسطين أثقلت كاهل الجمعيات القائمة، كما دفعت الكثير من أبناء المجتمع إلى التفكير في إنشاء جمعيات يتناسب عددها وتتلائم خدماتها مع حاجات هذه الأعداد المحتاجة، فأضافت الجمعيات الخيرية الخدمات الصحية والإسعافات الأولية ورعاية وتأهيل المعوقين ودور الأيتام وملاجئ العجزة ومراكز التدريب المهني بالإضافة لتقديم المؤونات.

كما أن غالبية منظمات المجتمع المدني التي عرفتها فلسطين في هذه المرحلة أسست ضد رغبات قوات الإحتلال، حيث أن قوانين الإنتداب نصت على عدم السماح للفلسطينيين بتنظيم أنفسهم على كافة الأصعدة سواء السياسية أو الاجتماعية إلآ بما يخدم مصلحة الإستعمار، وبالتالي طغي العمل السري على غالبية نشاطات منظمات المجتمع المدني، في سبيل التحايل على قوانين الاحتلال أخذت منظمات المجتمع المدني طابعاً أهلياً أو تقليدياً، حيث لعبت العلاقات العائلية والعشائرية والطائفية دوراً في هيكلة منظمات المجتمع المدني، كما يلاحظ نخبوية منظمات المجتمع المدني حيث لعبت العائلات المشهورة والمنتمية إلى الطبقة الإقطاعية والبرجوازية دوراً في تشكيل منظمات المجتمع المدني وقيادتها. ومن أبرز الأمثلة على هذه المنظمات، مع العلم أنها لم تكن تحمل إسم منظمات كون هذا المصطلح لم يكن مستعملاً في فلسطين آنذاك بل حملت أسماء مثل الجمعية والمؤتمر والحزب وهي:

"المؤتمر العربي الفلسطيني 1918، الجمعيات الإسلامية المسيحية 1918، الجمعية الفدائية 1919، حزب الزراع 1923، جمعيات الشباب المسلمين 1928، النادي الخيري لعمال سكك الحديد 1923".[1]

مع توالي الأحداث السياسية على الساحة الفلسطينية والتغييرات التي رافقتها بقيام دولة إسرائيل فكان نتاج ذلك ظهور مشكلة اللاجئين وتم إتباع الضفة الغربية للأردن، ووضع قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، ومن ثم احتلال إسرائيل لكافة الأراضي الفلسطينية، فقدت برزت

[1] ابراش، ابراهيم: المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة الى تحديات تاسيس الدولة، مجلة رؤية،(العدد الثلاثون، تشـــرين الاول، 2007) الرابط الالكتروني http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/6/page4.html

قضايا اجتماعية واقتصادية جديدة تمثلت في مركزة السلطة ومصادرة الحقوق المدنية وإنحسار قدرة الفلسطينيين في السيطرة على مصادرهم الطبيعية وبالتالي كان لهذه المرحلة مؤسساتها التي عملت على مزج الأهداف الوطنية والقومية مع الأهداف الإنمائية[1].

ومع تتابع الحقبات والمراحل على القضية الفلسطينية وصولاً لثمانينات القرن الماضي حيث شهدت هذه المرحلة أحداث هامة في تاريخ القضية الفلسطينية تمثلت في خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، وإعتبار الضفة الغربية وقطاع غزة ساحة النضال الوطني الفلسطيني، هذه الأحداث جعلت الداخل الفلسطيني محور إهتمام الفصائل الفلسطينية للعمل على إنشاء اللجان والهيئات والأطر الجماهيرية لكي تمارس من خلالها العمل السياسي، إضافة لتقديم خدمات تنموية للشعب الفلسطيني.

في هذا الإطار تم تشكيل اللجان الزراعية والصحية والنسوية والنقابية والطلابية والفلاحة والشبابية، إذ أعتبرت هذه اللجان أذرعاً سياسية لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية، حيث عملت هذه اللجان على تقديم نموذج تنموي مغايراً عن المؤسسات الأهلية التقليدية التي كانت موجودة حيث اختلفت البرامج والمنشأ الطبقي الفئات المستهدفة.[2]

وفي هذه الحقبة تشكلت المنظمات الأهلية العاملة في مجالات الصحة والزراعة والتعليم والتنمية بقيادة الفئة الشابة والمهنية هذا النمو المتسارع ساهم في إحداث تحولات مهمة في بعض الجمعيات الخيرية والتقليدية من حيث توجهاتها ومجالات عملها، حيث ظهرت المبادرات بإنشاء الجامعات والمستوصفات والمستشفيات، إضافة لبعض المشاريع المدرة للدخل والمرتكزة على أساس إنتاج الغذاء والأعمال اليدوية.

---

[1] الشلالدة، محمد فهمي: تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود، مركز الدراسات أمـــان، رام الله: فلســطين، 2002/11/26، الرابط الالكتروني http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=568

[2] مركز بيسان للبحوث والانماء: " **دور المنظمات الاهلية في بناء المجتمع المدني: دراسة ضمن برنامج ابحاث تجمـــع مؤسسة التعاون**"، مركز بيسان للبحوث والانماء، رام الله: فلسطين، 2002، صفحة 23– 24.

كما تبلور في هذه الحقبة ما يعرف بالمؤسسات الإسلامية الخيرية، كلجان الزكاة ودور القرآن والمراكز الرياضية والثقافية كالمجمع الإسلامي في غزة والمؤسسات الصحية، في هذه الحقبة أيضا اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، كما شهدت هذه الفترة بروز حركات فلسطينية جديدة وخاصة حركات إسلامية لعل أبرزها حركة المقاومة الإسلامية حماس، كل ذلك ساهم في تعزيز دور المنظمات الأهلية والشعبية.

بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 أدى ذلك إلى خلق واقع سياسي واقتصادي جديد، هذا الواقع الجديد عمل على ظهور مجالات عمل جديدة للمنظمات الشعبية، رافق ذلك انحسار في بعض المجالات التي أصبحت من اختصاص السلطة الوطنية الفلسطينية التي شكلت وزارات أصبحت تهتم بعمل بعض المنظمات الأهلية الموجودة فظهرت وزارة الأسرى ووزارة الشؤون الاجتماعية التي أخذت دور تلك المنظمات الأهلية، في هذا الإطار برز شكلان للعلاقة بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية فكان شكلا هذه العلاقة هما:

الاول علاقة تنافسية على الدور والمجال وعلى تقديم الخدمات، فكان السبب الرئيسي هو السباق على التمويل، فمنظمات المجتمع المدني شَكلت قبل السلطة التي إستلمت بعد قيامها زمام الأمور وتلقي المساعدات والمنح المالية، كما أصبحت الجهة الفاعلة في رسم خطط التنمية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، هذا أدى إلى تقليص وتراجع دور منظمات المجتمع المدني.

أما الشكل الثاني لطبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والسلطة الوطنية فتمثلت بعلاقة الشراكة والتنسيق، وغالباً ما كانت هذه العلاقة مع المنظمات ذات الإمكانيات الكبيرة كلجان الإغاثة الزراعية.[1]

[1] ابو حسن، فارس: **مستقبل دور مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين في الصراع العربي الاسرائيلي حتى عام 2015**، مرجع سابق، صفحة 7.

3.7.2 العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والتنمية البشرية

ترى التنمية البشرية في المجتمع المدني انه مجالاً لتعبئة وتنظيم أفراد المجتمع من أجل زيادة المشاركة الفعالة في العملية التنموية، وذلك باعتبار أن أفراد المجتمع هم هدف التنمية وصناعها في هذا الإطار يعتبر المجتمع المدني شريكاً في التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إضافة لذلك يساهم المجتمع المدني في العملية التنموية من خلال القيام بالعديد من المهام والأدوار التي لا تقوم بها مؤسسات السلطة، خصوصاً في خدمة الأفراد الذين يسكنون في المناطق المحرومة سواء بفعل الإحتلال أو ببعدها الجغرافي عن مراكز المدن.[1]

إن وجود منظمات المجتمع المدني له أبعاده السياسية التي تدلل على نوع النظام السائد، ومدى توفر حجم الديموقراطية التي تتيحها الحكومة، ضمن هذا السياق يتضح التنافس بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات السلطة، ويشتد التنافس عند توفر تمويل خارجي للتنمية، إضافة لارتباط هذة المنظمات بالأحزاب السياسية المعارضة.

على الصعيد الفلسطيني إرتبط العمل التنموي تاريخياً بالإعتماد على مبادرات منظمات المجتمع المدني وحتى فترة قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، لكن تميزت هذه المبادرات المدنية بتناقضها مع الحكومات القائمة على مستوى الأهداف والسياسات وطريقة العمل، إذ كانت تهدف هذه المبادرات إلى خلق تنمية تساهم في عملية مقاومة الاحتلال الإسرائيلي إضافة لتحقيق مستوى معيشي لائق.

لقد كان دور الحكومات المتعاقبة في فلسطين محدوداً في تقديم الخدمات الإجتماعية للسكان والإستثمار في الرأسمال البشري، في المقابل قامت منظمات المجتمع المدني بتغطية جزء مهم من الفجوة التي صنعتها ممارسات هذه الحكومات التي إتسم أدائها في بعض الأحيان بالإفتقار للتخطيط والإدارة الممنهجة.[2]

---

[1] عبد الهادي، عزت: رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية "ورقة مفاهيم"، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الرابط الالكتروني http://www.idsc.gov.ps/arabic/ngos/derasat/derasat_1.html

[2] تقرير التنمية البشرية – فلسطين، 1998، مرجع سابق، ص 35.

برزت العديد من الجمعيات والمؤسسات الخيرية في فلسطين في الفترات التي تكون ما بعد الحروب، إذ كانت تهدف هذه المؤسسات والجمعيات لتقديم المساعدات الخدماتية لكل فئات المجتمع الفلسطيني، كما برز دورها بشكل كبير في خدمتها للمنكوبين والمهجرين.

لقد تحددت طبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والتنمية البشرية بعدة أشكال، وتحددت هذه الاشكال بمسارين أولها وهو المسار الذي عملت من خلاله منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بالحفاظ على نسبة معقولة ومقبولة من التنمية البشرية ضمن الرؤية والمقاييس العالمية في ظل الأوضاع التي يعيشها الشعب الفلسطيني من إحتلال وتنفيذ سياساته في سبيل تقهقر التنمية البشرية وتراجعها.[1]

أما المسار الثاني كان يتحدد بالعلاقة التبادلية التكاملية بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والتنمية البشرية، ضمن هذا الإطار سيتناول الباحث طبيعة هذه العلاقة مع الشرح فيما يلي: على الرغم من الواقع الصعب الذي تعيشه منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في ظل وجود الإحتلال الذي يعمل على تقهقر التنمية البشرية إستطاعت هذه المنظمات من خلق مؤسسات وأجسام منظمة إتخذت عدة أشكال كجمعيات خيرية ومنظمات غير حكومية ومؤسسات أكاديمية، إضافة للعديد من الأجسام المنظمة التي إتخذت طابعاً أكثر جماهيرية كالإتحادات والنقابات والأحزاب السياسية، لعبت هذه الأجسام دوراً مهماً وبارزاً في العملية التنموية وذلك من خلال محاولتها لوقف سياسة التقهقر التنموي التي عمل الإحتلال على تنفيذها، حيث إستطاعت هذه المنظمات أن تحافظ على مستوى معقول ومقبول من التنمية البشرية ضمن المقاييس العالمية للتنمية البشرية، والتي يمكن الاستدلال عليها بملاحظة مؤشرات التنمية في كافة المجالات الصحية والتعليمية والتمكين ومؤشرات اقتصادية أخرى كالبطالة والفقر، حيث تركز هذا الاهتمام الذي قامت به منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في التنمية البشرية بشكل

[1] الاغا، احمد: التنمية في فلسطين بين المتطلبات الداخلية والاكراهات الخارجية، دنيا الراي، 2007/6/1، الرابط الالكتروني http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/91028.html

كبير وملاحظ في مجالات حساسة ومهمة مثل التعليم والصحة والبرامج الاجتماعية، هذه المجالات لها دور بارز في حماية وصون الجسم الفلسطيني من الإنهيار.[1]

إضافة للشكل الأول لطبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والتنمية البشرية، والذي تمثل بالحفاظ من قبل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على هذا القدر المقبول والمعقول من التنمية البشرية كان الشكل الأخر لطبيعة هذه العلاقة يتمثل بعلاقة تتصف بالتبادلية التكاملية، هذه العلاقة التبادلية التكاملية هي بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والتنمية البشرية، إذ تقوم هذه العلاقة على أنه كلما زاد دور وعلاقة منظمات المجتمع المدني وترسخت هذه العلاقة وهذا الدور مع المجتمع المحلي كلما زاد دور هذه المنظمات في تعزيز التنمية البشرية في المجتمع من خلال ما تقوم به هذه المنظمات من نشاطات وإمتلاكها لآليات قادرة من خلالها على توسيع الخيارات أمام الأفراد.[2]

لكن تبقى الصورة وطبيعة هذة العلاقة يشوبها ويلوثها بعض الأمور التي بحاجة للإصلاح، في الساحة الفلسطينية نلاحظ أن هنالك منظمات مجتمع مدني خارجية تغزو مجتمعنا وتعمل على نشر أفكارها الملوثة، وذلك من خلال ارتباط هذه المنظمات بالفصائلية والاحزاب التي تعمل وفق أجندات خارجية هذا الأمر يدخل منظمات المجتمع المدني في صراع من السلطة كما يؤدي إلى تفكك المجتمع الفلسطيني ويهدم المشروع الوطني،* إذ يتطلب على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني أن تضع على رأس أولوياتها السعي للتخلص من هذه الشوائب وتوحيد جهودها وفق رؤية فلسطينية متكاملة تسعى من خلالها لصون المجتمع الفلسطيني، وترسخ قيم العدالة والحرية والديمقراطية وتعزيز التنمية البشرية للمجتمع المحلي الفلسطيني.

إن توسيع الخيارات أمام الأفراد من قبل منظمات المجتمع المدني هو حق لهذه المنظمات، وهذا الحق هو من الحقوق الطبيعية التي تمارسها منظمات المجتمع المدني بإسم

---

[1] الاغا، احمد: **التنمية في فلسطين بين المتطلبات الداخلية والاكراهات الخارجية.** مرجع سابق.

[2] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، دراسات وتقارير تقرير التنمية البشرية فلسطين 2004، الرابط الالكتروني http://www.idsc.gov.ps/arabic/economy/development/development-18.html

*في الفصل الثالث من هذه الدراسة سوف يتم تناول كافة الاشكاليات التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني بشكل مفصل.

المجتمع، وهو أيضاً ليس بمنحة تقوم السلطة أو الدولة بإعطائة لهذه المنظمات وقتما تشاء وتسلبه حينما تشاء.

4.7.2 رؤية منظمات المجتمع المدني الفلسطيني للتنمية البشرية

بعد انهيار المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفيتي منح مفهوم المجتمع المدني بعداً تنموياً، من خلال منظمات الامم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فقد باتت هذه المنظمات التابعة للأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد تنظر الى المجتمع المدني بإعتباره المجال الذي يتيح إشراك المواطنين في التنمية البشرية المستدامة بعد أن فشلت التنمية في التحقق في معظم دول العالم الثالث، وكان الدافع وراء إعطاء موقع خاص للمجتمع المدني في عملية التنمية البشرية تبني سياسة الخصخصة والتكييف الهيكلي في إطار سيادة اقتصاد السوق بإعتبارها الأنجع للتنمية الاقتصادية، ومنح هذا بعداً جديداً لمفهوم المجتمع المدني.[1]

فهذه السياسة روجت لها المؤسسات المالية والدولية، وخطاب الليبرالية الجديدة التي ركزت على حصر دور الدولة في تهيئة بيئة قانونية وبيئة تحتية وملائمة لنمو القطاع الخاص بإعتباره آداة التنمية الأساسية مع توفر حد أدنى بالمشاركة والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني من الرعاية الاجتماعية لأفقر الفقراء (الذي أصبح يعرف بشبكات الحماية الاجتماعية)، ودخلت لاحقاً مفردات جديدة على خطاب التنمية خصت بالأساس منظمات المجتمع المدني كالمشاركة والتمكين، بهذا أضيف للمجتمع المدني وظيفة حماية الفرد من ظلم الدولة وتسلطها، أي منح بعداً واقياً وحامياً للفرد من تدخلات الدولة وتجاوزاتها.[2]

تعتبر التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات أمام الافراد وذلك من خلال قيام منظمات المجتمع المدني بدورها في سبيل تعزيز القيم والمبادئ التي تأسس لبلورة التنمية البشرية في المجتمع، فمن خلال العلاقة التكاملية بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني

---

[1] ولد نافع، احمد: المفهوم الليبرالي للمجتمع المدني، مدونة هموم الفكر والواقع، بتاريخ 21-4-2010، الرابط الالكتروني http://ahmedonava.blogspot.com/2010/04/blog-post.html

[2] هلال، جميل: حول إشكالية مفهوم المجتمع المدني، مؤسسة هنيرخ بل، 2011/2/16، الرابط الالكتروني https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/CgkZTDYC0gc/S3XHzyxZq58J

بأدواتها ونشاطها والتنمية البشرية تتيح هذه العلاقة لمنظمات المجتمع المدني الفرصة للقيام بدورها في تعزيز التنمية البشرية، إن تنامي التنمية البشرية في أي مجتمع هو نتاج لتضافر جملة من العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والأخلاقية التي تضافرت بفعل جهود أطراف عديدة من بينها منظمات المجتمع المدني في سبيل تعزيزها.

تشكل عملية تغلغل وتعزيز التنمية البشرية في المجتمع من أبرز المعالم الرئيسية للمجتمعات المدنية الحديثة، ومن أجل تعزيز التنمية البشرية في المجتمع لا بد من توفر آداة تشكل حلقة الترابط والوصل بين التنمية البشرية والمجتمع، إذ تشكل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني عبر التاريخ وعبر العديد من المراحل التي مرت بها القضية الفلسطينية حلقة الوصل والربط وجسور التواصل بين المجتمع وبين التنمية البشرية، حيث يشهد التاريخ للدور الفعال الذي مارسته منظمات المجتمع المدني في مختلف الفترات التي عصفت بالقضية الفلسطينية، بدايةً بفترة الاحتلال الإسرائيلي ودورها في الحفاظ على وحدة المجتمع وصونه ودعم التنمية البشرية والحفاظ عليها من التقهقر والتراجع، كما لعبت دوراً مميزاً في فترة وصول السلطة من خلال تقديم العديد من المشاريع التي تعمل على نشر الوعي للحفاظ على منسوب طبيعي ومعقول من التنمية البشرية.[1]

تتنوع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من حيث الرؤية والنشاط فهي تقسم إلى جمعيات خيرية هدفها التخفيف من الفقر، والتخلص من الحرمان والإغاثة، هذه الجمعيات لا تسعى لإحداث تغيير نوعي في فئات المجتمع المستهدفة، هذه الجمعيات تشكل ثلث منظمات المجتمع المحلي الفلسطيني، كما أنها تبتعد عن الأنشطة ذات البعد السياسي، ومن حيث النشأة تعتبر هذه الجمعيات هي الأقدم نشأة بين منظمات المجتمع المدني، أما الشكل الأخر من الأشكال التي تعدد بطبيعة الحال الرؤية فهي المؤسسات التي تكون ذات بعد تمكيني تنموي وهي تهدف لإحداث تغيير في إمكانات جمهورها، وتحسين فرص حياتهم، ويعتبر هذا النوع والشكل هو الأحدث من حيث النشأة إذ ارتبط معظم هذه المؤسسات بالمرحلة الاولى من نشأتها بمنظمة

[1] شيخ علي، ناصر: **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، مرجع سابق، ص 58.

التحرير الفلسطينية، وقامت بتوفير العديد من الخدمات نظراً لعدم توفر السلطة أو الدولة الوطنية، وتعتبر الجامعات الفلسطينية من أبرز هذه المؤسسات ومن أهم روافد العملية التنموية.

ومع تنوع النشاطات لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني وصولاً إلى الأحزاب والقوى السياسية، والتي تتباين علاقتها مع السلطة الوطنية، وعلى الصعيد الاجتماعي هنالك تراجع يؤخذ عليها في نشاطها وبرامجها التنموية، أما بقية الأشكال فهي تتلخص في الاتحادات والنقابات، ومنظمات حقوق مدنية لكن يؤخذ عليها أنها تتأثر برامجها وأدائها بعملية التمويل وعدم توجهها في تقاريرها للجمهور الفلسطيني، أما الشكل الأخير فهو يتمثل في الأندية الرياضية التي استطاعت في الفترة القليلية الماضية أن تشكل حركة غير مسبوقه في نشاطها وترتيب مضمونها بما يتناسب مع الوضع الفلسطيني، واستطاعت أن تحقق قدراً من صون المجتمع وتمكينه بفعل نشاطها المستمر والمثمر لصالح المجتمع المحلي الفلسطيني.[1]

ومن أجل أن يكون هنالك دوراً فعالاً ومثمراً للمجتمع المدني الفلسطيني فإنه يعمل على استخدام عدة طرق من أجل تعزيز التنمية البشرية في المجتمع ويعمل على نموها وترسيخها، ومن أبرز تلك الطرق التي يستخدمها المجتمع المدني هو السعي لترسيخ مفهوم التكامل في الأدوار بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، بحيث يتم إلغاء مفهوم النفي للأخر ما بين الطرفين، بهذا الشكل تصبح لمنظمات المجتمع المدني الفلسطينية دوراً أكبر في ممارستها لدورها ونشاطها في عملية توسيع الخيارات أمام الأفراد.

كما أنه يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دور الوسيط بين المجتمع والتنمية البشرية، فالتنمية البشرية ليست بوصفات طبية يمكن تطبيقها على المجتمع مباشرةً وتحقق التنمية البشرية المنشودة، بل هي عملية تراكمية تحتاج لتضافر الجهود للعمل على كافة المجالات والمستويات وتبدأ بمراحل وبشكل تدريجي للوصول لرأس الهرم وهذا كله بحاجة لفترة من الزمن، وعندما يتحقق ويحصل الترابط والتواصل بين هذين الجناحين فإن نتاج هذا الترابط سيكون تعزيز التنمية البشرية في المجتمع.

---

[1] الحوراني، عبدالله: واقع التنمية الاجتماعية في فلسطين، وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية، الرابط الالكتروني http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3164

من هذا المنطلق فإن على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني التي تسعى لتحقيق النجاح والدور الفعال لها في سبيل تعزيز التنمية البشرية يجب عليها أن تعمل على وضع برامج من أجل النهوض بنفسها، وهذا في سبيل تحقيقها لأهدافها وبرامجها التي تسعى لتمكين الشعب الفلسطيني وبلورة قدر كافي من التنمية البشرية في المجتمع الفلسطيني يستطيع من خلالها الفرد من الحفاظ على حريته وكرامته وتوفر له العديد من الفرص في ظل التحديات والمعيقات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي للبشر والحجر والأرض الفلسطينية.

الفصل الثالث

المعيقات أمام تحقيق دور فاعل لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في التنمية البشرية

الفصل الثالث

المعيقات أمام تحقيق دور فاعل لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في التنمية البشرية

1.3 المقدمة

تعتبر التنمية اليوم مطلباً شعبياً ودولياً، كما أنها مقياسٌ للوعي والرغبة في التغيير، لهذا أصبح العمل على ايجاد مؤسسات لاستيعاب العملية التنموية امراً مفروغاً منه، وذلك من أجل أن لا تكون العملية التنموية عملية فوضوية غير متوقعة النتائج أو غير محددة الأهداف من هنا تظهر أهمية منظمات المجتمع المدني حتى تكون الإطار الذي يحدد معالم العملية التنموية، والجهات التي تعمل على صيانة رؤية تنموية تنطلق من امكانيات المجتمع وتعبر عن حاجاته.

مع بداية القرن العشرين كان هنالك بداية الظهور لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، ومع نهاية القرن العشرين انطلقت منظمات المجتمع المدني في فلسطين بشكل مكثف وبكمية ونوعية كبيرة، حيث تتناول الدراسات التي تهتم بالمجتمع المدني الفلسطيني أن بعد عام 1994 تشكلت 60.5% من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، منها 33.7% في الفترة الممتدة من عام 1994– 2000، 26.6% من هذه المنظمات اقيمت بعد عام 2000.[1]

أما اليوم فيجد المجتمع المدني الفلسطيني التنمية بكافة اشكالها مطلباً شعبياً داخلياً ومطلباً خارجياً، وفي ظل الحاجة لمنظمات المجتمع المدني، لسد الفراغ الذي برز نتيجة غياب الدور الفعال للمؤسسات الحكومية، لهذا عانت منظمات المجتمع المدني من العديد من العوائق أمام قيامها بنشاطاتها المتوقعة في العملية التنموية، فكانت هذه المشاكل منها ما ينطبق على منظمات المجتمع المدني في العالم الثالث ومنها ما هو نابع من الخصوصية الفلسطينية.

إن المجتمع الفلسطيني يعاني من العديد العوائق التي تعمل على الحد من دور فعال لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وتتلخص هذه المعيقات بالأطر العريضة التالية وهي الحالة

[1] شيخ علي، ناصر: **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، مرجع سابق، ص 93.

الاستثنائية للمجتمع الفلسطيني الذي ما زال تحت الاحتلال، إضافة إلى العديد من العوائق التي تتدرج تحت العوامل التي تتعلق في البيئة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وأخرى تتعلق بالعوامل التي ترتبط في البيئة الخارجية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني.

2.3 الوضع الاستثنائي في ظل الاحتلال

عند الحديث عن التنمية البشرية في فلسطين يتبادر إلى الاذهان سؤال حول قدرة المجتمع الفلسطيني على الاختيار على الصعيد التنموي، وهو أساس وشرط لأي تنمية في الوقت الذي يستمر حرمان المجتمع الفلسطيني من حقه في ممارسة تقرير المصير على الأرض وحق تقرير المصير في هذه الحالة يندرج على عنصرين أساسيين وهما:-

- تقرير المصير السياسي للشعب الفلسطيني.
- وتوفير المشاركة الفعالة للشعب الفلسطيني في عملية التنمية.

بفعل الاحتلال الاسرائيلي للأرض والفضاء والهواء الفلسطيني شكل هذا الاحتلال أحد أهم العوائق التي تحدد البيئة التنموية في فلسطين، إذ يبقى ما ينتج عن سياسة وممارسة هذا الاحتلال العامل الحاسم في تقرير امكانيات ومضمون التنمية البشرية في الضفة الغربية، إذ لا يوجد عامل واحد أهم من تأثير الاحتلال الاسرائيلي على وضع التنمية البشرية في الضفة الغربية، من هذا المنطلق فإن النشاط التنموي في الضفة الغربية بكافة جوانبه لا بد أن يكون نشاطاً انعتاقياً يوازن بين عمليتي البناء والتحرر ويدمجهما في عملية واحدة متكاملة.[1]

على الرغم من مرور ما يقارب تسعة عشر عاماً على قيام السلطة الوطنية الفلسطينية إثر اتفاق اوسلو عام 1993، فما زال الاحتلال الاسرائيلي يفرض سيطرته على الضفة الغربية ويعزلها عن قطاع غزة ويعزل القدس عنهما، كما أن فرض الحصار الداخلي والخارجي على الضفة الغربية والقطاع يترتب عليه عزل المدن والقرى الفلسطينية عن بعضهما البعض، وحجز حرية تنقل الأفراد والبضائع بين هذه المدن والقرى.

[1] نحو منظور تنموي لفلسطين" الخصوصية الفلسطينية"، تقرير برنامج الامم المتحدة الانمائي1998، ص 93.

كما أن سيطرة الاحتلال الاسرائيلي على الحدود والمعابر للضفة الغربية تمكنه من التحكم بحركة التجارة الفلسطينية، إضافة إلى أن الاحتلال الاسرائيلي يسيطر على معظم الموارد المائية للسكان الفلسطينيين وتسيطر على أجزاء كبيرة من أراضي الفلسطينيين، كما أن الاحتلال الاسرائيلي ما زال يمارس سياسته الاستيطانية بالتهام الأراضي، إضافة لبناء جدار الفصل العنصري التي تعيق عملية التنمية البشرية للفلسطينيين، حيث تناولت الدراسات الصادرة عن جهاز المركز الاحصائي أن مليون مواطن تأثروا بجدار الفصل العنصري، الذي يعزل 13% من مساحة الضفة الغربية، كما أن 7.11 مليون نسمة يعيشون في فلسطين التاريخية، كما هو في نهاية العام 2011 وان اليهود يشكلون ما نسبته 52% من مجموع السكان، ويستغلون اكثر من 85% من المساحة الكلية للأراضي، بينما تبلغ نسبة الفلسطينيين 48% من مجموع السكان ويستغلون حوالي 15% من مساحة الاراضي.[1]

في العقد الثاني من القرن العشرين كانت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تخوض صراعاً سياسياً وآخر اجتماعياً، اذ تَمَثلَ الصراع السياسي في الهجرة اليهودية والإستيطان الصهيوني، حيث كانا يشكلان تهديداً لعروبة الارض الفلسطينية ومستقبلها السياسي، أما الصراع الاجتماعي فتمثل بتعرض المواطن الفلسطيني للاقتلاع من أرضه ثم الطرد خارج فلسطين كما حدث عام 1948.[2]

إذ شددت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة قبضتها على منظمات المجتمع الفلسطيني حيث عمل الاحتلال الاسرائيلي جاهداً لضرب كل عوامل الصمود للشعب الفلسطيني، فعمدت على عدم إعطاء التراخيص، وبعد إنشاء السلطة الوطنية واصلت قوات الاحتلال رقابتها على منظمات المجتمع المدني وعملت على إحكام سيطرتها عليها.

كان وما زال الاحتلال هو العائق الأبرز أمام تحقيق دور فعال لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، حيث أن حالة الاغلاق الشامل للمدن والقرى الفلسطينية التي تفرضها قوات الاحتلال

---

[1] جهاز مركز الاحصاء الفسطيني، تقرير مركز جهاز الاحصاء 30 اذار 2012.

[2] شيخ علي، ناصر: **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، مرجع سابق، ص 94.

الاسرائيلي قد حدت من قدرة منظمات المجتمع المدني من تنفيذ برامجها ومشاريعها بكفاءة، وبهذا الشكل كانت خدمة الفئات الضعيفة والمهمشة صعبة التحقيق، لقد أدى هذا الوضع من احتلال وسوء تواصل بين المدن والقرى والمخيمات إلى صعوبة الوصول لخدمات ملائمة لفئات المجتمع الفلسطيني أدى ذلك لانكشاف المجتمع الفلسطيني وضعف قدرته على الصمود والمقاومة.

لم يكتف الاحتلال بإعاقة تنقل ووصول منظمات المجتمع المدني لفئات المجتمع بل مارس كافة أشكال القمع وتمثل ذلك بقيام سلطات الاحتلال بمصادرة التحويلات المالية لمنظمات المجتمع المدني وكانت هذه العملية تحت اسم "تجفيف المنابع" إضافة إلى فرض رقابة شديدة على تمويل منظمات المجتمع الفلسطيني.[1]

كما مارس الاحتلال الاسرائيلي سياسة اغلاق العديد من منظمات المجتمع المدني ومصادرة محتوياتها واعتقال أعضائها ولم يكتف الاحتلال الاسرائيلي بذلك، بل استخدم سياسة قصف هذه المنظمات وتدميرها في سبيل الحد من قدرة منظمات المجتمع المدني على تعزيز صمود الشعب الفلسطيني.[2]

3.3 المعيقات التي تتعلق في البيئة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني

اولاً: ارتباط نشأت منظمات المجتمع المدني بنشاط شخصي

حيث تصبح المنظمة أو المؤسسة بيد شخص واحد، بهذا يكون اختيار شخصية غير مؤهلة لقيادة تلك المنظمات يضعف أداءها حيث لا تدرك هذه الشخصية اهمية عقد الاجتماعات الادارية بانتظام وإعداد التقارير والمشروعات والموازنات بهدف توفير البيانات الدقيقة للجهات المقدمة للتمويل، وعدم التواصل والتنسيق مع المؤسسات ذات العلاقة.

---

[1] البابا، ضياء الدين وصلاح نور الدين: **دور منظمات المجتمع المدني في قيادة حملات التعبئة والضغط**، بحث غير منشور، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2009، ص 18.

[2] ابو حسن، فارس: **مستقبل دور مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين في الصراع العربي الاسرائيلي حتى عام 2015**، مرجع سابق، ص 18.

عندما تصبح المنظمة او المؤسسة بيد شخص واحد، فانه يغلب على هذه المنظمة طابع المرحلية، أي انها تظهر لفترة وجيزة ومن ثم تتوارى وتختفي هذه المنظمة بغياب الشخص المؤسس، هذا يؤدي إلى ضعف امكانية قيامها بعمل تنموي، وذلك لأن العملية التنموية بحاجة إلى الاستمرارية في العمل وشمولية في التغطية ورؤية واضحة في الأسس.

لهذا كانت هنالك جملة من الخصائص التي يجب توفرها في منظمات المجتمع المدني وهي القدرة على التكيف الزمني والجيلي والوظيفي، والمقصود هنا هو استمرارية عمل هذه المنظمات وعدم ارتباطها بشخص واحد او قائد معين، كما تتطلب إجراء تعديلات وظيفية تبعاً للظروف المستجدة، إن إنشاء منظمات المجتمع المدني على أسس ومصالح شخصية يتعارض مع أساس هذه المؤسسات والمنظمات التي تقوم على أساس مصلحة الجمهور.[1]

ثانياً: غياب التجانس والتكامل بين اعضاء منظمات المجتمع المدني

إن وجود الصراع بين أعضاء منظمات المجتمع المدني هو أمر صحي داخل بنية الجسم المنظمي، فالصراع القائم على أساس الإختلاف في الرؤى والأساليب هذا صراع ايجابي يعبر عن حراك فعال داخل المنظمة، لكن يجب أن تتوفر أطر قانونية تنظم العلاقات داخل هذا الصراع في سبيل تحقيق المصلحة العامة.

لكن قد ينبع الصراع من اختلاف حول مصالح شخصية بين اعضاء وقيادات منظمات المجتمع المدني، مما يجعل من منظمات المجتمع المدني رهينة لأوامر الفئة الأقوى وتنفيذ مصالحها، بهذا الشكل تصبح منظمات المجتمع المدني آداه للتخلف وليس للتنمية.

إن غياب مبدأ الطوعية في عمل منظمات المجتمع المدني أدى إلى غياب التجانس داخل المنظمة، هذا يؤدي إلى غياب التساوي بين اعضاء المنظمة حيث أصبح المتطوعون عبارة عن مساعدين للعاملين بأجر في هذه المنظمات، ضمن هذا الاطار تغيرت فلسفة العمل التطوعي حيث أصبحت مقتصرة على من لا يملكون فرصة عمل بأجر أو من لا يملكون خبرات أو

[1] الشوبكي، بلال: المعيقات المؤسسية لعمل المجتمع المدني الفلسطيني، دنيا الراي، الرابط الالكتروني http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/10/21/29156.html

مؤهلات كافية، وبذلك اصبحت منظمات المجتمع المدني تعاني من غياب الابداع والرؤى الخلاقة القائمة على فكرة العمل التطوعي النابع من رؤية الفرد نحو التقدم، كل ذلك يؤدي إلى غياب رابط الولاء بين منظمات المجتمع المدني وأعضائها، هذا يفرز لنا شركات تحت اسم منظمات مجتمع مدني ربحية يستفيد منها العامل بأجر على حساب العاملين المتطوعين.[1]

ثالثاً: غياب الديمقراطية داخل منظمات المجتمع المدني

تضع العديد من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من نشر الديمقراطية أول أهدافها إلا أنها لا تطبق مبادئ الديمقراطية في نطاق عملها، مما ينتج غياب للمصداقية عن هذه المنظمات أمام الجمهور، إذ يظهر غياب الديمقراطية داخل منظمات المجتمع المدني بتولي بعض الشخصيات قيادة هذه المؤسسات لفترات طويلة، وهذا يتناقض مع مبدأ تكافؤ الفرص، وحق المشاركة، والتفويض، ويقوض روح الابداع والمبادرة الذاتية لدى الأفراد.[2]

إن غياب الديمقراطية في برامج وفعاليات وهيئات منظمات المجتمع المدني أدى الى تغلغل نمط لا ديمقراطي في عملية انتخاب أو تحديد هيئات هذه المنظمات، حيث لجأت الاحزاب السياسية التي لها نفوذ داخل هذه المنظمات من اتباع نظام المحاصصة لانتخاب هيئاتها القيادية. تطور المفهوم السلبي لنظام المحاصصة الى أن وصلت الأمور لتطبيق مبدأ التعيين بدلاً من الإنتخاب، أدى ذلك الى غياب الإلتفاف الجماهيري حول منظمات المجتمع المدني كما ظهر روح اللامبالاة لبرامج وقرارات هذه المنظمات اضافة الى ذلك أصبح المجتمع الفلسطيني ينظر لهذه المنظمات على أنها وسائل للكسب والمنفعة الشخصية.[3]

رابعاً: الفساد الإداري

بعد أن كانت البيروقراطية الادارية هي أساس الادارة النموذجية التي تكفل حفظ القوانين والالتزام بها وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص وتقديم الخدمات للجميع بشكل عادل ومتساوي، نجد ان

---

[1] ملاوي، احمد: **اهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية**، مرجع سابق، ص 267.

[2] الشوبكي، بلال: **المعيقات المؤسسية لعمل المجتمع المدني الفلسطيني**، دنيا الرأي، مرجع سابق.

[3] شيخ علي، ناصر: **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، مرجع سابق، ص 109.

البيروقراطية أصبحت من أخطر ما يهدد منظمات المجتمع المدني في بلدان العالم الثالث، في ظل القوانين الجامدة التي تحكم سير منظمات المجتمع المدني أصبحت البيروقراطية تقابل الجمود المدمر للمنظمات المجتمعية وغياب الفعالية والكفاءة في ظل الظروف التي تعصف بمنظمات المجتمع المدني أصبح الفساد الاداري أسرع الطرق للتخلص من مساوئ البيروقراطية.

كما أنه لا يمكن حصر سبب الفساد المؤسسي في مساوئ البيروقراطية، إذ أن الفساد الاداري في منظمات المجتمع المدني هو جزء من الفساد الذي تعاني منه منظمات المجتمع كافه وإن اختلفت حدته، وتعددت أسباب هذا الفساد بين عدم فعالية المؤسسات، وغياب الوعي، وسياسة التعيينات في المناصب القيادية، وانتشار الواسطة والمحسوبية في التوظيف، اضافة الى استبعاد الأكفاء أو المخالفين سياسياً وفكرياً لعمل هذه المنظمات.

وقد توظف منظمات المجتمع المدني عدداً كبيراً من الموظفين ليس لهم حاجة ادارية أو ميدانية وهذه هي البطالة المقنعة، لقد تحولت بعض هذه المنظمات الى منظمات لتحقيق البرستيج أو الوجاهة المجتمعية وخاصة لدى بعض السياسيين والناشطين المتقاعدين الذين أنهوا خدماتهم الحكومية، ضمن هذا الواقع تحولت هذه المنظمات الى غاية وليست وسيلة لخدمة الجمهور بل أصبحت مطية لكسب الدعم الجماهيري.[1]

تعاني منظمات المجتمع المدني من مشكلة التواصل والاتصال بين العاملين في المنظمة، وبين الهيئات والمستويات الادارية المختلفة، اذ يلاحظ وجود ضعف عام بالوسائل الادارية وخاصة أنظمة المراقبة والتقييم، ونظام التقارير وتقنيات إدارة البرامج والمشاريع وإدارة الموارد البشرية، وعدم وجود لوائح داخلية واضحة وشفافة للعمل ضمن هذا الواقع المرير يبقى المسؤول مديراً أزلياً لا يتغير إلا بالمرض أو الوفاة أو التوريث.[2]

---

[1] ابو حسن، فارس: **مستقبل دور مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين في الصراع العربي الاسرائيلي حتى عام 2015**، مرجع سابق، ص 19.

[2] المرجع السابق، ص 22.

خامساً: افتقار منظمات المجتمع المدني الى برامج ورؤى واضحة

ان غالبية منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تفتقر بشكل عام الى خطط تنموية شاملة وبرامج محددة ضمن جداول زمنية تعكس مدى النشاط والأهداف التي يمكن تحقيقها أو تحقيق تطوير نوعي في نشاطاتها، لكن هنالك القليل من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني استطاعت أن تمتلك لخطط وبرامج واضحة ومحددة ضمن جداول زمنية لتنفيذها.[1]

كما أن الكثير من منظمات المجتمع المدني لا يوجد لها إدراك صحيح وسليم لماهية فكرة التمكين، إذ أن التمكين المجتمعي من العناصر الأساسية والشروط الأولى لتعزيز التنمية البشرية، والمقصود بتمكين المجتمع هو توسيع خيارات أفراد المجتمع وزيادة قدراتهم على الاعتماد على النفس وأن يتخطى بناء القدرات المهارية إلى بناء القدرات المعرفية، كما يتخطى مفهوم تقديم الخدمات المباشرة والرعاية إلى مفهوم التنمية والتغيير في المجتمع.[2]

سادساً: افتقار منظمات المجتمع المدني الفلسطيني للتشبيك والشراكة بين بعضها البعض وبينها وبين مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية

تعاني غالبية منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من ضعف التنسيق والتشبيك بين مختلف هذه المنظمات في برامجها ومشاريعها والتي وصلت لحد التشابه كما انه هنالك حالة من التوتر وعدم الانسجام بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية، هذا التوتر وعدم الانسجام يضعف قوة هذه المنظمات على ممارسة دورها الطبيعي الضاغط على المؤسسات الرسمية ويؤدي الى تناثر جهود منظمات المجتمع المدني وإضعاف دورها الطبيعي.[3]

من الملاحظ أن التشبيك والشراكة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني يتوفر بشكل محدود أو ذي فاعلية ضعيفة، كما ان التنسيق بين المنظمات العاملة في الضفة الغربية ضعيف جداً حيث انه لا يتجاوز المشاركة في بعض المناسبات وليس هنالك تنسيق مبرمج على صعيد

---

[1] ملاوي، احمد: **اهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية**، مرجع سابق، ص 269.

[2] سعد، سائد وجودة، محمد: **دور وأداء المؤسسات الاهلية والمعوقات التي تواجه عملها**، مرجع سابق، ص 14.

[3] شيخ علي، ناصر: **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، مرجع سابق، ص 110.

النشاطات اليومية، أو حتى عقد الدورات أو تقديم المساعدات، وتظهر خطورة عدم التنسيق في اهدار الطاقات والجهود، وتكرار الخدمة من قبل عدة من المنظمات واستهداف المنطقة الواحدة من قبل اكثر من منظمة مع خلو مناطق أخرى من خدمات هذه المنظمات، كذلك عدم التنسيق يعمق حالة الكيانية الفردية على مستوى المؤسسة وهذا نتاج لطغيان الفردية على روح الفريق، ويحرم المنظمة من توظيف امكانيات المؤسسات الاخرى لتحقيق الأهداف المشتركة بينهما.[1]

على الصعيد الاخر هنالك غياب للتنسيق بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ومؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث إن غياب التشاور بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات السلطة الوطنية سواء المجلس التشريعي أو الوزارات أدى ذلك الى عدم بلورة اطار مهني للتعاون التنموي بينهما، وعدم بلورة اطار واضح للشراكة من شأنه تطوير العمل التنموي العام.

كما أن ضعف مشاركة منظمات المجتمع المدني في إعداد الخطط والبرامج التنموية للسلطة الوطنية هو انعكاس لضعف آليات التشاور والتنسيق، كما ان عدم وجود رؤية تنموية فلسطينية واضحة ومتفق عليها بين القطاع الحكومي والخاص والأهلي، من شأنه أن يترك آثاراً سلبية واضحة على عمليات التنمية الوطنية، وعلى رؤى واستراتيجيات منظمات المجتمع المدني وآدائها.[2]

4.3 عوامل تتعلق في البيئة الخارجية لمنظمات المجتمع المدني

اولاً: العائق الحزبي (التسييس)

طبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدني ومؤسسات السلطة والأحزاب هي علاقة تكاملية، لكن في ظل غياب الديمقراطية بدأت تظهر علاقات التداخل، وتطورت إلى أن وصلت

---

[1] ابو حسن، فارس: **مستقبل دور مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين في الصراع العربي الاسرائيلي حتى عام 2015**، مرجع سابق، ص 19.

[2] سعد، سائد وجودة، محمد: **دور وأداء المؤسسات الاهلية والمعوقات التي تواجه عملها**، مرجع سابق، ص 16.

أن تطغى مؤسسة على أخرى حيث تم استغلال منظمات المجتمع المدني من قبل السياسيين لخدمة مصالحهم في بعض الأحيان وللتستر على سلطة الحكومة في أحيان أخرى.

بذلك أصبحت منظمات المجتمع المدني عبارة عن وكالات للأحزاب السياسية، حيث تشكل حلقة وصل بين الحزب والجمهور بعيداً عن سلطة نظام الحكم. تميز استغلال الأحزاب السياسية في فلسطين لمنظمات المجتمع المدني عن غيره في الاقطار العربية بأن هذا الاستغلال للتخفي والتملص من قيود الاحتلال الاسرائيلي الذي يعيق عمل الاحزاب السياسية.[1]

كما ان الاحزاب السياسية في فلسطين إستغلت منظمات المجتمع المدني لتكون القناة التي يصل من خلالها الدعم الخارجي لهذه الأحزاب تحت ستار المشاريع التي تنفذها منظمات المجتمع المدني.

وبهذا الامر تكون الجهات السياسية قد أزالت عن المجتمع المدني أحد أهم عناصره، وهو الإبتعاد عن هيمنة الدولة أو سيطرة الاحزاب بما يكفل للمواطن مساحة من الحرية بعيدة عن يد الساسة الذين لم يروا إلا مصالحهم الفئوية الضيقة.

كما ان قضية "التسيس" ليست محصورة في الاطار الداخلي للجهات السياسية المختلفة، بل انها قد تستغل سياسياً من قبل أطراف خارجية سواء كانت هذه الاطراف منظمات أو حكومات، تقوم هذه الجهات الخارجية بالسيطرة على المشاريع التنموية من خلال أساليبها وتمويلها وتعمل على فرض برامجها التنموية تحت سقف التمويل والدعم، وفي هذه الحالة قد تشكل منظمات المجتمع المدني التي يتم تسيرها من الخارج خطراً على المصالح العامة في المجتمع من خلال تنفيذ للبرامج والرؤى الخارجية التي تهدف لتدمير التنمية البشرية في مجتمعنا أو ربطها بالدول الداعمة.[2]

---

[1] الشوبكي، بلال: **المعيقات المؤسسية لعمل المجتمع المدني الفلسطيني**، دنيا الرأي، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

ثانياً: التمويل

تعددت تجارب المجتمعات في الكثير من الدول من أجل تحقيق التنمية والتقدم على صعيد مختلف المجالات، إذ ظهرت الأهمية بضرورة مشاركة المواطنين في العملية التنموية على أساس توسيع قاعدة المشاركة الشعبية المجتمعية، حيث ظهر التنظيم المجتمعي للمؤسسات الأهلية أو ما يسمى بالقطاع الثالث في المساهمة لإعطاء الدور الأساسي في الارتقاء بالمجتمع، حيث لا يمكن أن تتحمل الدولة لوحدها مهما توفرت لديها من إمكانيات وطاقات أعباء تعزيز التنمية وتكريسها ولا يمكن أن تتحمل كافة نفقاتها، دفع ذلك إلى ضرورة مشاركة منظمات المجتمع المدني في تحمل مسؤولية تحقيق التنمية بكافة أشكالها.

إن تحقيق الأهداف التنموية بشكل عام وأهداف التنمية البشرية بشكل خاص لعمل منظمات المجتمع المدني يحتاج للتمويل والدعم لبرامجها، حيث كانت مسألة التمويل هي العائق الرئيسي لعمل منظمات المجتمع المدني، وهو أيضا العامل الفاعل والمحرك لتحقيق التنمية البشرية للمجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية.[1]

يعتبر التمويل من أهم المعيقات أمام تحقيق دور فعال لمنظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية ومن أبرز العوامل التي تعرقل نشاطها، إذ تعاني منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية من عدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على توفير الدعم الكافي والمنتظم لهذه المنظمات، حيث لجأت منظمات المجتمع المدني لتنفيذ برامجها ونشاطاتها لتحقيق التنمية البشرية بالإستعانة بالمنح المالية التي تقدمها الدول الاوروبية والعديد من المنظمات الدولية والمؤسسات الإنمائية. فمنذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية بلغ نصيب المنظمات غير الحكومية 10% من مجموع المساعدات الخارجية، وقد تراجع حجم المساعدات الممنوحة للمنظمات غير الحكومية بشكل ملموس بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، فقد قدر حجم المساعدات المقدمة لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني ما بين 140_220 مليون دولاراً سنويا في السنوات القليلة التي سبقت

[1] ابو حماد، ناهض: **التمويل الدولي للمؤسسات الاهلية الفلسطينية واثره على التنمية السياسية في قطاع غزة، 2000-2010**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، غزة، 2011، ص 9.

قيام السلطة، مقارنة مع 60 مليون دولار في العام 1994 وما يعادل 45_50 مليون دولار سنوياً في الفترة ما بين 1995_1998 والتي أُنفقت في عدة مجالات أبرزها التعليم والصحة،[1] وإذ تم مقارنة هذه الارقام مع السنوات التي تلتها وهي 1999_2012 يلاحظ بأنه وضع مبالغ من الأموال تحت اسم الإلتزامات لكن لم تصل قيمة المدفوعات لحجم مبالغ الالتزام حيث بلغ حجم المساعدات المالية حتى عام 2006 لمنظمات المجتمع المدني حوالي 720 مليون دولار.[2]

على الرغم من أن التمويل الخارجي يشكل مصدر قوة لمنظمات المجتمع المدني فإنه في نفس الوقت يشكل عامل ضعف لهذه المنظمات،[3] حيث شكل التمويل الخارجي مصدر قوة لمنظمات المجتمع المدني في طرح العديد من القضايا التي ساهمت في التفاف الأفراد حول هذه المنظمات فطرحت مواضيع التنمية بكافة أشكالها من تنمية بشرية الى تنمية اقتصادية وصولاً للتنمية السياسية، وطرحت قضايا التداول السلمي للسلطة، أما الشكل الآخر والذي يتمثل في أن التمويل مصدر ضعف منظمات المجتمع الفلسطيني فإنه يتبلور في أن الجهات المانحة كانت وما زالت تفرض أهدافها ورؤيتها وخططها وتلزم هذه المنظمات التي تتلقى الدعم والتمويل على تطبيق رؤيتها بعيداً عن رؤية هذه المنظمات الحقيقية وأهدافها الوطنية، حيث تتلخص استراتيجية الدول المانحة بأن التمويل يخضع لشروطها تبعاً لتشريعات وقوانين معمول بها في بلدانهم عند تقديمها للجهات الخارجية.[4]

حيث تختلف استراتيجيات الدول المانحة من دولة الى أخرى طبقاً لتحقيق أهداف خاصة، إذ تتمثل أهداف المؤسسات الأمريكية والأوروبية الداعمة لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تحقيق أهداف سياسية، بينما هنالك دول أوروبية تسعى لتحقيق أهداف ذات طبيعة

---

[1] تقرير التنمية البشرية 2002، برنامج الامم المتحدة الانمائي، مرجع سابق، ص 26.

[2] خضر، فتحي: **التمويل الخارجي للمنظمات الاهلية الفلسطينية**، بحث غير منشور، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2007، ص 9.

[3] مركز بيسان للبحوث والإنماء، **دور المنظمات الاهلية في بناء المجتمع المدني**، رام الله، 2002، ص 14.

[4] ابو حماد، ناهض، **التمويل الدولي للمؤسسات الاهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية**، مرجع سابق، ص 96.

مدنية وهنالك قسم من الدول الأوروبية التي تربط مساعداتها بمسيرة عملية السلام، ومدى التزام الطرف الفلسطيني بالشروط الدولية والاتفاقيات الموقعة.[1]

من الواضح أن هنالك تفضيل من قبل منظمات المجتمع الفلسطيني للدعم القادم من أوروبا على الدعم الأمريكي، حيث يرى بعض الفلسطينين أن الدعم الامريكي مرتبط بمواقف الإدارة الأمريكية التي لا تتجانس مع المصلحة الوطنية الفلسطينية، وفي نفس الوقت لا يعني ذلك أن الدعم الاوروبي يحظى بقدر كبير من المقبولية لدى منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، لكنه يشكل تصوراً قريباً من الرؤية الفلسطينية للمصلحة الوطنية العليا.[2]

حيث عبر مسؤول وكالة المساعدات الامريكية USAID عن تهديده بقطع المساعدات عن الفلسطينين في حال تم إعلان الدولة من طرف واحد، كما أرفقت هذه المؤسسة الأمريكية بإتفاقيات المشاريع التي توقعها مع منظمات المجتمع المدني التي تتلقى منها دعماً تعهداً خطياً تتعهد بموجبه هذه المنظمات بأن لا علاقة لها بالإرهاب، وأن هذه الأموال التي تتلقاها لا تذهب لأناس ارهابيين أو مشاريع إرهابية، إذ تقصد هذه الوكالة بالإرهاب المقاومة الفلسطينية.[3]

شكلت العلاقة التمويلية بين منظمات المجتمع المدني والدول المانحة جملة من المشاكل التي مست طبيعة العمل المجتمعي الفلسطيني، كما أثرت على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بالسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث ظهر نوع من الإتكالية في هذه العلاقة، وفقدان منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لشخصيتها المستقلة نتيجة تحديد الدول المانحة أجندة عمل هذه المنظمات، إضافة للمضامين السياسية التي تحملها سياسات الدعم، أدى ذلك كله إلى خلق حاله من التنافس على الدعم بين هذه المؤسسات نتيجة التبعية المالية الكاملة لغالبية منظمات المجتمع المدني.[4]

---

[1] عوض، سمير: ***دور المنظمات الاهلية في التاثير على الدول والجهات المانحة***، **مجلة نزاهة**، نشرة دورية تصدر عن مشروع تعزيز الشفافية والمسائلة في العمل الاهلي، (العدد 3، كانون الثاني، 2006)، ص 4.

[2] المرجع السابق، ص 9.

[3] الملتقى الفكري العربي، **التحول الديمقراطي في فلسطين**، التقرير السنوي الخامس، القدس، ايار 2003، ص 129.

[4] حسن لداودة، جبريل محمد، جابر عزام: **علاقة المنظمات غير الحكومية فيما بينها ومع السلطة الوطنية والممولين**، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية– ماس، ص 101.

برزت أولى مشاكل التمويل في غياب الإرادة الفلسطينية في تحديد أولويات الدعم، حيث من يرسم سياسات الدعم وتحديد المشاريع هي مؤسسات غربية لا تأخذ بعين الإعتبار الحاجة الحقيقية للمجتمع الفلسطيني، ولا تستشير الجهات المستهدفة، كما أن هذه الرؤية الغربية لا تتلائم مع الخطط التنموية التي ترسمها السلطة الوطنية الفلسطينية.[1]

فيما تلخصت المشكلة الثانية بالتبعية المالية التي خلقها الاعتماد الكامل على عمليات التمويل الخارجي، لهذا أصبحت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني غريبة على مجتمعها وقريبة من العواصم الغربية، ونتيجة لهذا أصبحت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني غير مستقرة مادياً، فإذا توقفت مصادر التمويل عن الدعم يصبح من الصعب الحديث عن منظمات مجتمع مدني بل تصبح هذه المنظمات أقرب لجمعيات صغيرة في التسميه. حيث أن الملاحظ على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني أنها لم تعمل على تحقيق نوع من الاستقلال المادي، بل عززت من تواجدها كرهينة لتدفق أو جفاف مصادر التمويل. هذا النوع من التبعية المالية يعيق تطور ونمو أو تحقيق دور فعال لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني من منظمات غير حكومية ومؤسسات أهلية ونقابات واتحادات، حيث نتج عن هذه التبعية مشكلة أخرى تكمن في "التسيس" العالي لبرامج الدول المانحة حيث تربط الدول المانحة بشكل مستمر بين الموقف السياسي للمنظمة المدعومة وبين التمويل الذي تقدمه لها.[2]

المشكلة الأخيرة فتمثلت في أن غالبية منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تعيش على الدعم الخارجي وهي تشترك في الغالب بمصدر هذا التمويل، حيث تنشأ بين هذه المنظمات نوع من التنافس للحصول على الدعم بشكل اكبر.[3]

عمل التمويل الخارجي على خلق واقع جديد بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية تمثل بحالة من الصراع فيما بينهما، إذ تقوم منظمات المجتمع

---

[1] حنين زيدان، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

[2] المرجع السابق.

[3] ابو حماد، ناهض، **التمويل الدولي للمؤسسات الاهلية الفلسطينية واثره على التنمية السياسية**، مرجع سابق، ص 99.

المدني بالتنسيق والتشبيك مع الجهات المانحة من أجل توفير الدعم المطلوب للقيام بأنشطتها وبرامجها التنموية، وفي المقابل تشكل السلطة الوطنية الفلسطينية السلطة الشرعية التي يجب من خلالها تمرير برامج وأهداف منظمات المجتمع المدني التنموية، حيث تسعى السلطة الوطنية للحصول على جزء من هذه المساعدات.[1]

كانت تشكل سياسات الدعم الخارجي قلقاً للسلطة الوطنية من اتجاهين: (الأول) يكمن في التنافس بين السلطة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني على تلقي الدعم والتمويل، فكان كل من الطرفين يتهم الآخر على استحواذه على نفس مصدر التمويل وعلى حساب الطرف الآخر، كانت منظمات المجتمع المدني في فلسطين هي التي تتلقى النصيب الأكبر من التمويل الخارجي قبل نشأت السلطة، وبعد أن نشأة السلطة أصبح الدعم يصب في خزينة السلطة من أجل تثبيت السلطة وتمكينها وذلك لإنجاح عملية السلام.

إذ تَمثل الإتجاه (الثاني) في اعتقاد السلطة الوطنية أن الممولين وخططهم وبرامجهم تعمل على تجاوز سيادة السلطة وتضرب المصالح الوطنية العليا، إذ يتقدم الممولون بمشاريع وخطط دون مشاورة الجهات المختصة حيث إن غالبية هذه الخطط قد تتعارض مع الخطط الوطنية التنموية التي تصوغها السلطة.

إن التمويل استطاع أن يتحكم بعمل غالبية منظمات المجتمع المدني في العالم الثالث، ولم يكتف بهذا القدر من التحكم اذ استطاع أن يزرع في أجندات هذه المنظمات قضايا هامة ومثيرة للجدل، مثل قضية الديمقراطية والسياسات العامة والحقوق الفردية والمسائلة والشفافية والحكم الصالح إضافة لتعزيز مفاهيم التنمية وفي مقدمتها التنمية البشرية.[2]

ثالثاً: الافتقار للأنظمة والقوانين الحديثة والواضحة التي تتعلق بمنظمات المجتمع المدني

إن معظم الأنظمة والتشريعات والقوانين المتعلق بمنظمات المجتمع المدني تشكل مزيجاً للقوانين العثمانية، وقوانين الانتداب البريطاني، والقوانين الأردنية التي طبقت في السنوات ما

[1] شيخ علي، ناصر: **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، مرجع سابق، ص 109.

[2] ابو سيف، عاطف: **المجتمع المدني والدولة قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني**، مرجع سابق، ص 176-178

بين عام 1950_1967، إضافة للأوامر العسكرية للاحتلال التي طبقت من عام 1967_1993 ومازال تأثيرها يسري حتى اليوم، أضيف على ذلك مجموعة القوانين التي سنها المجلس التشريعي، ومبادئ منظمة التحرير الفلسطينية.

حيث أن طبيعة القوانين من أنظمة وتشريعات فيما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني يمكن اعتبارها أنها ليست داعمة لمنظمات المجتمع المدني أكثر من كونها معيقة، كما أنه لا يوجد احترام ولا التزام بالأنظمة والقوانين، أما على صعيد الحصول على ترخيص لمنظمات المجتمع المدني الذي يعاني من فرض السلطة الوطنية لرؤيتها وتصورها على برامج هذه المنظمات المجتمعية، اضافة لتنفيذ العديد من الخطوات الروتينية التي تعمل على اعاقة الحصول على ترخيص هذه المنظمة أو المؤسسة.[1]

على الصعيد الفلسطيني تم سن قوانين تجعل من منظمات المجتمع المدني تقع تحت سيطرة وزارة الداخلية، هذا الوضع يجعل لوزارة الداخلية والأجهزة الأمنية ان تبدي تصورها وأن تتحكم في نشاطات هذه الجمعيات، ضمن هذا الاطار نلاحظ ان هنالك عائق امام تحقيق دور فعال لمنظمات المجتمع المدني وفي مجال تطوير وتنمية منظمات المجتمع المدني لذاتها.[2]

في الوقت الحالي يمكن ان نلاحظ ظهور علاقة جديدة بين أعضاء المجلس التشريعي وبين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، اذ ان قرابة نصف أعضاء المجلس التشريعي في مرحلتيه الاولى والثانية على علاقة رسمية بواحدة أو اكثر من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني غير الحكومية، حيث تم استغلال سلطتهم ونفوذهم بعد انتخابهم كأعضاء في المجلس التشريعي من أجل إنشاء جمعيات ومنظمات مجتمع مدني تفيدهم وتعزز مكانتهم الاجتماعية، كما تقوي علاقاتهم مع العالم الخارجي من خلال التشبيك مع دوائر الدعم والتمويل في المنظمات الدولية أصبح ذلك يزيد من ثراء هؤلاء الأعضاء. ضمن نفس السياق نلاحظ مدى اهتمام هؤلاء

[1] حنين زيدان، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

[2] شيخ علي، ناصر: **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، مرجع سابق، ص 106.

الأعضاء بتحقيق مكاسب شخصية لهم تتعلق بزيادة الثراء ومدى ابتعادهم عن تحقيق الهدف الأسمى والتي تتمثل في تحقيق التنمية ورفع المصلحة الوطنية.[1]

رابعاً: ضعف التفاف الجمهور حول منظمات المجتمع المدني

يتسم الواقع الذي تلعبه ولعبته منظمات المدني في تحقيق واقع تنموي بالتفاؤل الكبير، حيث يرى البعض ان منظمات المجتمع المدني فرضت نفسها كطرف مهم في العملية التنموية، من حيث مشاركتها، كما أصبحت جزء مهم من النسيج المجتمعي، وحظيت بدعم دولي كبير، كما أخذت مكانها الى جانب السلطة ليس فقط بوصفها مقدمة للخدمات بل كشريك في تحقيق المشروع الوطني التنموي، ضمن هذا السياق وبعد هذه الصورة التي وصلت اليها منظمات المجتمع المدني في النسيج المجتمعي الفلسطيني كان لابد من معرفة عوامل ضعف التفاف الجمهور الفلسطيني حول منظمات المجتمع المدني.

إن الصورة الواضحة تبرز مدى ضعف الالتفاف الحماهيري حول منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، إلا في بعض الاستثناءات التي تشمل المنظمات الخيرية والخدماتية، من هنا يمكن القول بأن منظمات المجتمع المدني نجحت في تثبيت نفسها على خريطة العمل الوطني والإقتراب من الدوائر الرسمية، لكنها لم تكون قريبة بالشكل المطلوب من المجتمع.[2]

إن منظمات المجتمع المدني بشكل عام فشلت في تأسيس علاقة مع الجمهور والمجتمع المحلي، فهذه المنظمات كانت وما زالت منسلخة عن المجتمع، وهي غير فاعلة بالشكل المطلوب لأنها لم تعمل على إشراك شرائح المجتمع بشكل واضح وحقيقي في العملية التنموية، وكما أنه لا تتوفر معلومات حول الفئات المستهدفة والمستفيدة من منظمات المجتمع المدني، كما لا تتوفر معلومات حول قدرة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على الوصول إلى فئاتها المستهدفة، كما

---

[1] الملتقى الفكري العربي، مرجع سابق، ص 131.

[2] حسن لداودة، جبريل محمد، جابر عزام: **علاقة المنظمات غير الحكومية فيما بينها ومع السلطة الوطنية والممولين**، مرجع سابق، ص 3.

أن هنالك نقص في المعلومات حول مدى مساهمة الفئات المستهدفة في صنع القرار داخل المنظمات وتحديد أولوياتها.[1]

إن علاقة عدم الثقة التي يوليها المجتمع المحلي لمنظمات المجتمع المدني بمختلف أشكالها هي انعكاس لطبيعة علاقة منظمات المجتمع بالجمهور، مع مرور الوقت أخذت ثقة الجمهور في منظمات المجتمع المدني تتراجع لأن هذه المنظمات فشلت في متابعة القضايا التي تخص وتخدم قطاعات وشرائح الشعب، والسبب في ذلك ليس بالضرورة سوء ادارة هذه المنظمات بل يكمن في ان التمويل الخارجي كان يفرض أجندة وبرامج، حيث يتم تهميش المصلحة الوطنية والتنازل عن العديد من المواقف الوطنية في سبيل الحفاظ على تمويلها.[2]

بعد إستعراض هذه الجملة من المعيقات والتي تنوعت من معيقات داخلية وخارجية وأخرى تتعلق بالوضع الاستثنائي الذي يعيشه الشعب الفلسطيني في ظل الإحتلال الإسرائيلي، يمكن إستنتاج أن دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وفي سبيل تعزيز التنمية البشرية تأثر بشكل كبير بهذه المعيقات، لقد شكلت هذه المعيقات عقبه أمام تحقيق دور فاعل لمنظمات المجتمع المدني في سعيها لتعزيز التنمية البشرية، كما أن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لم تتوقف عن حاله الصراع الدائرة مع بعضها البعض في مواجهة هذه المعيقات التي أدت لتراجع الدور المطلوب منها في سعيها لتحقيق التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص.

---

[1] كرزم، جورج: **واقع ومستقبل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية العاملة في القدس**، (النشرة، العدد السادس، حزيران 2000)، ص 16.

[2] ابو سيف، عاطف: **المجتمع المدني والدولة قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني**، مرجع سابق، ص 182.

الفصل الرابع

منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ودورها في تعزيز التنمية البشرية

الفصل الرابع

منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ودورها في تعزيز التنمية البشرية

1.4 مقدمة

أضحى الإستثمار في العنصر البشري غاية كل المجتمعات التي تسعى إلى النمو والتخلص من التخلف الحضاري، إن الصورة والرؤية السائدة اليوم ترى بأن أساس التنمية ومدخلها يرتكز على تنمية إمكانات كل فرد وتأهيله والعمل على خلق البيئة المطلوبة من أجل أن يتمتع بكامل حقوقه وإلزامه بكافة واجباته حتى يكون معنياً بما يجري حوله، وذلك من خلال تأهيله ودمجه في العمل التنموي المجتمعي.

لقد ادركت الدول المتقدمة أهمية التنمية البشرية إذ عملت على استثمار كل إمكانياتها في سبيل إعطاء الفرد مكانه لائقه به عبر تأهيله وتوفير البيئة والمناخ اللازمين لتفجير طاقاته وتنمية ملكاته الفطرية والمكتسبة، وبالتالي عملت على تكوين الإنسان القادر على العطاء والابتكار والمنافسة.

منذ القدم حظيت التنمية البشرية بمكانة بارزة في كل الديانات السماوية بما فيها الاسلام الذي أكد على حقوق الانسان قبل أن ينتبه إليها الفكر الغربي بمئات السنين والذي أكد على الأهمية الجوهرية للتعليم والصحة والعمل الممنهج الجاد والمشاركة بكافة صورها والمساواة بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات سواء كانت السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.[1]

حيث كان التصور السائد في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القديم، لدى غالبية البشرية أن رفاه الانسان والمجتمع أنما يتحقق بمقدار ما يحصل عليه من الثروة بإعتبارها محور السعادة والتقدم، لكن هذا التصور بدأ يتلاشى بعد أن تأكد أن الثراء وحده ليس الشرط الوحيد لتحقيق العديد من الأهداف الاجتماعية والسياسية المهمة للأفراد والمجتمعات، كما أن

[1] عبدالله، خديجة: **أهمية المؤشرات الاحصائية في التنمية البشرية**، بحث غير منشور، جامعة سبها، ليبيـــا، 2009، ص 5.

حاجات الأفراد ليست كلها حاجات مادية، فالأمن، والتعليم، والصحة، والثقافة، والمشاركة في الشؤون العامة، والحفاظ على البيئة ومكافحة التلوث، والتخلص من الأمراض المعدية، كلها ليست حاجات مادية بحته. لذلك أصبح الاهتمام لا ينصب على الرفاه المادي فحسب، بل امتد لتحقيق مستويات ثقافية أعلى تتيح للفرد أن يحيى حياة هانئه، ويطور قدراته. من هنا أصبح هنالك استثمار في الرأسمال البشري وهو ما يعرف اليوم بإسم التنمية البشرية، والتي تعني من ضمن معانيها أنها منهج للتنمية الانسانية الشاملة، والتي تسعى لتوسيع خيارات الأفراد بهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى بتجاوز المفهوم المادي للرفاه الإنساني إلى الجوانب المعنوية والحياة الإنسانية الكريمة التي تشمل التمتع بالحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوافر الفرص لإكتساب المعرفة والإنتاج والإبداع.

وما يزال الإهتمام بالأفراد يتزايد يوماً بعد يوم من قبل الخبراء بإعتباره المحور الرئيسي في التنمية، ووضع استراتيجية قومية للتنمية البشرية تمكن المجتمعات من الإنطلاق لمرحلة النمو للوصول للأهداف الاستراتيجية المبتغاة التي تتمثل في الإرتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للإنسان تهدف تغيير نوعية حياته.[1]

وفي العقدين الأخيرين برز الإهتمام بمنظمات المجتمع المدني نتيجة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها العالم والتي تتجه نحو الخصخصة، وثورة الاتصالات والمعلومات، والمؤتمرات العالمية التي أكدت على أهمية تحقيق التنمية البشرية في المجتمعات المحلية، إذ تقوم منظمات المجتمع المدني بدور مهم وفعال في تنمية المجتمع، خاصة أن نشأتها تنبع من احتياج فعلي لها في المجتمعات المحلية التي تظهر فيها.

في فلسطين تميزت منظمات المجتمع المدني بدورها التنموي الاجتماعي الهام في دعم صمود الشعب الفلسطيني منذ الانتداب البريطاني وصولاً للإحتلال الإسرائيلي، لقد كان عام 1994 بداية مرحلة جديدة من العمل الأهلي من دور داعم للصمود والمقاومة إلى دور تنموي رديف للسلطة الفلسطينية وشريك لها في عملية التنمية.

---

[1] التابعي، كمال: **التنمية البشرية دراسة حالة مصر**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 2001، ص7.

من خلال هذا الفصل سيناقش الباحث دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية، ودور هذه المنظمات في تعزيز وبلورة مفهموم التنمية البشرية وصولاً لخلق واقع تنموي قابل للتطبيق وقادر على الإرتقاء بالمجتمع الفلسطيني للإلتحاق بركب الأمم مع الأخذ بعين الإعتبار الواقع الإستثنائي التي تمارس به منظمات المجتمع المدني عملها ومهامها ومشاريعها في ظل الاحتلال الاسرائيلي الذي يعيق تحقيق دور فاعل لها في مجال تعزيز التنمية البشرية.

ومن ثم تتطرق الدراسة إلى مؤشرات التنمية البشرية، إضافةً إلى أشكال ومظاهر التنمية البشرية التي تسعى منظمات المجتمع المدني لنشرها عبر مؤسسات ومنظمات هذا المجتمع المدني، يبحث هذا الفصل السبب في تحقيق التنمية البشرية، هل هي تنمية من أجل أن يقال أن لدينا كمجتمع فلسطيني برامج للتنمية البشرية تستخدم وتظهر فقط عند الزيارات للمانحين والممولين، أم أنها تنمية بشرية تسعى للارتقاء بالمجتمع الفلسطيني والفرد الفلسطيني بتوسيع الخيارات أمامه والنهوض بالواقع الفلسطيني ومتابعة ركب الامم.

2.4 واقع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني

ورثت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني واقعاً يتسم بالخصوصية مقارنة بغيرها في بلدان العالم سواء النامي أو المتقدم، في الحالة الفلسطينية تمارس منظمات المجتمع المدني مهامها وتقوم بدورها في ظل الإحتلال الإسرائيلي الذي يسيطر على الواقع اليومي للمجتمع الفلسطيني، نتيجة لهذا الواقع تبلورت لدينا منظمات مجتمع مدني تداخلت وامتزجت الأهداف السياسية والاجتماعية بداخلها، حيث بلورت منظمات المجتمع المدني برامجها من أجل تعزيز الصمود للمجتمع المحلي ومقاومة الإحتلال إذ كان هذا الاطار هو المحور الاستراتيجي لعملها ونشأتها.

يتكون المجتمع الفلسطيني من مجموعتين من التشكيلات الاجتماعية، المجموعة الأولى هي التشكيلة التقليدية والتي تتكون من العشائر، والحمايل، والعائلات، والروابط المدنية والقروية

والعائلية والطائفية، والمؤسسات الدينية، أما المجموعة الثانية فهي التشكيلة الحديثة والتي تتكون من الأحزاب السياسية، والجمعيات الخيرية، والاتحادات النقابية، والروابط النسوية، والمنظمات غير الحكومية التنموية، والإعلام ومنظمات خدمية، هذه التشكيلات هي الفاعلة في المجتمع الفلسطيني وهي الصورة الواضحة للمجتمع.[1]

مع توالي الحقبات المكونة للمجتمع الفلسطيني استطاعت منظمات المجتمع المدني من تثبيت نفسها كأحد مكونات المجتمع الفلسطيني، حيث أثبتت منظمات المجتمع المدني انخراطها الفعلي في النضال الوطني وتعزيز الصمود للشعب الفلسطيني، لقد كان هذا الدور المميز لمنظمات المجتمع المدني في النضال الوطني هو أحد الأسباب التي اكسب هذه المنظمات ثقة واحترام الجمهور المحلي، كما مكنها من تطوير دورها على صعيد التنمية البشرية والاقتصادية والسياسية، إضافة لعملية التحول الديمقراطي، واقع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني يظهر مدى إهتمام منظمات المجتمع المدني للاستجابة السريعة لإحتياجات وأولويات المجتمع المحلي، كما يمكن رصد مدى تطوير منظمات المجتمع المدني لبرامج طارئة تتلائم مع الواقع الفلسطيني، هذا عزز من ثقة المجتمع المحلي بها وأكسبها قدرة فائقة على التأقلم السريع مع المتغيرات الحالية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[2]

أن مرونة منظمات المجتمع المدني وقدرتها السريعة على ملائمة أوضاعها الداخلية للأهداف أُعتبر مصدراً هاماً لقوتها وقيمة اضافية للعمل التنموي والمجتمعي، كما ساهمت الظروف السياسية على بروز القدرات المحدودة لمنظمات المجتمع المدني على لعب أدوار سياسية هامة أو محاوله استبدال أو منافسة الأحزاب السياسية على هذا الصعيد، ضمن هذا الاتجاه تطورت وتعززت العلاقة بين منطمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية نتيجة لبروز مجالات عمل المنظمات الأهلية بشكل واضح، حيث كانت هذه العلاقة نتيجة الوضوح في الأدوار بين الطرفين.

---

[1] تقرير التنمية البشرية الخاص في فلسطين-2004، برنامج الامم المتحدة الانمائي undp، 2004، ص 37.

[2] جودة، محمد بسام: **واقع مؤسسات العمل الاهلي في فلسطين**، منتدى الحوار المتمدن، العدد1219، بتاريخ2005/6/5.

عززت بعض منظات المجتمع المدني الفلسطيني عمليات المأسسة ومبادىء الحكم السليم داخلها، على الرغم من الظروف السياسية التي تعصف بالواقع الفلسطيني، كانت عمليات التطوير المؤسسي مستمرة بغض النظر عن الظروف السائدة، كما إهتمت هذه المجموعة منظمات المجتمع المدني بعملية إصلاح السلطة الوطنية، وبلورت برامج مبتكرة لمتابعة عمل الإصلاح، كما شكلت هيئات وأطر تنظيمية لمتابعة عملية الإصلاح.[1]

في الصورة المكملة لواقع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني يجب توضيح جملة من مظاهر الضعف عند غالبية منظمات المجتمع المدني، والتي برزت بداية بعدم وجود خطة تنموية ومجتمعية واضحة ومتفق عليها بين الأطراف المختلفة المؤثرة في عملية التنمية، والتي تربط باحكام ما بين الإستجابة للإحتياجات والأولويات الآنية وما بين نظرة ورؤية تنموية متوسطة وبعيدة المدى، يشكل البعد الديمقراطي عنصراً هاماً فيها، كما يظهر نوع من ضعف التنسيق المؤسس والمنظم بين الأطراف المؤثرة في عملية التنمية، خاصة التنسيق ما بين منظمات المجتمع المدني والسلطة الوطنية الفلسطينية، إذ يلاحظ على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني ضعف العلاقة مع المجتمع المحلي وخاصة فيما يتعلق بالمؤسسات ذات العضوية الواسعة مثل النقابات العمالية والمهنية والاتحادات الشعبية، إذ لم تساهم هذه المؤسسات بشكل فعال كحركات اجتماعية ناشطة وذات رؤية. [2]

عانت غالبية منظمات المجتمع المدني حالة من الضعف على صعيد التنظيم الاجتماعي سواء على الصعيد الوطني العام أو القطاع الخاص، حيث لم تتمكن القطاعات المختلفة كالصحة والتعليم والزراعة وحقوق الإنسان والإعلام من تنظيم نفسها بطريقة فعالة في إطار رؤية وخطة قطاعية واحدة، إضافة لضعف إمكانيات منظمات المجتمع المدني على التأثير بالسياسات العامة للسلطة الفلسطينية ووزاراتها المختلفة، اقتصرت عمليات التنظيم على عقد مجموعة من

---

[1] عبد الهادي، عزت: رؤية أوسع لدور المنظمات الاهلية الفلسطينية في عملية التنمية، البوابة الفلسطينية للمؤسسات الأهلية الرابط الاكتروني http://www.masader.ps/p/ar/node/8346.

[2] محسن، تيسير: المنظمات الأهلية والانتفاضة الشعبية الفلسطينية، مجلة رؤية، الرابط الالكتروني http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/kashaf.html

الاجتماعات التي لم تسفر عن خطة واضحة وآلية عمل من شأنها تقوية وتمكين المجتمع الفلسطيني.

واقع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني يظهر أهمية الدور الذي لعبته هذه المنظمات في تمكين المجتمع وتطوير قدرات أفراد المجتمع في سبيل تحقيق الدور المطلوب في عملية البناء والتنمية، لهذا هنالك مسؤولية تقع على عاتق هذه المنظات التي تتسم بأنها منظمات غير ربحية وغير تابعة للحكومة، عملت منظمات المجتمع المدني على خلق برامج وأنشطة تساعد في تنمية وتفعيل وتطوير قدرات أفراد المجتمع في كافة المجلات سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية بهدف الارتقاء بقدراتهم، ودعم قضاياهم واحترام توجهاتهم كما يراها أفراد المجتمع، وإشراكهم في صنع السياسات والقرارات، والتعامل معهم كشركاء في عملية التخطيط للبرامج والأنشطة التي تتناسب مع احتياجاتهم مما يساعد في تعزيز انتماءهم وتعزيز مشاركتهم.[1]

1.2.4 طبيعة الدور الذي تبنته منظمات المجتمع المدني في المراحل التي مرت بها:

استطاعت منظمات المجتمع الفلسطيني أن تلعب دوراً امتاز بالتباين والإختلاف والإنسجام مع الأوضاع الفلسطينية منذ نشأتها في فلسطين وعلى مدار تاريخها، سواء من الناحية الاجتماعية أو السياسية التي مر بها الشعب الفلسطيني، إذ تميزت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني أنها لم تتم في ظل وجود دولة وطنية، وإنما في ظل تداخل عدد من العوامل التي ساهمت في تكوينها على هذا النحو الذي نشاهد عليه المنظمات اليوم، حيث تأثر عمل منظمات المجتمع المدني قديماً بالسياسات التي كانت تنتهجها الدولة العثمانية ومن ثم تأثير الانتداب البريطاني، ومن ثم تقاسم الأراضي الفلسطينية بين كل من الإحتلال الاسرائيلي ومصر والأردن فيما بعد، كما فرض الاحتلال سياساته على عمل وأداء المنظمات والجمعيات الفلسطينية.[2]

---

[1] سالم، وليد: **المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية: نحو علاقة تكاملية**، منتدى أبحاث السياسات الفلسطينية، حزيران 1999، ص19.

[2] أبو عمرو، زياد: **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مؤسسة مواطن، الطبعة الأولى 1995، ص27.

ظهر الاهتمام الفعلي بمنظمات المجتمع المدني في فلسطين بعد 1982، أي بعد خروج منظمة التحرير الفلسطيني من لبنان، حيث ركزت الفصائل الفلسطينية على إنشاء أطر وهيئات جماهيرية تستطيع من خلالها ممارسة العمل السياسي من جهة، إضافة لتقديم الخدمات التنموية للجمهور الفلسطيني، وبدء التركيز والعمل على تطوير المجتمع المحلي من أجل مقاومة سياسات الاحتلال من خلال طرح برامج بديلة لعمل هذه الفصائل الفلسطينية.

كما يمكن تلخيص الدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني قبل دخول السلطة الفلسطينية، بأنه اعتمد وبشكل أساسي على الجانب السياسي، وتبعه التركيز على الدور الخيري والإغاثي والدور الخدماتي حيث نشأ العديد من لجان الرعاية الصحية، حيث مرت منظمات المجتمع المدني بثلاث مراحل قبل نشوء السلطة وارتبطت جملة من الأهداف لكل مرحلة، امتدت المرحلة الاولى من عام 1967 إلى عام 1982 وكانت أهداف هذه المرحلة الانشغال بالعمل السياسي إضافة للنظر لمفهوم التنمية المستحيلة، ومع تطور هذه المراحل كانت المرحلة الثانية من عام 1982 إلى عام 1987 حيث نشأ مفهوم التنمية المقيدة في ظل الاحتلال، إضافة لتغلغل مفهوم التنمية من أجل الصمود، أما المرحلة الثالثة امتدت من عام 1987 الى عام 1993 حيث نشأ مفهوم التنمية من أجل الصمود والمقاومة.[1]

شكلت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987 عبئاً على عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من خلال قيامها بسد الفراغ القانوني والمؤسساتي، لغياب المؤسسات الرسمية في مجالات التعليم والصحة وحل النزاعات، كما أخذت على عاتقها مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وتعزيز صمود الاقتصاد الفلسطيني، وتمكين المجتمع، وتعزيز التنمية، وخلال الانتفاضة بدأت بعض المؤسسات المانحة مباشرة عملها في الأراضي الفلسطينية، وبدأت تقديم بعض الدعم لمنظمات المجتمع الفلسطيني، وهذه المنظمات مثلت غالبية دول العالم بالإضافة إلى أمريكا وأوروبا.[2]

---

[1] مركز بيسان، **دور المنظمات الاهلية في بناء المجتمع المدني**، دراسة ضمن برنامج ابحاث تجمع مؤسسة تعاون، إعداد مركز بيسان، رام الله، اذار 2002، بتمويل من البنك الدولي، ص23.

[2] أبو عمرو، زياد: **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مرجع سابق، ص27.

بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ومع إنشاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص في فلسطين والذي دأب على إصدار تقارير سنوية تخص التنمية البشرية في فلسطين إزداد الاهتمام بالتنمية البشرية، وارتفع عدد المنظمات المجتمعية التي تعنى بتعزيز مفهوم التنمية البشرية، وانصب إهتمام العديد من منظمات المجتمع المدني في العمل من أجل الحصول على الدعم والتمويل الخارجي، وأصبح اعتماد هذه المنظمات على المنح الخارجية في غالبية أنشطتها والطابع الذي غلب على العمل لهذه المنظمات أنها غير حكومية وذات طابع مهني، وأصبحت العضوية لهذه المنظمات مغلقة، وتعمل على تنفيذ مشاريع وبرامج وفق برامج ومصادر المساعدات والمنح، وقد أثر هذا على مضمون هذه المنظمات كقوى اجتماعية وسياسية لها أولوياتها الوطنية من جهة والاجتماعية من جهة أخرى بالإضافة إلى ضعف التأثير الذي تحدثه هذه المنظمات في السياسات الوطنية المتعلقة بتعزيز التنمية.[1]

لقد ساهمت المنح والمساعدات الخارجية غير المشروطة على إحداث نقلة نوعية في عمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، إذ بدأت هذه المنظمات بالإبتعاد بشكل تدريجي عن منابعها التنظيمية والحزبية، واستطاعت استقطاب عدد من الخبراء والمتخصصين والإداريين المستقلين، الذين يمتلكون القدرة على التعاطي مع المستجدات الجديدة في عمل المنظمات المجتمعية.

من هنا يلاحظ أن العديد من منظمات المجتمع المدني قد إرتبطت بأنشطة وبرامج وسياسات المؤسسات الدولية المانحة والداعمة،[2] وشهدت هذه المنظمات المجتمعية تحولاً واضحاً في جوهرها وسلوكها بعد اتفاقية أوسلو، فرغم مرور فترة طويلة على أوسلو إلا أن المنظمات المجتمعية لا زالت تحاول تحديد الأهداف والبرامج والعمل من أجل رسم سياسة واضحة تعمل على تعزيز بقائها ودورها بما ينسجم مع التغيرات والمهام الكبيرة الملقاة على عاتقها.[3]

---

[1] المالكي، مجدي وآخرون: **مشاركة الشباب في صناعة القرار الفلسطيني واقع وآفاق**، مركز بيسان للبحوث والإنمـــاء، كانون أول 2007، ص11.

[2] النشاشيبي، رنا و يحيى، حجازي: ***الدور الوطني والاجتماعي لمؤسسات العمل الأهلي في فلسطين***، **نشرة نزاهة**، العدد الثاني، اب 2006، ص9.

[3] مركز بيسان، **دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني**، مرجع سابق، ص25.

بعد إتفاق أوسلو شهدت منظمات المجتمع المدني تحولاً في توجهها السياسي، حيث غلب التوجه المهني المؤسساتي المحض على عمل هذه المنظمات، ولم يعد الطابع الوطني الذي يحقق غايات وطنية ومجتمعية يظهر في ملامح وخطط وبرامج عمل تلك المنظمات، حيث لوحظ قيام بعض المنظمات بترجمة نظامها الداخلي إلى اللغة الإنجليزية، وبأهداف ورؤية تتماشى مع سياسة المانحين، بمعنى إعادة صياغة النظام من خلال إحداث تغيرات جوهرة في مواد النظام، والذي ينتج عنه الإبتعاد الجوهرى عن السياق الذي خلقت المنظمة من أجله، كل ذلك لمحاولة توافق النظام الخاص بتلك المؤسسات مع سياسة المانحين الخاصة.[1]

2.2.4 الأدوار التي تبنتها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في التعبير عن رؤيتها

عند تناول البرامج والأنشطة والمشاريع التي تقدمها منظمات المجتمع الفلسطيني يلاحظ بأنها تركز وبشكل كبير على التدريبات، وذلك كون المشاريع الممولة من الخارج تدعم التدريبات التي تشجع النظم الديمقراطية والانفتاح على الآخر ومجالات التربية للأطفال والشباب وفق المفاهيم الغربية، ومن الأمثلة على ذلك مواضيع لم تكن ذات إهتمام أو احتياج كمواضيع الصحة الإنجابية والنوع الاجتماعي والتعليم البديل، إذ اعتبر العديد من الكتاب والباحثين أن التمويل الخارجي استعماراً من نوع آخر. حيث عبر عن ذلك الباحث خليل نخلة أن الدور الذي يلعبه التمويل والمساعدات الخارجية بعمل سماسرة التنمية الذين يعملون على تلبية توجهات وأفكار وأهداف الدول التي يأتون منها، ويعملون على نشر مصطلحات وقيم وثقافة بعيدة عن ثقافة المجتمع الفلسطيني، كما أن غالبية التدريبات التي يشجع الممولين على تنفيذها لفئة الشباب أو غيرهم من الفئات بأنها تدريبات غير معروفة النتائج. [2]

لقد اثر التمويل وخاصة المشروط منه على استقلالية القرار في منظمات المجتمع المدني، كونه أصبح أحد جوانب القصور لعمل تلك المنظمات، التي أصبحت تعاني من مشكلة

---

[1] النشاشيبي، رنا و يحيى، حجازي: **الدور الوطني والاجتماعي لمؤسسات العمل الأهلي في فلسطين**، مرجع سابق، ص10.

[2] القزاز، هديل: " فيضان التمويل سدود التنسيق وفرص الغرق في دوامة الفساد– الحالة الفلسطينية نموذجاً "، ورقة مقدمة لورشة عمل الفساد في مرحلة الاعمار، عمان، مارس2006، الرابط الالكتروني -www.aman-**palestine**.org/Documents/donor-**coordination**.doc

حقيقية في معالجة القضايا والاحتياجات الأساسية للمجتمع المحلي، وتواجه مشكلة في تحديد الاحتياجات الأساسية للمجتمع الفلسطيني كونها تعمل ضمن برامج ورؤية الممول.[1]

لقد عملت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على تبني مجموعة من الأدوار الاستراتيجية التي من خلالها يمكن لمنظمات المجتمع المدني التعبير عن رؤيتها، حيث تبنت العديد من منظمات المجتمع المدني استراتيجية التطوير المؤسسي والتنظيمي وتنمية الموارد البشرية، حيث ظهر نوع من الاهتمام الواضح من قبل هذه المنظمات بموضوعات وقضايا التطوير المؤسسي، وتنمية الموارد البشرية، إذ جعلت غالبية منظمات المجتمع المدني من هذه الاستراتيجية مكوناً هاماً من رؤيتها وبرامجها، إذ تتضح أهمية هذا الدور بالمرحلة الحاليه، من ضرورة تقوية وتمكين منظمات المجتمع المدني للقيام بأدوارها المختلفة، وخاصة عملية ادارة الانتقال من الإغاثة للتنمية، ومن المجتمع الطبيعي إلى المجتمع المدني، إن الاهتمام بعمليات المأسسة والتطوير المؤسسي والتنظيمي لمنظمات المجتمع المدني سيتعزز مع تكوين الدولة الفلسطينية، هذا يستدعي لضرورة تنظيم العلاقة معها ومع الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

إن بناء مجتمع مدني فعال يتطلب التخلص من كافة الأشكال التنظيمية القديمة لعمل منظمات المجتمع المدني، إضافة على ذلك فإن مهام البناء والعمران والتنمية تستوجب إعادة النظر بالموارد البشرية الموجودة، بما ينسجم مع الاحتياجات والمتطلبات الجديدة، كما أن على منظمات المجتمع المدني أن تدرك أهمية التطوير المؤسسي باعتباره شرطاً لوجودها واستمرار عملها ولدورها المستقبلي في بناء وتحديد مضمون الدولة الفلسطينية. حيث تتضمن استراتيجية التطوير المؤسسي مجموعة من العناصر المهمة وأبرزها سيادة مبادئ الحكم السليم من حيث ضرورة توفر قيم ورسالة ومبادئ واضحة للمنظمة، إضافة لتوفر الشفافية والنزاهة.[2]

يتضح جلياً أن منظمات المجتمع المدني لم تصل لدرجة كبيرة لإدراك مدى أهمية مسألة التطوير المؤسسي والتنظيم وتنمية الموارد البشرية، كما أنها لم تدرك بعد أنها عناصر

---

[1] برغوثي، رجاء: **قضايا وهموم الشباب الفلسطيني العلاقة بين المحلي والعالمي في العمل المؤسساتي الشبابي**، مركز بيسان للبحوث والإنماء، كانون الاول 2007، ص15.

[2] المرجع السابق، ص15.

أساسية لبناء مجتمع مدني ديمقراطي حيوي وشفاف قادرة على تحسين نوعية الخدمة المقدمة والأداء التنموي، بما يكفل تحقيق تأثيراً تنموياً مستدام، وتحقيق علاقة وثيقة مع المجتمع المحلي المستفيد من الخدمات التنموية.

إضافة لدور التطوير المؤسسي والتنظيمي وتنمية الموارد البشرية، تبنت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني دور تقديم الخدمات في سبيل التعبير عن رؤيتها، إذ ترى العديد من منظمات المجتمع المدني أن لها دور في الوقت الحالي والمستقبل على صعيد تقديم الخدمات التنموية، هذا الدور مبني على أساس عدم وضوح دور السلطة الوطنية على صعيد تقديم الخدمات، وفي نفس الوقت هنالك تزايد في الطلب على الخدمات من قبل أفراد المجتمع المدني، ونظراً لعدم تقديم السلطة الوطنية خدمات اجتماعية في قطاعات تنموية مختلفة، إضافة لعدم إمكانية وصول خدمات السلطة الوطنية الى الكثير من المناطق البعيدة والمهمشة، علاوةً على ذلك عدم قدرة السلطة على إيجاد قدرات ومصادر مالية لتأمين كافة الخدمات الاجتماعية.

إن التوجه المستقبلي لعمل منظمات المجتمع المدني يتجه نحو تعزيز دورها في التعبئة والتاثير في السياسة العامة, وانه فرض دور أكبر على الدولة في تحمل مسؤولية تقديم الخدمات، في المقابل تسعى المنظمات المجتمعية لتعزيز أدوارها الأخرى على صعيد التعبئة والتأثير، إضافة للتثقيف المدني والإنتقال الديمقراطي، بينما الواقع الحالي ما زال يعكس أولوية استمرار تقديم الخدمات نظراً للإستثمار أهمية هذا الدور في تحقيق مضمون المرحلة الانتقالية، التي تعبر عن عجز السلطة الوطنية والقطاع الخاص على تأمين جميع الخدمات الاجتماعية للمجتمع المحلي.[1]

لقد تبنت منظمات المجتمع المدني ضمن استراتيجيات أدوارها الأساسية دور التوعية والتثقيف وبناء الوعي الجماهيري، حيث أن الثقافة السائدة تشكل إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه عمل منظمات المجتمع المدني، وخاصة استمرار القيم العشائرية والعائلية والفئوية

[1] عبد الهادي، عزت: ***موضوعات اساسية في مضمون وشكل العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع الأهلي*، مجلة السياسة الفلسطينية**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 1999. ص12.

السياسية. إذ تدرك منظمات المجتمع المدني أهمية التخلص من ثقافة وقيم المجتمع الطبيعي في سبيل تشكيل المجتمع المدني الفلسطيني.

في الواقع الفلسطيني تبنت العديد من منظمات المجتمع المدني لدور التعبئة والتأثير بالسياسات العامة للسلطة الفلسطينية، لكي يتضح أن التأثير بالسياسات العامة، هي خبرة جديدة على المجتمع الفلسطيني، ظهرت بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، بهدف ضمان تشريعات وأنظمة وقوانين وإجراءات وسياسات ملائمة لأولويات المجتمع المحلي، وهذا التأثير لم يصل للمستوى المطلوب نظراً لحداثة التجربة الفلسطينية في هذا المجال.[1]

كما يلاحظ أن هنالك كم من منظمات المجتمع المدني لا ترى أي جدوى للتأثير بالسياسات العامة للسلطة الوطنية، حيث تعتقد أن العمل مع المجتمع المحلي وإعطاء الأولوية للعمل القاعدي له الأولوية على حساب التأثير بالقوانين والتشريعات.

إضافة لتبني دور التعبئة والتأثير في السياسات العامة، كان هنالك تبني لدور التشبيك والتنسيق والتعاون من قبل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، لكن لا يزال مفهوم التشبيك والتنسيق والتعاون من المفاهيم الغامضة ولم تتحول الى مكون برنامجي في عمل المنظمات المجتمعية، حيث لا يزال ينظر إلى هذا المكون الهام من اطار مصلحي أكثر من كونه ضرورة لبناء المجتمع المدني، حيث تتعدد أشكال التنسيق والتشبيك والتعاون، فهنالك منظمات تسعى لبلورة نموذج مهني فعال للتعاون مع السلطة، وهنالك علاقات مبنية على أساس الشراكة الكاملة من خلال برامج تنموية مشتركة كما هو الحال في قطاع الطفولة والصحة والزراعة.[2]

كما أن هنالك العديد من منظمات المجتمع المدني التي تسعى لتحقيق التنسيق والتشبيك بين منظمات المجتمع المدني نفسها لخدمة أهدافها وحماية مصالحها، كشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، كما أن هنالك العديد من التحالفات والتشبيكات لتنفيذ برامج مشتركة في القطاع

---

[1] جقمان، جورج: **المجتمع المدني والسلطة**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر جامعة بير زيت، 13-15 ايار 2004، جامعة بير زيت، ص2.

[2] برغوثي، مصطفى: **منظمات المجتمع المدني ودورها في المرحلة المقبلة**، اتحاد لجان الاغاثة الطبية، القدس، 2006.

التنموي الواحد، وأمثلة ذلك في مجال الزراعة والتعليم وحماية البيئة والقضايا الصحية وخصوصاً الدور الذي تقوم به المبادرة الوطنية والاغاثة الطبية.

3.4 واقع التنمية البشرية في الضفة الغربية

عند الحديث عن واقع التنمية البشرية في الاراضي الفلسطينية، نوه العديد من الباحثين في هذا المجال إلى اعتبار أن التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص يجب أن تتواكب مع قيام الدولة الفلسطينية، بمعنى آخر لا يمكن تحقيق التنمية بالشكل والهدف المطلوب في ظل وجود الاحتلال، حيث أن مفهوم التنمية يقوم على أساس التغير الشامل في جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وهذا يكون في ظل وجود سيادة للدولة تتحكم في مواردها وقراراتها السياسية، إضافة على ذلك كان هنالك الطرف الآخر من الباحثين والذين عبروا عن ضرورة التنمية في ظل الاحتلال بهدف الحفاظ على الثوابت والمقدرات السياسية والاقتصادية، حيث يرى الباحث أنه لا يمكن تحقيق التنمية بالشكل والهدف المطلوب في ظل وجود الاحتلال، حيث أن التغيير والتنمية تحدث في ظل وجود دولة مستقلة ذات سيادة قادرة على الحفاظ على مواردها وإتخاذ قراراتها بنفسها.

لقد واجهت عملية التنمية البشرية في الضفة الغربية شتى أنواع السلب والتعطيل التي أثرت على جوانبها المختلفة، ويعتبر الاحتلال السبب الرئيسي في سلب وتعطيل التنمية البشرية في الأراضي الفلسطينية بهدف خدمة أهدافه السياسية والاقتصادية، حيث أن التنمية والاحتلال مفهومان يتعارضان مع بعضهما البعض ويعمل على تدمير أي آفاق تنموية ويحد من تشكيل وتحقيق مشروع تنموي، إن واقع ومستقبل التنمية البشرية في فلسطين مرهون بزوال الاحتلال، الذي يعيق التحكم في الموارد الفلسطينية ويجعلنا كفلسطينين رهينة المساعدات الخارجية التي تتحكم في مشاريع التنمية حسب رؤيتها وأجندتها.[1]

[1] بارد، نعيم: **متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الاحصائية**، الجامعة الاسلامية، غزة، ينـــاير 2005، ص12.

أما في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية فقد تعددت المشاريع التنموية وتنوعت، إلا أنها اتصفت بالبعد عن الواقعية وعدم القدرة على التحكم في مدخلاتها، بسبب تعدد الجهات المختصة والمعدة لبرامج التنمية بالإضافة الى تعدد مصادر التمويل والتنمية واعتمادها بالدرجة الأساسية على المعونات والمساعدات الخارجية في تمويلها وهي مساعدات غير منتظمة وتفرض شروطها التي في غالب الأحيان لا تساعد على التنمية.[1]

التنمية البشرية بوصفها عملاً انسانياً هي نتاج تفاعل مجموعة من العناصر مع بعضها البعض، كما هي نتاج لتقاطع العديد من المحاور مع بعضها البعض والتي تتمثل في السياسة بالممارسات الديمقراطية والتعددية الحزبية، وتتمثل في الكفاية الاقتصادية من خلال انتاجية العمل والسوق، والأهم من ذلك تتمثل في التماسك الاجتماعي وحقوق الإنسان، والقيم الثقافية، هذه المحاور هي حزمة مترابطة متماسكة عضوياً، لا يمكن فصلها عن بعضها، هذه المحاور تتفاعل مع بعضها البعض ضمن حيز جغرافي واحد وبشكل دائم، وبنتائج ملموسة وشفافية واضحة، فإذا أهمل أحدهما اختلت التوازن وظهرت نقاط الضعف وانعكست نتائجه بشكل واضح ومؤثر على المجتمع.

ربطت تقارير التنمية البشرية الخاصة في فلسطين والتي تصدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بأن عملية حدوث التنمية البشرية تتطلب وجود مستوى أساسي من الأمن الإنساني والقدرة على التنبؤ به داخل المجتمع، إذ من الصعب زيادة الخيارات المتاحة للأفراد عندما لا يحدث توسع في الحريات الفردية، والجماعية، والمساواة ورفع مستويات العدالة الاجتماعية. ضمن هذا الاطار يمكن لمؤشرات التنمية البشرية التقليدية أن تعطينا الصورة الكاملة لواقع التنمية البشرية في الضفة الغربية، وتساعد على تقديم الاتجاهات العامة للتنمية على الأرض أو لإنعدامها.[2]

---

[1] عوض، معتصم: التنمية في فلسطين واقع مرير ومستقل غامض، مؤتمر التنمية في فلسطين، الموقع الاعلامي لمجموعة الاتصالات الفلسطينية، بتاريخ 2012/9/16، الموقع الالكتروني http://www.paltelgroup.ps/pginfo/?p=1443.

[2] تقرير التنمية البشرية– فلسطين 2010، **الإستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية**، برنامج الامم المتحدة الانمائي undp، ص31.

مع استلام السلطة الوطنية الفلسطينية للصلاحيات الإدارية من الإدارة المدنية الاحتلالية كان الواقع الاجتماعي الذي تسلمته السلطة الوطنية هشاً، خاصة في قطاع الخدمات الاجتماعية، إضافة للواقع الاقتصادي السيئ وبنية تحتية مدمرة، حيث كان الفقر والبطالة منتشراً في المجتمع، واتسمت هذه المرحلة بنقص كبير في المرافق والخدمات الصحية والتعليمية، وأزمة سكانية نتيجة القيود الاحتلالية على البناء، على الرغم من الزيادة الطبيعية في أعداد السكان إلا أن الاحتلال الاسرائيلي أبقى على كمية الخدمات نفسها والتي كانت قائمة منذ عام 1967.

في هذه المرحلة وهي تولي السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤولية ادارة المجتمع الفلسطيني تعاونت كل من المنظمات الاهلية التي تعمل في المجال الاجتماعي مثل وكالة الغوث الدولية والمؤسسات والجمعيات الاهلية، ومؤسسات القطاع الخاص، حيث أن هذه الهيئات والمنظمات قد سبقت في نشأتها السلطة الفلسطينية، هذه المؤسسات كان لها دور بارز وحيوي على صعيد تقديم الخدمات الاجتماعية والخدمات الأساسية للمواطنين الفلسطينيين خلال فترة وجود الاحتلال وما زالت تقدم خدماتها حتى اليوم.[1]

1.3.4 واقع التنمية البشرية في الضفة الغربية بعد اتفاقية أوسلو

برزت مجموعة من المتغيرات الجديدة بعد توقيع اتفاقات اوسلو في ايلول/ سبتمبر 1993، ذات تأثير مهم على بيئة التنمية الفلسطينية والياتها. فقد اصبح للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة إدارة تنموية رسمية لها مصلحة في اطلاق عملية التنمية، كما أن اتفاقية اوسلو وفرت لهذه الادارة أدوات إدارية واقتصادية هامة لإدارة وتوجيه عملية التنمية والتأثير عليها، كما قدمت الجهات المانحة مكونات كبيرة للسلطة الفلسطينية بهدف مساعدتها في مواجهة مشكلات التخلف التي تراكمت على مدى العقود الماضية، وفي إطلاق عملية التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص.[2]

---

[1] الحوراني، عبدالله: واقع التنمية الاجتماعية في فلسطين، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الرابط الالكتروني http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3167.

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، **نحو رؤية تنموية فلسطينية**، المنتدى العربي الدولي حول اعادة التأهيل والتنمية في الارض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة، بيروت، 11-14 تشرين الاول/ اكتوبر 2004.

لقد واكب هذه التطورات إنهاء التحكم المباشر لسلطات الاحتلال في تراخيص الاستثمارات العامة والخاصة في المناطق التي صنفت A وB، وفي الضرائب المباشرة وفي ترخيص المصارف والرقابة عليها. كما نص اتفاق اوسلو على انتقال حر للأفراد والبضائع، وعلى حرية التجارة الخارجية المباشرة للشركات الفلسطينية، وحق استخدام الموانئ والمطارات الاسرائيلية لهذا الغرض ومنح الشركات الفلسطينية معاملة متكافئة مع نظرائهم الاسرائيليين، الأمر الذي وسع من الهامش المتاح أمام تطور القطاع الخاص الفلسطيني وأمام تطوير السلطة الفلسطينية لسياساتها المالية المحفزة للاستثمار والتنمية.

من جهة اخرى أبقت اتفاقية اوسلو لسلطات الاحتلال سيطرة على استخدامات 60% من الأراضي الفلسطينية، وسيطرت على معظم مصادر المياه، وسلطات شاملة على حركة المواطنين والتجارة الداخلية بسبب بقاء المناطق C تحت السيطرة الاسرائيلية وعلى حركة السفر والتجارة الخارجية بسبب السيطرة الاسرائيلية عل المعابر الدولية مع الاردن ومصر، مما مكنها من امتلاك مفاتيح تحكم رئيسية في تطور الاقتصاد الفلسطيني. ويلاحظ بأن اسرائيل بدأت باستخدام مفاتيح التحكم تلك بشكل تعسفي لإحباط التنمية الفلسطينية منذ اليوم الأول لتشكل السلطة الفلسطينية، مواصلة بذلك سياستها لإجهاض التنمية، حيث عملت على إعاقة التنقل للأفراد، ومارست سياسة الإغلاق والحصار منذ العام 1993 وحتى اليوم، بهذا الشكل تعرض المجتمع الفلسطيني لصعوبات اقتصادية كادت أن تطيح بقطاعاته كافةً، وخاصة الاجتماعية منها لولا مساهمة مجموعة من المنظمات غير الحكومية في دعم صمود المجتمع الفلسطيني والتي تأسس جزء منها في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، فالإحصائيات تشير إلى أن 54% من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني نشأت قبل عام 1993، بينما 46% من هذه المنظمات أنشئت بعد عام 1993. وعلى صعيد التوزيع الجغرافي نجد اختلافاً واضحاً حيث أن 67% من منظمات المجتمع المدني في قطاع غزة تأسست بعد عام 1993، بينما تأسس حوالي 36% من هذه المنظمات في الضفة الغربية بعد عام 1993 وذلك يبرز زيادة كبيرة في المنظمات الجديدة في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية.[1]

[1] ابراهيم، يوسف كامل: **المنظمات غير الحكومية الفلسطينية " دراسة جغرافية تنموية"**، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الأول _ الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الاسلامية، غزة، 8-9 مايو 2005، ص 7.

2.3.4 واقع التنمية البشرية في ظل تقارير الأمم المتحدة الإنمائية في مجال التنمية البشرية الخاصة بفلسطين

من خلال تعريف الأمم المتحدة للتنمية البشرية، ندرك أن هذا المفهوم متشعب ومركب وبالتالي يصعب قراءة واقع التنمية البشرية بمؤشر وحيد أو مجموعة محدودة من المؤشرات الكمية، والتي قد تعتبر غير قابلة للقياس بالنسبة للبلدان النامية، ومن هنا تجسدت الأهمية الكبيرة لمؤشر التنمية البشرية، والتي يركز على جوانب التنمية البشرية الأساسية القابلة للقياس خلال فترات زمنية وقابلة للمقارنة بين الدول باختلاف مستوياتها التنموية.

ومن خلال تقارير التنمية البشرية في فلسطين هنالك مجموعة متكاملة من المؤشرات توسع من إمكانية التحديد الدقيق والشامل لمستوى التنمية البشرية، والتطور المحقق والآفاق المستقبلية لتحسين التنمية البشرية، ويعطي صورة واضحة حول مستوى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والحقوق الفردية والحريات العامة، كما أن غياب بعض المؤشرات تبين مدى الإخفاق والسلبية التي تحد من دلالة مؤشر التنمية البشرية الكلي.

لقراءة واقع التنمية البشرية في فلسطين بشكل عام والضفة الغربية بشكل خاص أوجدت تقارير التنمية البشرية الخاصة في فلسطين والتي تصدر عن برنامج الامم المتحدة الإنمائي مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها قراءة واقع التنمية البشرية، ومن أبرز هذه المؤشرات التي نستدل بها على واقع التنمية البشرية هي: مؤشر الصحة، والتعليم، والفقر وتمكين المرأة، والبيئة، من خلال هذه المؤشرات يمكن الاستدلال وقراءة واقع التنمية البشرية في فلسطين والضفة الغربية بشكل خاص.[1]

هنالك جملة من المؤشرات السكانية الخاصة في فلسطين والتي تستوجب قراءتها والوقوف عندها حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حتى منتصف عام

[1] تقرير التنمية البشرية – فلسطين 2010، **الاستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، ص30.

2011 إلى أن عدد الفلسطينيين المقدر في العالم حتى نهاية عام 2010 حوالي 11 مليون فلسطيني، إذ يمثل الجدول التالي توزعهم حسب مكان الإقامة وعدد السكان ونسبتهم:

جدول (1): عدد السكان الفلسطينيين المقدرة حسب دولة الإقامة حتى نهاية عام 2010

الدولة	العدد	النسبة
الأراضي الفلسطينية	4.108.631	%37.5
اسرائيل	1.360.214	%12.4
الدول العربية	4.876.489	%44.4
الدول الأجنبية	626.824	%5.7
المجموع	10.972.158	%100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2011، فلسطين، رام الله، 2011، ص 281.

كما يقدر عدد السكان في الأراضي الفلسطينية حتى منتصف عام 2011 بحوالي 4.17 مليون فرد، يتوزعون في الضفة الغربية بواقع 62% وفي قطاع غزة 38% ويوضح الجدول رقم 2 عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس.

جدول (2): عدد السكان المقدر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة والجنس حتى منتصف عام 2011

المنطقة	عدد السكان		
	ذكور	إناث	كلا الجنسين
الأراضي الفلسطينية	2.116.780	2.052.078	4.168.858
الضفة الغربية	1.310.233	1.269.934	2.580.167
قطاع غزة	806.547	782.144	1.588.691

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2011، ص46.

ويمتاز المجتمع الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية بأنه مجتمع فتي، حيث قدرت نسبة الافراد الذين تقل اعمارهم عن 15 سنة 40.8% من مجمل السكان حتى منتصف عام 2011، مع وجود اختلاف واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد بلغت النسبة 38.9 % في الضفة

الغربية في المقابل كانت النسبة 44.1 % في قطاع غزة، كما قدرت نسبة الأفراد الذين تزداد اعمارهم عن 65 سنة في الاراضي الفلسطينية بـــ 3 % من مجمل السكان، بواقع 3.4 % في الضفة الغربية 2.5% في قطاع غزة.[1]

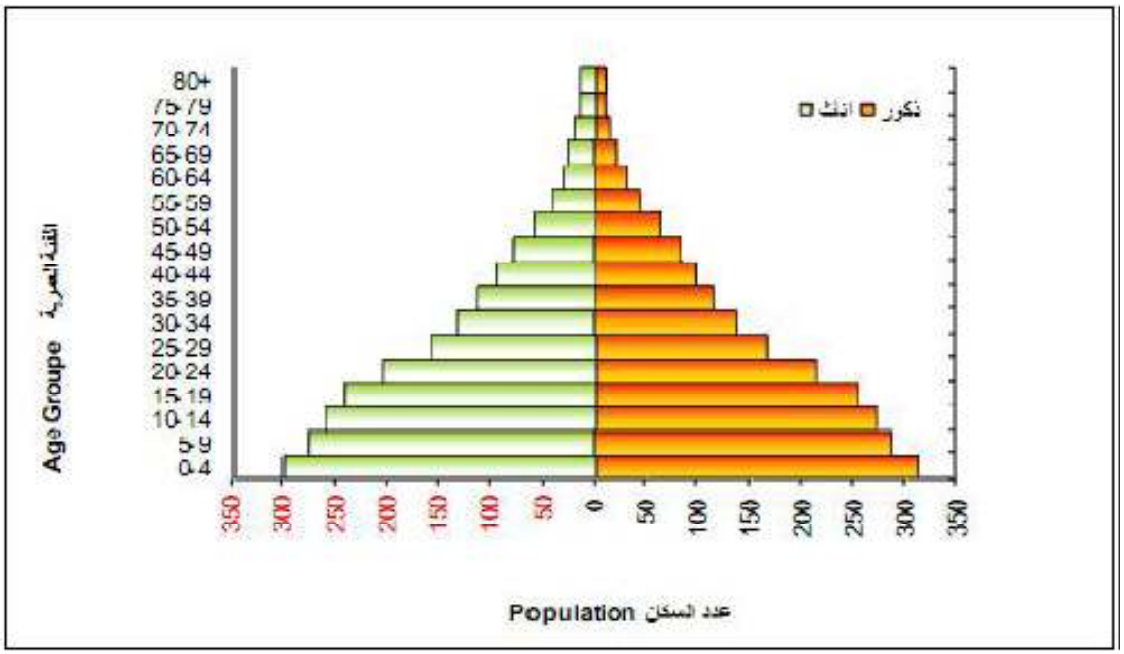

شكل (1): الهرم السكاني في الاراضي الفلسطينية حتى منتصف عام 2011

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أطفال فلسطين- قضايا وإحصائيات، التقرير السنوي 2012، نسيان- ابريل، 2012، فلسطين، رام الله، ص26.

يلاحظ من خلال بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن هنالك انخفاضاً في متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية حيث انخفض إلى (5.5) فرد في عام 2010 مقارنة مع (5.8) فرد عام 2007، كما أن معدل المواليد الخام في الأراضي الفلسطينية قد انخفض من (42.7) مولود لكل (1000) من السكان عام 1997 الى (32.9) مولود عام 2012، كما انخفض معدل الوفيات الخام في الأراضي الفلسطينية من (4.9) حالة وفاة لكل (1000) من

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أطفال فلسطين- قضايا وإحصائيات، التقرير السنوي 2012، نسيان- ابريل، 2012، فلسطين، رام الله، ص26.

السكان عام 1997 الى (3.9)حالة وفاة لكل (1000) من السكان عام 2012، يوضح الجدول رقم (3) معدل المواليد الخام والوفيات الخام المقدرة في الاراضي الفلسطينية.[1]

جدول (3): معدل المواليد الخام والوفيات الخام المقدرة في الاراضي الفلسطينية لسنوات مختارة (مولود لكل 1000)

السنة	1997	2005	2009	2010	2012
معدل المواليد الخام	42.7	37.3	32.7	32.8	32.9
معدل الوفيات الخام	4.9	4.0	4.3	4.1	3.9

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: فلسطين في أرقام 2010، فلسطين، رام الله، 2011، ص 12.

أما بخصوص مؤشر التنمية البشرية الذي بلغ حتى عام 2006 قرابة (0.762)، واضعاً الأراضي الفلسطينية في مستوى متوسط من ناحية التنمية الإنسانية على مستوى العالم، من أصل (179) دولة جاء ترتيب فلسطين في المرتبة (96)، هذا المؤشر يصنف باستخدام متوسط العمر المتوقع عند الولادة (73.1%) ومعدل معرفة القراءة والكتابة بين الراشدين (92.4%)، بالإضافة إلى نسبة القيد الإجمالي في التعليم (80.6%)، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (3.605) دولار، هذه المؤشرات تدل على أن الأراضي الفلسطينية تحقق فوق المستوى الاقليمي العربي في متوسط العمر المتوقع، ومعدل معرفة القراءة والكتابة والتعليم، لكن لا تزال تتخلف في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.[2]

الاقتصاد والعمالة

خلال عام 2009 شهدت المؤشرات الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية تحسناً بشكل عام، حيث شهدت الضفة الغربية نمواً في معظم المؤشرات الاقتصادية، بينما شهد قطاع غزة تراجعاً في أهم المؤشرات الاقتصادية نتيجة للحصار السياسي والاقتصادي المفروض علية منذ عام 2007، إضافة إلى أن بداية عام 2009 كانت امتداداً للحرب الاسرائيلية التي طالت البنية

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أطفال فلسطين- قضايا وإحصائيات، التقرير السنوي 2012، نسيان- ابريل، 2012، فلسطين، رام الله، ص26.

[2] تقرير التنمية البشرية- فلسطين 2010، **الاستثمار في الامن الانساني من اجل دولة مستقبلية**، مرجع سابق، ص 33،

التحتية وجميع الأنشطة الاقتصادية المختلفة لقطاع غزة، كما شهدت الأراضي الفلسطينية نمواً في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2010 بنسبة (9.3%) مقارنة مع عام 2009.[1]

وتشير التقديرات الأولية بالأسعار الثابتة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية خلال العام 2011 بنسبة (10.7 %) بالمقارنة مع العام 2010، حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الاجمالي خلال الربع الأخير من العام 2011 بالأسعار الثابتة في الضفة الغربية (1203) مليون دولار أمريكي وفي قطاع غزة (439) مليون دولار أمريكي، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الثابتة (1614) دولار أمريكي خلال العام 2011 مسجلاً ارتفاعاً بنسبة (7.4%) مقارنة مع العام 2010، ويوضح الجدول رقم 4 نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الاراضي الفلسطينية خلال سنوات مختارة.[2]

جدول (4): نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الاراضي الفلسطينية (المبلغ بالدولار)

السنة	التقدير
1999	1612
2000	1428
2001	1270
2002	1070
2003	1195
2004	1317
2005	1387
2006	1275
2007	1298
2008	1390
2009	1390
2010	1502
2011	1614

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، التقديرات الاولية للحسابات القومية الربعية، الربع الرابع 2011، ص10.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التنبؤات الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية لعـام 2010**، فلسـطين، رام الله، 2010، ص1.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقديرات الاولية للحسابات القومية الربعية**، الربع الرابع 2011، فلسطين، رام الله، 2012، ص 10.

البطالة

وفقاً لمعايير منظمة العمل الدولية يمكن إعتبار البطالة على جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا ابداً في أي نوع من الأعمال وكانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه بكافة الطرق من مطالعة الصحف، والتسجيل في مكاتب الاستخدام وسؤال الاصدقاء والأقارب وغير ذلك، إذ يتم احتساب معدل البطالة بقسمة عدد العاطلين عن العمل على اجمالي المشاركين في القوى العاملة. بناءً على التعريف السابق وطريقة حساب البطالة، انخفض معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية من(23.7%) عام 2010 الى (21.0 %) عام 2011، لكن بعد ذلك في عام 2012 ارتفع ليصل (25.4 %). وتعتبر المشاركة في القوى العاملة مؤشراً اساسياً لمدى نشاط سوق العمل وفاعليته في توفير فرص العمل، وقد أشارت نتائج مسح القوى العاملة إلى إنخفاض نسبة المشاركة في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية في العام 2012 مقارنة مع العام 2011، حيث بلغت النسبة (43.6 %) في العام 2012 مقارنة مع (44.4 %) في العام 2011. ويوضح الجدول رقم 5 أهم سمات القوى العاملة خلال الفترة 2004-2012.[1]

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة، دورة الربع الثاني (نيسان- حزيران 2012)**، فلسطين، رام الله، 2012، ص20.

جدول (5): الأفراد 15 سنة فأكثر حسب أهم سمات القوى العاملة والمنطقة خلال الفترة 2004-2012[1] (حسب معايير منظمة العمل الدولية)

سمات القوى العاملة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الأراضي الفلسطينية									
نسبة المشاركة في القوى العاملة	40.4	40.7	41.3	41.7	40.3	41.6	41.1	44.4	43.6
نسبة البطالة	26.8	23.5	23.6	21.7	25.7	24.5	23.7	21.0	20.9
الضفة الغربية									
نسبة المشاركة في القوى العاملة	42.5	42.9	44.1	43.7	42.1	43.8	43.7	47.3	45.4
نسبة البطالة	35.4	30.3	34.8	29.7	41.0	38.6	37.8	30.3	28.4
قطاع غزة									
نسبة المشاركة في القوى العاملة	36.4	36.7	36.1	37.9	36.2	37.6	36.4	39.5	40.3
نسبة البطالة	35.4	30.3	34.8	29.7	41.0	38.6	37.8	30.3	28.4

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، دورة الربع الثاني (نيسان- حزيران 2012)، فلسطين.

بلغ عدد الفلسطينيين المستخدمين بأجر في الاراضي الفلسطينية (797) الف عامل حتى الربع الثاني من عام 2012، منهم (80) ألف عامل يعملون في المستوطنات، وهنالك 153 ألف يعملون في القطاع الحكومي وما تبقى يعمل في القطاع الخاص، وبلغ معدل الأجر اليومي للمستخدمين بأجر (88) شيقل في الضفة الغربية مقابل (63.1) شيقل للمستخدمين بأجر في قطاع غزة، وفي المقابل (159.6) شيقل للمستخدمين بأجر في اسرائيل والمستوطنات.[2]

الفقر

في عام 2006 حدد خط الفقر الرسمي للأراضي الفلسطينية، وقام على أساس متوسط استهلاك الفرد من المواد الغذائية الضرورية من الملابس والسكن والفراش والرعاية الصحية،

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة، دورة الربع الثاني (نيسان- حزيران 2012)**، مرجع سابق، ص 21.

[2] المرجع نفسه، ص30-32.

والتعليم، والنقل. حيث بلغ خط الفقر (1300) شيقل شهرياً لأسرة مكونه من شخصين بالغين وأربعة أطفال، وفي عام 2008 كان عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر تقريباً ثلث عدد السكان، نحو (360.477) شخصاً في الضفة الغربية و(880.729) شخصاً في قطاع غزة. تتلقى نسبة عالية من السكان في الاراضي الفلسطينية المحتلة مساعدات غذائية أو نقدية، وفي حال حسم هذا الدخل المتأني مع المعونات، فإن معدلات الفقر ستصعد إلى (45.7%) في الضفة الغربية وإلى (79.4%) في قطاع غزة، كما تشير إحصائيات الجهاز المركزي الإحصائي الفلسطيني أنه خلال عام 2010 بلغ معدل الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية (25.7%) بواقع (18.3%) في الضفة الغربية و(38%) في قطاع غزة، مقابل (26.2%) خلال عام 2009 بواقع (19.4%) في الضفة الغربية و (38.3%) في قطاع غزة.[1]

لم تشهد الأراضي الفلسطينية أي نوع حاد من الأزمات الغذائية نظراً لأن العلاقات الاجتماعية القوية تقليدياً تميل لإستبعاد احتمال الجوع الحاد، مع هذا ومن خلال دراسة استقصائية لبرنامج الغذاء العالمي والأنروا ومنظمة الأغذية والزراعة أجريت في عام 2008 و تبين أن (38%) من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي مقابل (34%) في عام 2006، وكان الأمن الغذائي أكثر انتشاراً في قطاع غزة، حيث بلغ (56%) بينما كان (25%) في الضفة الغربية، وكان اللاجئون أكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي (44%) ومن غير اللاجئين (33%)، وبلغ انعدام الأمن الغذائي (50%) في المخيمات. ويكمن انعدام الأمن الغذائي في انعدام الأمن الاقتصادي والسياسي الناجم عن سياسات الاحتلال، وكذلك النزاع الفلسطيني الداخلي في هذه الأيام، والحصار الاسرائيلي على قطاع غزة، والعقوبات المصاحبة التي فرضتها البلدان المانحة.[2]

---

[1] تقرير التنمية البشرية– فلسطين 2010، **الاستثمار في الامن الانساني من اجل دولة مستقبلية**، مرجع سابق، ص 39.

[2] منظمة الاغذية والزراعة العالمية/ برنامج الأغذية العالمي، **تحليل هشاشة الامن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية**، 2007، ص 30–41.

الصحة

على الرغم من وجود صعوبات واضحة يواجهها الفلسطينيون تعتبر منظمة الصحة العالمية الحالة الصحية العامة للأراضي الفلسطينية المحتلة معقولة لدرجة جديرة بالثناء، حيث تم القضاء على الملاريا، وحالات فايروس نقص المناعة البشرية (الايدز) منخفضة للغاية، كما يخلو السكان لدرجة كبيرة من شلل الاطفال والسل والحصبة بفضل سلسلة من برامج التحصين الناجحة، غير أن الفلسطينيين يمرون في مرحلة تحول وبائي سريع فالأمراض غير المعدية مثل أمراض القلب وارتفاع ضغط الدم والسكري والسرطان قد طغت على الأمراض المعدية كأسباب رئيسية للإعتلال والوفيات، على سبيل المثال، تشمل أسباب الوفاة الرئيسية أمراض القلب (20.1%)، السكته الدماغية (11.1%) والسرطان (9%) والحوادث (8.9%).[1]

بخصوص الواقع الصحي في الاراضي الفلسطينية المحتلة حتى نهاية عام 2010 ومن خلال المسوح التي أجراها المركز الفلسطيني للإحصاء تشير البيانات إلى أن عدد المستشفيات العاملة في الأراضي الفلسطينية بلغ (76) مشفى عام، وبلغ عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية (665) مركزاً صحياً حتى بداية عام 2010. وبلغت معدلات وفيات الرضع (20.6) لكل ألف ولادة حية في الأراضي الفلسطينية، وقد إنخفضت هذه المعدلات بمقدار (19.2) لكل ألف ولادة حية خلال السنوات العشر الماضية، ومن جانب آخر بلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (25.1%) لكل الف ولادة حية في الأراضي الفلسطينية، وقد إنخفضت هذه المعدلات حوالي (13%) خلال السنوات العشر الماضية.[2]

وتشير بيانات أن (18.2%) من الأفراد الذين يبلغون 18 سنة فأكثر مصابون بمرض مزمن واحد على الأقل في الأراضي الفلسطينية، وقد ارتفعت هذه النسبة بمقدار (58.2%) عما

---

[1] منظمة الصحة العالمية، المكتب الاقليمي للشرق الاوسط، استراتيجية التعاون القطري، الأراضي الفلسطينية المحتلة 2009– 2013، الرابط الالكتروني http://www.emro.who.int/ar/about-who/country-cooperation-strategy/، ص20

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الواقع الصحي في الاراضي الفلسطينية نهاية عام 2010**، عشية يوم الصحة العالمي 2011/4/7، فلسطين، رام الله، 2011، ص1–3.

كانت عليه في السنوات العشر الماضية حيث كانت (11.5%) عام 2000، وعلى صعيد الصحة النفسية العامة ونتيجة طبيعية للظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية والسكنية بالإضافة لواقع الحصار، فقد أظهرت وثيقة استراتيجية أعدتها منظمة الصحة العالمية وجهات انسانية وحقوقية بخصوص واقع فلسطين أن (100%) من عموم السكان قد افادوا بأنهم يشعرون بالتوتر، فيما شعر (92%) بأنه ليس لديهم أمل في المستقبل، وعبر (84%) عن مشاعر الغضب المتواصل بسبب الظروف الخارجة عن تحكمهم.[1]

بعد هذه القراءة للواقع الصحي للمجتمع الفلسطيني يمكن ملاحظة ان الوضع الصحي في فلسطين حقق نوع من المقبولية والثناء من قبل منظمة الصحة العالمية، حيث تم التخلص من العديد من الامراض الخطيرة والمعدية، اضافة لتوفير العديد من الخدمات الصحية الاساسية. لكن يتضح أن مجال الصحة النفسية ما زال يعاني من إرتفاع في نسبة المعاناة، بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية السيئة في ظل الإحتلال الاسرائيلي، حيث أن هذه الظروف خارجة عن قدرات الأفراد، لكنها أفرزت العديد من المشاكل كالتوتر، وفقدان الأمل، ومشاعر الغضب المتواصله.

التعليم

يعتبر قطاع التعليم واحداً من اهم القطاعات في المجتمع، حيث تولي الحكومات اهتماماً خاصاً لهذا القطاع كونه يمثل الاستثمار الحقيقي في مستقبل الشعوب، كما أن المستوى التعليمي للسكان يعكس ولو بشكل تقريبي التقدم الحاصل في المجتمع على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي ويعطي صورة واضحة حول نوعية القوى العاملة، وقد أدرك المجتمع الفلسطيني منذ زمن أن جوهر بقائه واستمراره يكمن في تنمية هويته الثقافية والحضارية مما دفعه الى تجنيد كل طاقاته من أجل رفع المستوى الثقافي والتعليمي لأبنائه.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الواقع الصحي في الاراضي الفلسطينية نهاية عام 2010**، عشية يوم الصحة العالمي 2011/4/7، مرجع سابق، ص 12.

تعتبر معدلات الأمية بين البالغين في الأراضي الفلسطينية من أقل المعدلات في العالم حيث بلغت نسبة الأمية بين الأفراد الذين يبلغون (15) سنة فأكثر (5.4%)، بواقع (2.6%) للذكور و (8.3%) للإناث في العام 2009، في حين بلغت (27.6%) في الدول العربية في الأعوام 2005–2008، إذ توضح الجداول رقم (6) و (7) أنه مقابل الإنخفاض في نسبة الأميين بين الأفراد (15) سنة فأكثر، هنالك ارتفاع في نسبة الحاصليين على مؤهلات علمية عالية (دبلوم متوسط فأعلى). كما يوضح الجدول رقم (8) أعداد الطلبة الخريجيين والهيئة التدريسية في الجامعات والكليات الجامعية وكليات المجتمع حسب الجنس، ويتضح من أعداد الاناث الملتحقات في التعليم العالي بعض الاتجاهات الايجابية التي سادت في المجتمع في الحد من التفاوت بين الجنسين في النظام التعليمي.[1]

جدول (6): التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيين (15 سنه فأكثر) حسب الحالة التعليمية 2007– 2011

الحالة التعليمية	السنة				
	2007	2008	2009	2010	2011
أمي	6.1	5.8	5.4	5.1	4.7
يقرأ ويكتب	7.3	6.4	6.3	5.4	6.1
ابتدائي	17.2	16.0	15.6	13.8	15.2
إعدادي	35.9	36.1	36.8	34.5	36.6
ثانوي	20.4	21.8	21.0	24.7	21.3
دبلوم متوسط	4.7	5.1	4.8	5.1	4.8
بكالوريوس فأعلى	8.4	8.8	10.1	11.4	11.3

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في ارقام 2011، فلسطين، رام الله، 2012، ص32.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ابرز **المؤشرات المتعلقة بالأمية في الاراضي الفلسطينية**، عشية اليوم العالمي لمحو الأمية 2010/9/8، فلسطين، رام الله، 2010، ص 35.

جدول (7): التوزيع النسبي لسكان الضفة الغربية (15 سنة فأكثر) حسب الحالة التعليمية 2007-2011

الحالة التعليمية	السنة				
	2007	2008	2009	2010	2011
أمي	6.3	6.1	5.6	5.2	4.9
يقرأ ويكتب	7.7	7.4	7.3	6.8	6.8
ابتدائي	18.1	17.7	16.8	16.8	16.5
إعدادي	36.8	37.2	37.2	37.4	37.5
ثانوي	18.2	18.4	18.8	19.2	19.3
دبلوم متوسط	4.9	4.9	4.8	4.5	4.5
بكالوريوس فأعلى	8.0	8.3	9.5	10	10.5

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، فلسطين في ارقام 2011، فلسطين، رام الله، 2012، ص32.

جدول (8): أعداد الطلبة والخريجين والهيئة التدريسية في الجامعات والكليات الجامعية وكليات المجتمع حسب الجنس من 2006/2005 – 2011/2010

المؤسسة والعام الدراسي	الطلبة			الخريجين			الهيئة التدريسية** التدريسية** [1]		
	ذكر	انثى	كلا	ذكر	انثى	كلا	ذكر	انثى	كلا
الجامعات والكليات الجامعية*									
2006/2005	64737	74401	139138	7321	10046	17367	3921	689	4610
2007/2006	72034	86098	158132	8896	12883	21779	2614	533	3147
2008/2007	75221	92763	167984	..	..	..	3725	802	4527
2009/2008	..	..	..	10928	16201	27129	..	..	..
2010/2009	79047	105964	185011	..	..	..	4598	959	5557
2011/2010	84501	116888	201389	..	..	..	5204	1198	6402
كليات المجتمع									
2006/2005	6364	4771	11135	1482	1342	2824	512	155	667
2007/2006	6319	4922	11241	1794	1702	3496	505	158	663
2008/2007	8155	4817	12972	..	..	..	435	112	547
2009/2008	..	..	..	1601	1476	3077	..	..	..
2010/2009	6955	4659	11614	..	..	..	663	218	881
2011/2010	7474	5110	12584	..	..	..	345	114	459

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إعداد الطلبة والخريجين والهيئة التدريسية في الجامعات والكليات الجامعية وكليات المجتمع حسب الجنس من 2006/2005 – 2011/2010، فلسطين، رام الله، 2011.

يتضح من خلال الجدول السابق بأن أعداد الطلبة المسجلين والخريجين من ذكور وإناث في الجامعات والكليات الجامعية خلال الأعوام الدراسية الممتدة من 2005/ 2006 إلى العام الدراسي 2010/ 2011 في تزايد مستمر، ويستدل الباحث من خلال هذه الأرقام بأن أعداد الإناث المسجلات والخريجات في الجامعات والكليات الجامعية أعلى من أعداد الذكور، وهذا

** أعضاء هيئة التدريس المتفرغين وغير المتفرغين.

* بيانات الجامعات والكليات تشمل طلبة وخريجو الدبلوم المتوسط والبكالوريوس والدراسات العليا في الجامعات والكليات الجامعية.

.. البيانات غير متوفرة.

مؤشر على التحسن الذي طرأ على تمكين المرأة وكفالة حقوقها، وهذا ما عبر عنه الباحث بالإتجاهات الإيجابية في المجتمع الفلسطيني من خلال السعي لتأهيل المرأة وزيادة قدراتها العلمية، أما على صعيد الكليات المجتمعية وفي نفس الفترة التاريخية يلاحظ بإرتفاع أعداد الطلاب الذكور المسجلين والخريجين على أعداد الإناث، من خلال هذه الإحصائيات يمكن رصد مدى إهتمام الإناث للحصول على مستوى تعليمي أعلى، بينما تشير الأرقام بأن الذكور إرتفعت أعدادهم في كليات المجتمع مقارنة بأعداد الإناث.

يتبين من خلال هذه الأرقام والإحصائيات أنه على الرغم من إنخفاض معدلات الأمية في فلسطين مقارنة بدول العالم الثالث، إلا أن ذلك لم يمنع من إرتفاع نسبة البطالة بين الخريجين، حيث يلاحظ بأن الواقع الفلسطيني يعاني من إرتفاع نسبة البطالة بين خريجين الجامعات والكليات نظراً لمحدودية توفر فرص العمل، حيث أن الحكومة الفلسطينية ما زالت تغلق أبواب التوظيف في وجه الخريجين منذ أكثر من عامين نظراً للأزمة المالية التي تعاني منها، كما أن فرص العمل وإن توفرت من قبل الحكومة والقطاع الخاص لا تكفي لإستيعاب ثلث الخريجين كل عام.

تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين

منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي و حتى الآن تشهد الأراضي الفلسطينية حراكاً قوياً في مجال تفعيل قضايا المرأة، بما فيه حقها في المساواة الاجتماعية والاقتصادية. وكان هنالك دوراً محورياً من قبل المنظمات العاملة في مجال حقوق المرأة، ووزارة شؤون المرأة، ووحدات النوع الاجتماعي في الوزارات من أجل تفعيل قضايا المرأة وتحقيق العديد من الانجازات في هذا الإطار ولكن وعلى الرغم من الانجازات المتحققة، الا أنه ما زال هنالك طريق طويل للوصول إلى المساواة المنشودة، فمثلاً في قطاع التعليم تم تحقيق المساواة وتجاوزها لصالح المرأة، وذلك من الناحية الكمية، بينما في الجانب النوعي ما زال هنالك فروق بحاجة الى تصحيح مسارها مثل نوعية التخصصات التي تلتحق بها الإناث في التعليم العالي، وكذلك في مجال العمل ما زالت مشاركة المرأة في القوى العاملة متدنية، وما يزال تمثيل المرأة

في المواقع التشريعية ومراكز اتخاذ القرار قليلاً مقارنة مع الرجال، ففي انتخابات المجلس التشريعي عام 1996 حصلت النساء على نسبة (5.7%) من مجمل مقاعد المجلس التشريعي، وفي انتخابات عام 2006 ارتفعت النسبة إلى (12.9%) ويعزى هذا الارتفاع لتطبيق نظام الكوتا النسائية، حيث هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على تدني المشاركة السياسية للمرأة منها عوامل تتعلق بالعادات والتقاليد وأخرى تتعلق بالخلفية التعليمية للمرأة.[1]

البيئة

على الرغم من أن وثيقة الدستور الفلسطيني المعدل لعام 2003 أكدت على أن العيش في بيئة سليمة ونظيفة هو حق أساسي للإنسان، إلا أن البيئة في الاراضي الفلسطينية ما زالت تتعرض لأخطار حقيقية نتيجة للاستنزاف غير الطبيعي للموارد وعدم سيطرة الفلسطينيين على الارض والمصادر الطبيعية، ولكن في ظل التحديات الكثيرة التي يعاني منها قطاع البيئة في الأراضي الفلسطينية فإنه يصعب تأمين هذا الحق. ويعتبر استمرار الاحتلال الاسرائيلي السبب الرئيسي الذي يحرم الفلسطينيين من السيطرة على مواردهم الطبيعية وخاصة المياه، حيث تعد المياه واحده من أصعب القضايا التي تؤثر على إستقرار البيئة في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وقد أشار تقرير التنمية البشرية 2010 إلى أن نصيب الفرد الفلسطيني من المياه وبخاصة في قطاع غزة يمثل أحد أعلى مستويات ندرة المياه في العالم، ويساهم في حدوث هذه الندرة كل من نقص المياه، وأسلوب ادارة المياه المشتركه، ويمثل انخفاض منسوب المياه الجوفية إلى جانب زيادة الملوحة عبر مياه البحر والتلوث الناجم عن تسرب مياه الصرف الصحي، تهديداً لكل من نوعية وكمية المياه المتاحة.[2]

---

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **الاهداف الانمائية للالفية (MDGs)- تقريـــر احصـــائي**، فلســطين، رام الله، 2009، ص 25-30.

[2] تقرير التنمية البشرية 2010- فلسطين، **الاستثمار في الامن الانساني من اجل دولة مستقبلية**، مرجع سابق، ص 48.

4.4 دور منظمات المجتمع المدني الفلسطينية في تعزيز التنمية البشرية

1.4.4 تنوع اهتمامات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني:

لقد تنوعت اهتمامات منظمات المجتمع المدني وفقاً لبرنامج عملها وخططها ونمطها، وهي تعمل في مجالات متنوعة منها خدمة انسانية واجتماعية، وفي مجال التنمية والتربية، من خلال الواقع الفلسطيني لمنظمات المجتمع المدني يمكن تصنيف منظمات المجتمع المدني وفق أنماطها الى قسمين:

القسم الأول هي القوى والأحزاب السياسية، أما القسم الثاني هي المنظمات الأهلية من جمعيات خيرية وتعاونيات وهي الأقدم في فلسطين ومتأثرة بالبنية التقليدية للمجتمع الفلسطيني، هدفها التخفيف من حدة الفقر، والعوز الشديد، والحرمان والإغاثة، دون استحداث تغيير نوعي في واقع الفئات المستفيدة وهي الاكثر عدداً، كما أنها تتجنب الأنشطة ذات البعد السياسي، ومنظمات جماهيرية، أو ما يطلق عليها بجماعات المصالح مثل المنظمات النسائية، ومنظمات تنموية وهي تعتمد سياسات ذات بعد تمكيني، تهدف لإحداث تغيير في امكانيات جمهورها وتحسين فرص حياتهم، هذه المنظمات التنموية هي الأحدث من حيث النشئة، حيث ارتبط معظمها في المرحلة الاولى من نشأتها بمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث عملت هذه المنظمات على توفير خدمات لم تتوفر بسبب غياب سلطة أو دولة وطنية، وبسبب سياسة الاحتلال الاسرائيلي، وحرصت معظم هذه المنظمات للحفاظ على استقلاليتها وتأسيس علاقة شراكة مع مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وتعتبر الجامعات الفلسطينية من أبرز المنظمات التنموية والتي تسهم بشكل فاعل في العملية التنموية، إضافة إلى المراكز ومؤسسات البحث العلمي والاعلام وحقوق الانسان حيث أن هذه المنظمات الحقوقية تضم مجموعة متنوعة من حيث الاهتمامات والنشاطات مثل منظمات الدفاع عن حقوق الانسان، والحريات المدنية والديمقراطية، والطفل والمرأة، والأسرى، والمعاقين، ظهر عدد منها في عقد التسعينيات من القرن الماضي، حيث تتنوع علاقتها بالسلطة الوطنية الفلسطينية من علاقات تداخلية وتنسيقية كالأسرى والعاقين، وإلى علاقات ضاغطة وانتقادية وتصارعية في بعض الأحيان كما هو الحال في بعض منظمات

الدفاع عن حقوق الانسان والحريات العامة، ويؤخذ على بعض هذه المنظمات تأثر آداتها بعملية التمويل وعدم توجهها في تقاريرها للجمهور الفلسطيني، والمؤسسات وهيئات الدفاع عن حقوق ومصالح فئات محددة.[1]

ومع تنامي دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في المجتمع المحلي برز تنوع مجالات اهتمام منظمات المجتمع المدني، حيث أصبحت تعمل هذه المنظمات في مختلف الأنشطة الحيوية وفي مختلف المجالات التعليمية، والصحية، والشباب، وتمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، والعمل على تحسين الظروف الاقتصادية من خلال الحد من البطالة والفقر ومحاربتهما، إضافة لذلك اهتمت هذه المنظمات في مجال البيئة.

إن هذا الدور المتنامي لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني جعلها شريك فاعل وهام في عملية التنمية ولمواجهة الاحتياجات الضرورية، حيث أصبح متاحاً لمنظمات المجتمع المدني العمل على كافة المستويات الانسانية والاجتماعية والاقتصادية كما أصبحت تعمل في مختلف عمليات التنمية والتطوير والبناء مثل: تدعيم الخدمات الصحية وخاصة في المناطق الريفية، والعمل في مجال مشاريع الرعاية الصحية الأولية والصحة الإنجابية، وفي مجال حقوق الانسان والدفاع عن الحريات، وفي مجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية، وفي مجال متابعة استراتيجيات مكافحة الفقر، وفي مجال التنمية والاهتمام بالطفولة والشباب والمرأة.[2]

إن هذا التنوع في أنماط ومجالات اهتمام منظمات المجتمع المدني الفلسطيني أوجد دوراً كبيراً لهذه المنظمات في عملية تعزيز التنمية البشرية، حيث أن هذا التنوع عمل على اعطاء نوع من الشمولية في التفاعل مع مختلف متطلبات التنتمية البشرية، بمعنى اخر يمكن ملاحظة أن تنوع مجالات اهتمام منظمات المجتمع المدني عمل على تغطية عدد كبير من مؤشرات التنمية البشرية، ومن خلال الجزئية التالية سوف يعمل الباحث على اظهار الدور الذي لعبته منظمات المجتمع المدني في مختلف مؤشرات التنمية البشرية التي سبق تناولها.

---

[1] مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية، **علاقة المنظمات غير الحكومية بالمجتمع**، ابحاث ودراسات، العدد 23، ص 3.

[2] شيخ علي، ناصر: **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، مرجع سابق، ص 71.

منذ نشأت منظمات المجتمع المدني و إلى اليوم اتسع دور هذه المنظمات في المجتمع الفلسطيني، إذ أصبح لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني دور تنموي يغطي جميع نواحي الحياة من صحة وتعليم وثقافة ومحاربة الفقر، وحقوق انسان، وزراعة، كما أن لهذه المنظمات نصيب في تفعيل دور الشباب والمرأة والطفل من حيث تمكينهم من أخذ دورهم الريادي في تنمية وتطوير مجتمع مدني فلسطيني قادر على أن يصمد أمام التحديات الداخلية والخارجية وعلى أن يشق طريقه ما بين الأمم الاخرى بما لديه من قدرات بشرية هائلة قادرة على أن تساهم في بناء وتطور المجتمع المحلي.[1]

إن من أهم أولويات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني هو العمل على تنفيذ أنشطة تهدف من ورائها تعزيز التنمية البشرية الفلسطينية، وتنمية الموارد البشرية التي لها دور رئيسي وفعال في التنمية، وذلك من خلال تجميع وتنظيم وتدريب الكوادر البشرية لتمكنها من الانخراط في جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية و تطوير أساليب العمل وتطوير الخدمات الضرورية للقطاعات الجماهيرية المحرومة والمناطق المهمشة داخل المجتمع الفلسطيني.

كما يعتبر العمل على الإرتقاء بالقطاع الصحي وخلق توعية صحية إحدى أهم الأنشطة الرئيسية التي تقوم منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بتعزيزها، والسعي لتوفيرها من أجل خلق انسان فلسطيني صحي قادر على المشاركة الفعالة في تعزيز عملية التنمية بشكل عام، كما تسعى منظمات المجتمع المدني إلى إعادة تأهيل البنية التحتية للقطاع الزراعي، حيث أعطت منظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية أهمية رئيسية لذلك، نظراً لتوفر الأراضي الزراعية والمساحة، إضافة لإمكانية حفر الآبار، وكذلك تشجيع المزارعين على زراعة المحاصيل الزراعية القابلة للتصدير ودعمهم ومساعدتهم على إيجاد سوق في الخارج لتصدير منتجاتهم الزراعية اليه.

[1] ناصيف معلم، مدير المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديموقراطية، مقابلة شخصية، بتاريخ2013/2/27، فلسطين، رام الله، مقر المركز.

كما تعمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني على تقديم بعض الخدمات للمجتمع المحلي في سبيل تعزيز التنمية البشرية وأمثلة ذلك: الإهتمام بالثقيف المدني والديمقراطي وحقوق الانسان، والإهتمام بالعمل التنموي المهني، إضافة للاهتمام للعمل الخيري والإغاثي حيث اشتملت أعمال ونشاطات هذه المنظمات على الدفاع عن الأرض ودعم الأسرى وتعزيز التعليم ومساعدة الفقراء.[1]

2.4.4 دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية

تعتبر منظمات المجتمع المدني الفلسطيني رافعة حقيقية للتنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص، حيث لعبت منظمات المجتمع المدني دوراً كبيراً في عملية تعزيز التنمية البشرية من خلال رؤيتها ورسالتها وبرامجها، لكن كان هذا الدور متفاوت من منظمة لأخرى بناءً على الرؤية والرسالة.

إذ لا يمكن تصور مجتمعنا الفلسطيني بدون عمل منظمات المجتمع المدني، والدور الذي خلقته في سبيل توسيع الخيارات أمام الأفراد، حيث لا يمكن تصور حجم البطالة في ظل عدم وجود لمنظمات المجتمع المدني التي عملت على توفير فرص عمل للشباب من خلال العمل داخل هذه المنظمات أو من خلال العمل في مشاريع تقوم بها هذه المنظمات، لا يمكن التقليل من حجم فرص العمل التي وفرتها منظمات المجتمع المدني للشباب، إضافة لذلك كان لهذه المنظمات دوراً بارزاً في خدمة الأماكن المهمشة وذلك بتوفير الخدمات الصحية الاولية أو من خلال العمل على تقديم البرامج التعليمية الذي تستهدف هذه المناطق، حيث ساهمت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في توفير وتوسيع آفاق أفراد المجتمع من نساء وأطفال وشباب.[2]

أما عن دور منظمات المجتمع الفلسطيني فهي مكملة للدور الذي تقوم به مؤسسات النظام السياسي في الدولة وهي رافعة للنضال الوطني والاجتماعي، كما لا يجوز اعتبار أن هذه

---

[1] عبد الهادي، عزت: الدور الوطني والاجتماعي لمؤسسات العمل الأهلي في فلسطين، المركز الفلسطيني للارشاد، 2006/6/20، الرابط الالكتروني http://www.pcc-jer.org/new/articles.php?id=136.

[2] ناصيف معلم، مدير المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديموقراطية، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

المنظمات تمثل بديلاً للنظام السياسي أو أنها موازية له، بل يكمن دورها في الرقابة على المؤسسات الحكومية لتطوير عملها وتقديم أفضل الخدمات للجمهور، من خلال هذا الدور يمكن القيام بدور الرافعة في توفير ضوابط على سلطة الحكومة، ومن خلال هذا الدور يمكن لها أن تساهم في تحسين عملية التنمية البشرية في المجتمع الفلسطيني، كما يمكنها الإسهام في صياغة برامج تنموية، وحماية الحقوق، والتوفيق بين المصالح، وإيصال الخدمات الاجتماعية.

إن وجود منظمات المجتمع الفلسطيني أمراً ضرورياً وملحاً للمجتمع المدني الفلسطيني، إذ أن السلطة الوطنية الفلسطينية لا تستطيع من خلال ظروفها وبنيتها من تلبية جميع احتياجات المواطن، كما أن هذه الاحتياجات تقع خارج اهتمامات وأولويات هذه السلطة، حيث أن قضايا التعليم والصحة الأولية وتعزيز الثقافة وترسيخ الديمقراطية تبقى أموراً تتلقى أدنى قدر من الاهتمام من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية.[1]

إن الدور المطلوب القيام به من جانب منظمات المجتمع المدني الفلسطيني إلى جانب السلطة الوطنية الفلسطينية، لا يعني أن هذه المنظمات أصبحت جزءاً عضوياً من هيكلية وبنية النظام السياسي، يجب على هذا الدور أن يقوم باستقلالية تامة بحيث تتمتع هذه المنظمات باستقلال بنيوي وتنظيمي واقتصادي، حتى تتمكن من آداء دورها نحو المجتمع بعيداً عن هيمنة السلطة ورغباتها.

هذا الأمر يتطلب من مؤسسات النظام السياسي بكافة هيئاتها التنفيذية والتشريعية أن تتعامل مع منظمات المجتمع المدني باعتبارها شخصيات اعتبارية مستقلة ذات هيئات خاصة مستقلة، وأهداف خاصة محددة، وأن تتعاون معها على هذه الأسس دون محاولة تقيدها أو تحييدها أو استغلالها وتحويلها إلى آداة أخرى من ادوات النظام السياسي.

ومن أجل التعرف على دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في عملية تعزيز التنمية البشرية بشكل واضح، عمل الباحث على تحليل دور منظمات المجتمع المدني في مؤشرات التنمية البشرية ذات التأثير الواضح والكبير على المجتمع المدني الفلسطيني.

---

[1] مركز بيسان للبحوث والإنماء، **دور المنظمات الأهلية في بناء المجتمع المدني**، مرجع سابق، ص 7.

1.2.4.4 دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في القضايا السكانية:

لقد أدركت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني جملة من الحقائق حول بعض المؤشرات السكانية داخل المجتمع المدني الفلسطيني، حيث أن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع فتي، إذ أن غالبية السكان هم دون سن 25 سنة، ونتيجة لحجم هذه الشريحة في المجتمع برزت منظمات المجتمع المدني التي إهتمت بهذه الفئة والتي صاغت رؤيتها وأهدافها وبرامجها في سبيل الاهتمام بقضايا هذه الشريحة الكبيرة من المجتمع الفلسطيني.[1]

ظهر داخل المجتمع المدني الفلسطيني العديد من المنظمات المجتمعية التي إهتمت بفئة الشباب وحملت قضاياها، حيث صاغت هذه المنظمات رؤيتها في سبيل أن يمتلك الشباب الفرصة لتحقيق امكانياتهم كقادة في بناء الدولة، وكمشاركين نشطين في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في فلسطين، كما تسعى هذه المنظمات للمساهمة في عملية تنمية الشباب من خلال تصميم ودعم وتنفيذ مبادرات وبرامج ومشاريع شبابية في فلسطين، إضافة لذلك تبذل هذه المنظمات الشبابية كل ما في وسعها لإسماع صوت الشباب ومناصرة ودعم قضاياهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.[2]

لقد تركز دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في القضايا السكانية على الاهتمام بقضايا الشباب، لكن ما يمكن ملاحظته هو تفاوت عمل منظمات المجتمع المدني في هذه القضايا من منظمة إلى اخرى ومن مؤسسة لأخرى بناءً على رؤيتها، وفي المجمل كان دور منظمات المجتمع المدني التي تعنى بالشباب يقوم على تنمية القدرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشباب الفلسطيني، لتمكينهم من حل قضاياهم بطريقة فعالة، والعمل على تعزيز تبادل المعرفة والخبرات بين الأطفال والمراهقين والشباب، إضافة إلى توفير فرص للشباب للمشاركة في الاقتصاد سواء عبر تنمية قدراتهم لإدماجهم في سوق العمل أو من خلال تأسيس مشاريع جديدة.

---

[1] تقرير التنمية البشرية 2010– فلسطين، **الاستثمار في الامن الانساني من اجل دولة مستقبلية**، مرجع سابق، ص 45.

[2] ناصيف معلم، مدير المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديموقراطية، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

لقد تبنت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني للعديد من البرامج والمشاريع في سبيل اهتمامها بقضايا الشباب التي تعد أكبر القضايا السكانية للمجتمع الفلسطيني، إذ تركز هذه البرامج والمشاريع على تفعيل الشباب في المجتمع، وذلك من خلال الاهتمام الكبير بشريحة الأطفال والشباب التي تشكل ثلثي السكان.

إضافة لاهتمام منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بقضايا الشباب أولت هذه المنظمات اهتماما بقضية البطالة، والتي ترتفع بين الفئة العمرية من 20_24 سنة، حيث يرتفع معدل البطالة بين هذه الفئة العمرية في فلسطين.

تنوعت مشاريع وبرامج منظمات المجتمع المدني الفلسطيني التي إهتمت بقضايا السكان في المجتمع الفلسطيني، حيث جاء بعض هذه المشاريع استجابة لحاله من الشعور بالاستغلال من قبل الأحزاب السياسية لجهود الشباب، في هذا الاطار كان مثال ذلك ما أطلقه منتدى شارك الشبابي من برامج مشروع المجالس المحلية الشبابية، والذي جاء استجابة لإنسحاب الشباب من المشاركة السياسية نتيجة الشعور باستغلال الأحزاب السياسية لجهود الشباب وفشل هذه الأحزاب في تقديم أي تغيير سياسي هام، حيث قام منتدى شارك بتأسيس المجالس المحلية الشبابية في وحدات الحكم المحلي في كل من قلقيلية، والرام، وأريحا، وعنبتا وحلحول، وسلفيت، وبيت ساحور، وإذنا وبيت فجار، والطيبة / رام الله، فمن خلال هذه المبادرة سيمارس الشباب مهام المجالس المحلية، وسيتعلموا تطبيقات الحكم المحلي الديموقراطي الرشيد حيث تم توقيع اتفاقيات مع10 مجالس محلية، إضافة لمشاركة خمسة ألاف شاب وشابة في العملية الانتخابية، وانتخاب 135 شاباً وشابة للمجالس المحلية.[1]

ومع تنوع مشاريع وبرامج منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في قضايا الشباب ظهرت برامج تسعى للتمكين الاقتصادي للشباب، حيث اهتمت هذه المشاريع بتطوير التدريب المهني والتقني، إذ تساهم هذه البرامج في الحد من الفقر والبطالة بين الشباب، كما ظهرت

[1] منتدى شارك الشبابي، **الحراك الشبابي في فلسطين: مستقبل واعد**، تقرير عن سير العمل للاعوام مـــن 2008–2010، فلسطين، رام الله، 2011، ص14.

برامج التشغيل والتي عملت على توفير العديد من فرص العمل لأفراد المجتمع في سبيل تحقيق التمكين الاقتصادي.

إن هذا الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني الفلسطيني يعمل على تعزيز الدور الكبير لهذه المنظمات في ترسيخ أحد مؤشرات التنمية البشرية، حيث يعتبر الرأسمال البشري إحدى أهم الاستثمارات في المجتمعات التي تسعى للتطور والارتقاء، إن إهتمام منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بقضايا الشباب هي خطوة بحاجة لتكاثف وتوحيد الجهود لتحقيق درجة عالية من استثمار جهود الشباب من أجل النهوض بالمجتمع الفلسطيني.

2.2.4.4 دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر والبطالة

تعتبر مشكلتي الفقر والبطالة من أهم المشاكل التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني، إذ أصبحتا هاتين الظاهرتين من المحددات الحقيقة للاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني والاجتماعي في فلسطين، فالوضع الاستثنائي التي تعيشه الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال فرض قيوداً على قدرة الشعب الفلسطيني بالتحكم بالقرار الاقتصادي، والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، كما أن هنالك قيوداً على الجهود الفلسطينية في تطوير بعض المناطق الفلسطينية التي لا تخضع لسيطرتها الكاملة، مثل مناطق(ب،ج).[1]

في ظل الوضع الاستثنائي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال وعدم القدرة على السيطرة على الموارد الاقتصادية، لم تستطع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بالقيام من دور فاعل لمحاربة هذه الظواهر، حيث برز دور إغاثي لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في محاربة ظاهرتي الفقر والبطالة، هذا الدور الإغاثي لم يصل لدور تنموي قادر على وضع برامج تحد من الفقر والبطالة، إذ عملت منظمات المجتمع المدني في بعض الأحيان على استحداث برامج تشغيلية لتوفير فرص عمل لبعض الأفراد، هذه البرامج اتسمت بالخطوات الغير مدروسة لمحاربة الظاهرتين، إذ كانت الأهداف المركزية لمنظمات المجتمع المدني من هذه البرامج

[1] صادق، عبدالله امين: **الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته (حالة عملية محافظة جنين)**، 2005، ص70.

العمل على التشغيل والنمو الاقتصادي، وإنعاش وتطوير الريف الفلسطيني، إضافة إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية، حيث يلاحظ من هذه الأهداف أنه لا يوجد هدف صريح وواضح ينص على تخفيض معدل الفقر والبطالة على الرغم من أن هذه الأهداف تنطوي على شيء من ذلك، فمحاربة البطالة وإيجاد فرص عمل من شأنه أن يخفض وطأة الفقر، ويسهل عملية مكافحته.[1]

لقد تركز دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في محاربة الفقر والبطالة في بعض الأحيان على المناطق الريفية باعتبارها أكثر تهميشاً وفقراً، حيث لعبت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني دوراً في تحسين الأوضاع الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية، لكن هذا الدور لم يصل للطموح والدرجة المطلوبة نظراً للعديد من المعيقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، على الرغم من هذه المعيقات إلا أنه كان هنالك نوع من مكافحة الفقر، وتحسين الأوضاع الاجتماعية ورفع مستوى المعيشة، وتطوير مستوى الخدمات الاجتماعية، إضافة لهذه الأدوار لقد تبنت منظمات المجتمع المدني مجموعة من السياسات التي تعزز مشاركة المواطنين الفلسطينيين في العملية الإنتاجية، وتعمل على توفير الحاجات الأساسية لهم، إضافة لتوفير الخدمات اللازمة من تعليم وصحة، وتطوير دور المرأة وتعزيز دورها الاجتماعي.[2]

ما زال دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في مكافحة الفقر والبطالة بحاجة لتفعيل، هذه الدور بحاجه لتفعيل برامج منظمات المجتمع المدني في سبيل القضاء على ظاهرتي الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني، وذلك من منطلق تطور المنظمات المجتمعية إلى حركة مجتمعية أوسع قاعدة من السلطة وأكثر كفاءة، في هذا الاطار لا يمكن لمنظمات المجتمع المدني لوحدها القضاء على الفقر والبطالة، إذ يجب أن تتوحد جهود المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني للحد من ظاهرتي الفقر والبطالة.

---

[1] صادق، عبدالله امين: **الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته (حالة عملية محافظة جنين)**، مرجع سابق، ص 73.

[2] ابو ناهية، أيمن: **ورقة عمل بعنوان (نحو استراتيجية شاملة لمكافحة الفقر والبطالة من منظور المنظمات الاهليـــة)**، الجامعة الاسلامية، غزة، 2010، ص2.

إن دور منظمات المجتمع المدني في محاربة الفقر والبطالة لابد أن يكون مبني على برامج سليمة قادرة على محاربة هاتين الظاهرتين، ومن أبرز هذه البرامج خلق برامج للتنمية والرعاية الاجتماعية تعمل على تقديم الخدمات في مجال الصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي، إضافة للخدمات التنموية والإغاثية، و برامج نشر ثقافة التوعية المجتمعية من خلال الندوات والمهرجانات، إضافة لبرامج التنمية وتطوير الموارد البشرية والمؤسساتية وذلك من خلال الانتقال من البرامج الاغاثية إلى البرامج التنموية، والعمل على خلق نوع من الشراكة بين القطاعات الثلاثة الأهلي والرسمي والخاص للقضاء على الفقر والبطالة.[1]

3.2.4.4 دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في القضايا الصحية

تعتبر منظمات المجتمع المدني الفلسطيني العاملة في القطاع الصحي هي نتاج الحاجة لضرورة توفير الخدمات الصحية للشعب الفلسطيني، حيث ظهرت هذه الحاجة الضرورية في ظل النكبة الفلسطينية وما عاناه أفراد المجتمع أثناء هذه المأساة من نقص في الخدمات الصحية، كما تجسدت هذه الضرورة في ظل الحروب الاسرائيلية على أبناء الشعب الفلسطيني إذ تجسدت المعاناة بنقص الخدمات الصحية وعدم قدرة السلطة الوطنية لوحدها على تقديم الخدمات الصحية منذ عام 1994 وحتى اليوم. في ظل هذه الضرورة لتوفير الخدمات الصحية للشعب الفلسطيني ظهرت العديد من منظمات المجتمع المدني التي أولت اهتمامها بالقضايا الصحية، إذ عملت هذه المنظمات على تقديم الخدمات الصحية للمجتمع الفلسطيني واستطاعت الوصول إلى شرائح اجتماعية واسعة من خلال البرامج والأنشطة الصحية التي تنفذها في سبيل تمكين الشعب الفلسطيني، حيث صاغت هذه المنظمات رؤيتها في سبيل توفير الصحة النوعية للجميع دون تمييز و تطوير وتعزيز الخدمات الصحية والمجتمعية التنموية، وذلك بالاعتماد على مبادىء الرعاية الصحية الأولية، ومشاركة المجتمعات المحلية وتمكينها لتقوم بدور فاعل في حل

[1] ابو ناهية، أيمن: **ورقة عمل بعنوان (نحو استراتيجية شاملة لمكافحة الفقر والبطالة من منظور المنظمات الاهلية،** مرجع سابق، ص 18-24.

مشكلاتها الصحية، والتأثير في السياسات الوطنية نحو تبني سياسات ونظم عمل تكفل تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير الصحة النوعية للجميع.[1]

لعبت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني دوراً بارزاً في القضايا الصحية من خلال العمل على توفير الخدمات الصحية للمجتمع في ظل عدم قدرة الجهات الرسمية بتحقيق ذلك، حيث قدمت هذه المنظمات خدماتها وبرامجها الصحية للمجتمع الفلسطيني بمختلف أماكن تواجده من مدينة وقرية ومخيم، كما ساهمت منظمات المجتمع المدني في إعداد الخطة الوطنية للصحة، وتعتبر كل من مؤسسة لجان العمل الصحي، وجمعية الاغاثة الطبية الفلسطينية من أبرز الأمثلة على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني التي ركزت إهتمامها على الجانب الصحي، إذ تعتبر هذه المؤسسات من المكونات الأساسية والفاعلة للمجتمع المدني الديموقراطي الفلسطيني، والتي تعمل على تمكين المجتمع في سبيل لعب دور أوسع في الحياة الاجتماعية، والمساهمة في تغيير اجتماعي في الحياة الاجتماعية الفلسطينية.[2]

لم تكتف منظمات المجتمع المدني في لعب دور هام في القضايا الصحية في فترة الانتفاضة الفلسطينية الاولى عام 1987، والثانية عام 2000 وما سبق ذلك من النكبة عام 1948 وحرب 1967، إذ ما زال عمل هذه المنظمات مستمراً في تقديم الخدمات الصحية حتى اليوم، وفي الوقت الحالي برز في المجتمع الفلسطيني دور مؤسسة الاغاثة الطبية الفلسطينية التي استطاعت من خلال برامجها وأنشطتها من تغطية الخدمات الصحية لأكثر من مليون ونصف فلسطيني في الضفة وقطاع غزة، كما تعمل برامج مؤسسة الاغاثة الطبية الفلسطينية في أكثر من 490 مركز يتوزعون على المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وفي سبيل تقديم نماذج للعمل الصحي السليم بما يتناسب مع الظروف الفلسطينية.حيث تتنوع البرامج الصحية

[1] جمعية الاغاثة الطبية الفلسطينية، رؤية الاغاثة الطبية الفلسطينية، الموقع الالكتروني .http://www.pmrs.ps/details_ar.php?id=lzqu7oa2555yxg99wpnot

[2] مؤسسة لجان العمل الصحي الفلسطيني، فلسفة برامج التنمية المجتمعية في لجان العمل الصحي، الرابط الالكتروني .http://www.hwc-pal.org/ar/display_community_development.php

التي تقدمها مؤسسة الاغاثة الطبية من برامج تأهيل وبرامج صحة الطفل، والطوارىء، والتثقيف الصحي، والمختبرات، وصحة المرأة والشباب، وبرامج الصحة المدرسية.[1]

إن هذا الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في مجال القطاع الصحي ساهم في الحفاظ على الأوضاع الصحية في فلسطين، كما ساهم في الحد من العديد من الأمراض والقضاء عليها، لقد ساهمت هذه المنظمات في خلق واقع صحي فلسطيني تم القضاء على العديد من الأمراض مثل الملاريا، كما أن العديد من الأمراض مثل الايدز منخفضة جدا، لكن ما زالت هنالك العديد من المناطق المهمشة تعاني من نقص في الاهتمام الصحي والتي يعيق في بعض الأحيان الاحتلال الاسرائيلي الوصول إليها كون هذه المناطق تخضع لسيطرته وتكون منظمات المجتمع المدني بحاجة لتصاريح للوصول لمثل هذه المناطق.[2]

4.2.4.4 دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في التعليم

لعبت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من منظمات غير حكومية، وجمعيات خيرية، ومؤسسات اكاديمية، والاتحادات والنقابات دوراً رئيسياً في العملية التنموية في محاولاتها لوقف سياسة التقهقر التنموي. التي استطاع الفلسطينيون أن يحافظوا على مستوى تنمية بشرية معقول ضمن المقاييس العالمية، وخصوصاً في مجالات التعليم والصحة والبرامج الاجتماعية، إذ يمكن إعتبار التجربة الأهلية الفلسطينية واحدة من أغنى التجارب الدولية والتي تميزت بالمشاركة الشعبية العالية، حيث إعتمدت منظمات المجتمع المدني في تنفيذ نشاطاتها وحمايتها أحياناً على روح المبادرة الأهلية والمشاركة البناءة بين مختلف فئات الشعب الفلسطيني.[3]

لقد ساهمت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في العملية التعليمية على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، حيث تعتبر التربية والتعليم عاملاً هاماً في عملية التنمية البشرية وهي

---

[1] الاغاثة الطبية الفلسطينية، **البرامج الصحية للاغاثة الطبية**، التقرير السنوي 2008، 2009.

[2] تقرير التنمية البشرية 2010– فلسطين، **الاستثمار في الامن الانساني من اجل دولة مستقبلية**، مرجع سابق، ص 57.

[3] الشويخ، جهاد: دور القطاع الأهلي في التعليم النظامي وغير النظامي، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، 2002، الرابط الالكتروني http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2871.

إحدى المؤشرات الأساسية الثلاثة المكونة لدليل التنمية البشرية، إضافة للصحة والوضع الاقتصادي، حيث اتسع مفهوم التنمية البشرية ليشمل جميع الأنشطة التعليمية غير الرسمية كالأنشطة الثقافية والاجتماعية والتي تشتمل على تعليم الكبار، والتدريب، والمخيمات الصيفية، إذ كان يقتصر في السابق على الوضع الاقتصادي للفرد ومعدل دخله، والإنفاق على التعليم دون الإهتمام بمدى إنعكاس ذلك على رفاهية البشر. إذ أصبح مفهوم التنمية البشرية يأخذ بعين الإعتبار مستوى الرفاهية للأفراد على الصعيد الاجتماعي والثقافي مثل الانضمام والاشتراك بأنشطة تقدمها منظمات المجتمع المدني.

لقد جاءت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني التي تهتم بقضايا التعليم كتجاوب طبيعي وضروري لبعض المعطيات والحاجات في المجتمع الفلسطيني، وأهم هذه الحاجات هي حاجة الناس إلى إكتساب وسائل تساعدهم على التعلم والإنتاج، ومن أبرز هذه المنظمات الفاعلة داخل المجتمع الفلسطيني مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي، منتدى العلماء الصغار، جامعة النجاح الوطنية، وغيرها، حيث كان يحكم هذه المنظمات فلسفة ورؤية تحدد نشاطات وبرامج هذه المنظمات، إذ تعددت الرؤية من طرح بدائل للتعليم في مختلف مناحي الحياة وإلى أكبر عدد ممكن من المواقع، ويعني التعلم الربط بين اللغة والعمل الفكري، ضمن رؤية وسياق مشتركين، هذه الرؤية التي تبنتها مؤسسة تامر التعليمية.[1]

أما على صعيد جامعة النجاح الوطنية فجاءت رؤيتها من خلال سعي الجامعة أن تحكون محل إحترام عالمي في موضوع جودة التعليم العالمي، ومركزاً ريادياً عالمياً في البحث العلمي، وقاعدة فاعلة لخدمة المجتمع وقيادته بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة، بناءً على هذه الرؤية التي تبنتها جامعة النجاح الوطنية يلاحظ أن هنالك تقارب بين عناصر هذه الرؤية مع مؤشرات التنمية البشرية في مجال التعليم بشكل واضح، إضافة إلى مؤشر التمكين وتحقيق الحياة الكريمة للمجتمع، حيث تسعى الجامعة لتطوير البحث العلمي والإرتقاء بجودة التعليم، إضافة لتأهيل

[1] مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي، **الرؤية والاستراتيجية**، التقرير السنوي 2010، ص7.

الكوادر البشرية وإعدادها وإكسابها الخبرات التعليمية والمهنية في سبيل رفع كفاءة الأفراد في المجتمع والإرتقاء بهم لوضع معيشي أفضل وتسهيل عملية دمجهم في السوق.[1]

لعبت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بناءً على رؤيتها دوراً بارزاً في مجال التعليم وذلك من خلال برامجها ونشاطاتها، لقد كان في تنوع رؤية وبرامج هذه المنظمات عاملاً مهماً لإستيعاب أكبر عدد ممكن من فئات المجتمع، حيث كان يحكم عمل مؤسسة تامر مجموعة من القناعات الأساسية والتي تمثلت في السعي لخلق أجواء تعليمية في كافة المواقع، من خلال التشجيع على القراءة وتشجيع التعبير عن الخبرات الذاتية، وتشجيع الابداع والانجاز وتحويل الخبرة إلى منتوجات حضارية، إضافة للتركيز في العمل على فئة الفتيات والفتيان لأهمية هذه الفئة في عملية البناء على المستويات المتعلقة بالنمو والتطور، هذه القناعات التي تحكم عمل المؤسسة صاغت العديد من البرامج والنشاطات والتي تمثلت بمشاريع تطوير وتحسين البنية التحتية، والخدمات المتوفرة لدى المؤسسات والجمعيات الناشطة في مجال الأطفال، إضافة للقيام بالعديد من المشاريع التي تساهم في التشجيع على القراءة.[2]

أما دور جامعة النجاح الوطنية في مجال التعليم فهي ساهمت بدور كبير في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، من خلال ما أفرزته من قادة في مختلف المجالات والذين وصلوا لأعلى المراكز القيادية في المجتمع، إذ تعد الجامعة من أهم مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين، حيث استضافت الجامعة ألاف الندوات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، إضافة لإقامة المهرجانات واللقاءات الثقافية والفنية ورعاية النشاطات في مختلف الصعد، إذ تعتبر جامعة النجاح مركزاً للمقاومة ولصناعة القادة والكتاب والأدباء والسياسين والمفكرين، كما أن جامعة النجاح الوطنية منذ نشأتها وحتى اليوم ترفد المجتمع الفلسطيني سنويا بعشرات ألاف من الكوادر الطلابية المدربة.

---

[1] جامعة النجاح الوطنية، رؤية جامعة النجاح الوطنية، موقع الجامعة http://www.najah.edu/ar/page/2674.

[2] مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي، مشاريع المؤسسة في قطاع التعليم، التقرير السنوي 2010، ص 37.

كما أن جامعة النجاح تساهم في إثراء البحث العلمي في المجتمع الفلسطيني، فهي تعتبر أهم المؤسسات البحثية الفلسطينية من خلال كلياتها المختلفة، إضافة إلى أكثر من عشرة مراكز ومعاهد متخصصة مثل مركز علوم الارض وهندسة الزلازل، ومركز السموم والمعلومات الدوائية، ومركز التحاليل الكيميائية، ومركز استطلاعات الرأي العام والدراسات المسحية، كما أن تصدر عن الجامعة مجلتين للأبحاث.[1]

ساهمت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بلعب دور بارز وهام في الحفاظ على مستوى علمي متميز للمجتمع المدني، فمن خلال نشاطات وبرامج هذه المنظمات عملت هذه المؤسسات على تحقيق واقع تعليمي متميز، ساهم في الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية وعمل على تعزيز هذه الهوية الوطنية.

4.2.4.4 دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تمكين المرأة وتحقيق المساواة

المجتمع المدني الفلسطيني هو جزء من المجتمع العربي وقضايا وإشكاليات المرأة في فلسطين تتقاطع مع الاشكاليات الموجودة في المجتمع العربي، من حيث أنه مجتمع محافظ وسيطرت المفاهيم الدينية على علاقة الرجل بالمرأة ومن هذه المفاهيم عدم الاعتراف بالمساواة بين الرجل والمرأة، لكن في المجتمع الفلسطيني لعبت المرأة ادواراً مهمة وفاعلة في الجوانب الصحية والاجتماعية والخدماتية، فهي ما زالت حتى اليوم تقوم بالعديد من المهام في مواجه متطلبات الحياة.

يوجد في المجتمع المدني الفلسطيني العديد من المنظمات المجتمعية الخاصة بالمرأة أو يدخل ضمن أنشطتها قضايا المرأة والنوع الاجتماعي، إذ اهتمت هذه المنظمات في قضايا المرأة وخصوصاً في المناطق المهمشة والريف الفلسطيني، حيث تؤمن هذه الجمعيات بأن النساء الريفيات قادرات على المشاركة الفاعلة في تنمية مجتمع فلسطيني مستقل وديمقراطي، قائم على

[1] جامعة النجاح الوطنية، اخبار الجامعة، موقع جامعة النجاح الوطنية، الرابط http://www.najah.edu/ar/news/32%2B33.

المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وفي الوصول إلى المراكز الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ودوائر صنع القرار.[1]

حيث كانت تهدف هذه المنظمات لتطوير مكانة النساء في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عبر بناء بيئة مساندة وممكنة لهن في أماكن تواجدهن، وذلك من خلال تنظيم مقدرة الأندية النسوية وبنائها، ودعم النساء للحصول على حقوقهن، والسعي لتأهيل المرأة وتطوير مهارتهن وزيادة انتاجهن ودخلهن، إضافة لإلقاء الضوء على دور وحقوق النساء الريفيات ومكانتهن.

تعمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في قضايا المرأة ضمن ثلاثة مستويات، وهذه المستويات هي مستوى التوعية والتدريب ويدخل في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أما المستوى الآخر فهو التدريب الحرفي حسب احتياجات المرأة، أما المستوى الأخير فهو يعمل على خلق فرص عمل للمرأة.

كما أن منظمات المجتمع المدني عملت على تنفيذ العديد من المشاريع التي تسعى لتمكين المجتمع الفلسطيني في المناطق الريفية لمحاربة العنف ضد المرأة، وتحفيز المجتمع بكافة شرائحه لتبني محاربة العنف، وفي هذا المجال برز دور جمعية تنمية المرأة الريفية التي ساهمت في تعزيز دور المرأة في المجتمع الفلسطيني، حيث ساهمت هذه الجمعية في تمكين المرأة وتعزيز دورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، حيث ساهمت الجمعية في العمل على نجاح 27 سيدة من أعضاء النوادي النسوية التابعة للجمعية بأن يكن ضمن المجالس القروية في مواقعهن في الانتخابات المحلية التي جرت في اواخر عام 2012.[2]

[1] حنين زيدان، جمعية تنمية المراة الريفية، مقابلة شخصية، بتاريخ 2013/2/28، فلسطين، رام الله، مقر الجمعية.

[2] المرجع السابق.

جدول (9): قائمة بأسماء الفائزات من النوادي النسوية في انتخابات المجالس المحلية 2012

اسم الفائزة	عدد مرشحات الجمعية	الموقع	المنطقة
سحر محمد مناصرة	1	وادي فوكين	بيت لحم
زينب طقاطقة	1	بيت فجار	
نبيلة محمد حمدان	1	زعترة	
فاطمة يونس	2	وادي رحال	
نور فواغرة			
سامية الأعرج	1	الولجة	
رانية محمد بدح	1	فرخة	سلفيت
سهام قاسم أبو الرب	2	جلبون	جنين
أمتثال أبو الرب			
باسمة حسن براهمة	2	عنزة	
باسمة صبري عطياني			
فهمية ولد علي	1	صانور	
سمر سوافطة	1	بردلة	طوباس
اسماء حمدان	2	صيدا	طولكرم
مريم بلج			
باسمة شواهنة	1	كفر ثلث	قلقيلية
انتصار شماسنة	1	جيوس	
معزيز الديك	1	كفر نعمة	رام الله
ميسون عرار	1	قراوة	
أحلام سليمان الخضير	3	جماعين	نابلس
انتصار سمير ابو سعود	1	بيت دجن	
فايزة خليل رمالية	2	بيت فوريك	
خولة عليان		البيرة	البيرة
بسمة ناجي			الرام
فدوى ابراهيم دابوقي	2		خاراس
ليلى مصطفى حمدان الحروب			

المصدر: حنين زيدان، جمعية تنمية المرأة الريفية، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

إن جمعية تنمية المرأة الريفية تسعى للتغيير في المجتمع، من خلال توعية نساء المجتمع بحقوقهن وواجباتهن ومواطنتهن وكيفية تحقيق التقدم، على سبيل المثال: عملت الجمعية عام 2002 على ترسيخ مشروع يمكن النساء من العودة للتعليم الثانوي، فقبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية كان النظام التعليمي يمنع عودة النساء للتعليم في حال انقطاعهن عن الدراسة، حيث عملت هذه الجمعية على تسهيل عودة المرأة لاستكمال دراستها في حال انقطاعها عن التعليم والسعي للحصول على شهادة الثانوية العامة، حيث تقدم مديرة جمعية تنمية المرأة الريفية حنين زيدان نموذجاً لهذه الحاله وتتحدث عن زميلتها سهير الجالودي منسقة الجمعية في جنين وطوباس، والتي استطاعت أن تستكمل دراستها الثانوية عام 2002 والجامعية تخصص خدمة اجتماعية وهي الآن تعمل في الجمعية.[1]

ومن خلال هذه الصفوف تم تخريج نساء استطعن الحصول على شهادة الثانوية العامة واستكمال التعليم الجامعي وحصلن على العديد من الوظائف، هذا المشروع كان له تأثير كبير على الاسرة والمجتمع، هذه الانجازات في العمل الاجتماعي لا يمكن قياسها بمؤشرات كمية، بل يتم قياسها من خلال نماذج ملموسة على أرض الواقع.

3.4.4 تقييم عام لدور منظمات المجتمع المدني في تعزيز التنمية البشرية

بعد تحليل دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية من حيث العناصر الرئيسية وهي الرؤية والرسالة والأهداف، اضافة لخطة وبرامج وفعاليات وأنشطة هذه المنظمات ومدى تقاطع ومقاربة هذه العناصر مع مؤشرات التنمية البشرية، تتضح الصورة الحقيقية لطبيعة دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز التنمية البشرية، حيث يلاحظ بأن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني كان لها رؤية ورسالة وأهداف في سبيل النهوض بالواقع الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، وهي تتفق بدرجة كبيرة مع تعزيز مؤشرات التنمية البشرية من تعليم وتمكين المرأة والنهوض بالواقع الاقتصادي للمجتمع، من خلال السعي للحد من ظاهرتي الفقر والبطالة، كما أن العامل المشترك بين غالبية هذه المنظمات هو الاهتمام الكبير وبشكل

[1] حنين زيدان، جمعية تنمية المرأة الريفية، مقابلة شخصية، مرجع سابق.

ملحوظ بفئة الشباب التي تشكل ثلثي الشعب الفلسطيني، لذلك كان تركيز أهداف هذه المنظمات على الاهتمام بقضايا الشباب ومناصرتهم وتلبية احتياجاتهم وتحقيق طموحاتهم، إذ يعتبر الشباب أعمدة العمل التنموي في المجتمع.

وعند تناول خطط وبرامج وفعاليات وأنشطة منظمات المجتمع المدني يمكن اعتبار أن هذه الانشطة والفعاليات والخطط جاءت متوافقه بدرجة كبيرة مع الرسالة والأهداف والرؤية لهذه المنظمات، هذا التوافق انعكس بدرجة كبيرة تقاطع هذه العناصر مع مؤشرات التنمية البشرية التي تسعى منظمات المجتمع المدني لتعزيزها في المجتمع، لكن ما يلاحظ على دور منظمات المجتمع المدني أنها في بعض الاحيان يقتصر عملها وبرنامجها على مجال معين، وتتجاهل العديد من المجالات، فالأنشطة والفعاليات التي تقوم بها هذه المنظمات لا تغطي بشكل عادل مختلف التخصصات والمجالات، ويرجع هذا التقصير لعدة اسباب منها ضعف التخطيط داخل المؤسسة، وعدم ترتيب الأولويات كما أن التمويل الخارجي يلعب دوراً اساسياً في عملية توزيع الفعاليات والنشاطات، حيث أن غالبية المؤسسات الداعمة تعمل على التدخل وبشكل كبير في عمل ونشاطات وفعاليات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني كونها صاحبة الدعم، لهذا تركز غالبية المؤسسات الداعمة وصاحبة التمويل على البرامج الترفيهية أكثر من التركيز على البرامج التنموية والتوعوية، لهذه الاسباب يمكن ان نفهم عوامل تركيز الفعاليات والنشاطات حول مجال معين وتجاهل الاداء والأنشطة في اتجاه اخر.

ومن خلال تحليل نتائج عمل هذه المنظمات كان الدور الذي قامت به هذه المنظمات في عملية تعزيز التنمية البشرية ملموس وواضح وذات درجة عالية من التأثير الايجابي على المجتمع الفلسطيني، حيث رسمت خطط وبرامج وفعاليات هذه المنظمات التغيير على أرض الواقع والنهوض بالواقع الاجتماعي، كما شكلت رافعة حقيقية للتنمية البشرية والعمل الوطني، كما كانت كل منظمة من هذه المنظمات والتي تنوعت مجالات اهتمامها سبباً في النهوض بالواقع الاجتماعي والثقافي والاقتصادي وفي المجال الذي اختصت به، فجمعية تنمية المرأة الريفية إهتمت أنشطتها وبرامجها بالمرأة الريفية، فكان التغيير ملموس حيث عملت خطط

وبرامج هذه الجمعية على تحسين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمرأة الريفية، كما عملت على تمكين المرأة وحماية وصون حقوقها، حيث عملت الجمعية مع المرأة على شكل جماعات من خلال تنظيم الجمعية للنساء الريفيات والتعامل معهن على شكل مجموعات لتسهيل توفير الخدمة والتغيير لهذه الفئه، فكانت النتائج بارتفاع المستوى التعليمي وزيادة الوعي للحقوق والواجبات، وتعزيز التنمية الثقافية للمرأة الريفية، كما أن النتائج لم تقتصر على ذلك بل خرجت هذه الخطط والنشاطات كوادر نسائية استطعن الوصول لهيئات الحكم المحلي في المجالس القروية، وأصبحن عضوات ضمن المجالس القرية في أماكن تواجدهن.

على غرار هذه التخصصية في البرامج والأهداف والنشاطات كانت بقية منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وفي مجال القضايا السكانية يلاحظ أن منتدى شارك الشبابي إهتم بفئة الشباب وكانت برامجه وأنشطته تقتصر على دعم ومناصرة قضايا الشباب وتلبية طموحاتهم والعمل على حل كافة قضاياهم من توفير التعليم والسعي لتوفير فرص عمل، من خلال البرامج التشغيلية، أما جامعة النجاح الوطنية فكانت برامجها وخططها شاملة لدرجة كبيرة كافة المجالات والمؤشرات، فمن خلال البرامج والفعاليات التي تقوم بها الجامعة كان الاهتمام واضحاً بمختلف المجالات، في مجال التعليم كان الهدف الأساسي وفي مجال التنمية الثقافية والصحة والتوعية وتعزيز العمل التطوعي كانت البرامج والمؤتمرات والمشاريع حاضرة وذات تأثير وبصفة كبيرة.

إن ما يميز عمل هذه المنظمات التي سبق ذكرها في مجالات التعليم، والقضايا السكانية، والصحة، وتمكين المرأة وتحقيق المساواة يلاحظ أن عملها ونشاطها وبرامجها لا تقتصر على تقديم الخدمات كغالبية منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، حيث سعت إلى جانب تقديم الخدمات العمل على النهوض والتغيير في المجتمع، فواقع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني اليوم بشكل عام تعمل على تقديم الخدمات فقط، وهذا لا يكفي وحده لإحداث النهضة المجتمعية، حيث أن غالبية منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تعمل كمراكز لتقديم الخدمات لأفراد المجتمع وهي غير جاهزة لتحقيق التنمية، ولا تمتلك لبرامج وخطط تهدف لترسخ التنمية في المجتمع ولا

تسعى للتغيير. لكن هنالك مجموعة قليلة من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تسعى بالإضافة لتقديم الخدمات إلى تحقيق التغيير وتعزيز الوعي والسعي من أجل التطوير والتخلص من الفقر والبطالة، لهذا يمكن إرجاع قلة الشعور بنتائج عملية وملموسة لعمل منظمات المجتمع المدني في واقع مجتمعنا هو كون غالبية المنظمات المجتمعية الفلسطينية لا تسعى لإحداث التغيير والإصلاح، بل تقتصر برامجها على تقديم الخدمات، على سبيل المثال تشكل الاحزاب السياسية العمود الفقري للمجتمع المدني، لكن غالبية هذه الاحزاب اهتمت بالعمل في السياسة فقط من مفاوضات وتوقيع اتفاقيات ولم تهتم بالسياسة المحلية، كما لم تهتم بواقع المجتمع والحفاظ عليه وخدمة الجمهور، فخدمة الجمهور من قبل الاحزاب السياسية لا تعني فقط رفع الظلم عن الناس الواقع من قبل الاحتلال الاسرائيلي، بل يجب رفع الظلم عليهم في مجتمعهم من خلال توفير الخدمات وتحقيق وصون الكرامة للأفراد وتعزيز الصمود، فهذا ينتج لنا تنمية تشكل الخطوة الأولى في مواجهة الاحتلال.

النتائج والوصيات

النتائج

بعد تناول دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية، يمكن في هذه المرحلة الراهنه إعتبار أن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني تشكل إنعكاساً دقيقاً لواقع المجتمع الفلسطيني، في مختلف أزماته سؤاء الداخلية أو الخارجية، إذ يتجلى هذا الإنعكاس في ناحيتين الأولى تعبر عن سعي وإهتمام المجتمع المحلي للعيش والإستقلال والحرية والبناء بما يملكه من رغبة وإرادة للوصول لأهدافه المشروعه، أما الناحية الثانية فهي تعبر عن حالة من التناقض الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني، حيث أصبح هنالك تراجع للإنتماء للوطن والمجتمع وأصبحت تحل مكان هذا الإنتماء حاله من الإنقسام والتشرذم وتغلغل للمفاهيم التقليدية من عشائرية وعائلية وإنتماء ضيق للأحزاب السياسية.

ومن خلال إستعراض لواقع كل من منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وواقع التنمية البشرية في الضفة الغربية، يمكن إستنتاج أن دور وحجم الفعاليات والأنشطة التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية لم تتمكن بعد من الوصول الى تفسير وتوضيح أسس عمل هذه المنظمات وطبيعة الدور الذي يشكل جوهر مفهوم منظمات المجتمع المدني القائم على توفير الأمن الإنساني الذي يشمل توفير الأمن البيئي، والأمن الصحي، والأمن المجتمعي، والأمن الغذائي، والأمن السياسي، والأمن الاقتصادي والأمن الشخصي، وتعزيز المشاركة كشرط أساسي لتحقيق التنمية البشرية، حيث لم تتمكن منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من القيام بدورها وواجباتها لعوامل تتعلق في البيئة الداخلية للمنظمة، وأخرى تتعلق في البيئة الخارجية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني.

حيث شكل التمويل الخارجي الذي يعتبر من الحاجات الضرورية والملحة لعمل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني أحد أبرز العراقيل التي تحد من تحقيق دور فعال لمنظمات المجتمع المدني في تعزيز التنمية البشرية، وذلك كون هذا التمويل يأتي برؤية مشروطه ولا تحمل معاني

الإستقامة ولا تأخذ بعين الإعتبار الرؤية والمصلحة الوطنية، حيث يسعى هذا التمويل لتحقيق مصالح خاصه بالجهات المانحة بما يخدم رؤيتها وبشكل بعيد عن المصلحة الوطنية الفلسطينية. الى جانب التمويل المشروط ودوره في إعاقة نشاط منظمات المجتمع المدني في تعزيز التنمية البشرية يظهر العجز الواضح من جانب السلطة الوطنية الفلسطينية على القيام في مختلف المهام المطلوب القيام بها كسلطة عليا للشعب الفلسطيني، حيث ظهرت علاقة تكاملية بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية، لكن في بعض الاحيان كانت تميل هذه العلاقة لشكل التوكيل من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية لمنظمات المجتمع المدني على القيام ببعض المهام التي هي في الأساس من مهام السلطة الوطنية الفلسطينية، في نفس الوقت تقوم السلطة بالحد من حرية نشاط وإستقلالية منظمات المجتمع المدني وتنافس هذه المنظمات للحصول على نصيب أكبر من التمويل الخارجي المخصص لإحداث التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

إن طبيعة العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية نشأة في ظل ظروف إستثنائية، حيث شكلت ظاهرة المجتمع المدني الفلسطيني حاله إستثنائية لما هو عليه الواقع في مختلف دول العالم، إذ نشأت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني قبل نشوء الكيان السياسي، حيث كانت هذه النشأة ضرورة ملحة لمواجهة الإحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، وإستجابة أولية لإغاثة الشعب الفلسطيني من مآسي هذا الإحتلال وحالة التهجير التي فرضها على المجتمع الفلسطيني، حيث كان على هذه المنظمات أن توفر حداً أدنى من الخدمات والحاجات الضرورية للمجتمع الفلسطيني، إضافة لذلك أن تكون نواة لإعادة تشكيل العمل السياسي والوطني للشعب الفلسطيني تحت الإحتلال الإسرائيلي ومع تطور المراحل التي مر بها المجتمع المدني الفلسطيني ومع قدوم السلطة الوطنية ظهر في هذه المرحلة نوع من التنافس والصراع في الأدوار والمخصصات المالية بين السلطة الوطنية من جهة وبين منظمات المجتمع المدني من جهة أخرى إلى أن وصلت الأمور إلى حاله من الوصاية والهيمنة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية على عمل ونشاط منظمات المجتمع المدني الفلسطيني.

ويستنتج الباحث أنه في ظل ما تتعرض له منظمات المجتمع المدني الفلسطيني من عراقيل تعيق تحقيق دور فاعل في مجال تعزيز التنمية البشرية، لم تتوقف هذه المنظمات عن حالة الصراع السائدة بين منظمات المجتمع المدني مع بعضها البعض من جهة ومن جهة أخرى السلطة الوطنية الفلسطينية، كما أن هنالك حاله من عدم الإهتمام بضرورة التشبيك وتوثيق العلاقات بين منظمات المجتمع المدني على الصعيد الداخلي وعلى الصعيد الخارجي، إضافة لذلك أن غالبية منظمات المجتمع المدني الفلسطيني لم تضع خطة عمل إستراتيجية لتحقيق أهداف محددة وواضحة بدلاً من حاله التبعثر الجهود الذي يلاحظ على آداء المنظمات المجتمعية، تبقى هذه الأمور من جعل فكر تعزيز التنمية البشرية من قبل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني محاولات مرهونه بالإخفاق والفشل في غالب الأحيان بينما تبقى المعيقات التي تتعلق في البيئة الداخلية وأخرى تتعلق في البيئة الخارجية تنخر كيان منظمات المجتمع المجني الفلسطيني كما هو الحال لواقع المجتمع الفلسطيني في الوقت الحالي.

التوصيات

يوصي الباحث بهذه المجموعة من التوصيات التي قد تسهم في تحقيق دور فاعل لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية، إضافة إلآ أن هذه التوصيات قد تساعد للتغلب على العديد من المعيقات التي تحد من دور منظمات المجتمع المدني في سبيل تعزيز التنمية البشرية.

- بلورة منظمات المجتمع المدني لخططها وبرامجها وفق رؤية تسعى من خلالها لتحقيق وترسيخ مفاهيم تغيير وتطوير المجتمع، وليس فقط تقديم المساعدة والإغاثة، فعمل منظمات المجتمع المدني لا يقتصر على شكل تقديم الإغاثة والمساعدات بل يشمل السعي لتغيير المجتمع وتطويره، وهذا أساس العملية التنموية التي تشكل جوهر عمل منظمات المجتمع المدني.

- إعادة الإعتبار للعمل التطوعي، وذلك من خلال العمل على تعزيز مفاهيم العمل الاجتماعي التطوعي وأهميته، وتطوير مفهوم المشاركة المجتمعية، وذلك لأهميته ولدوره في عملية تحقيق التنمية بشكل عام والتنمية البشرية بشكل خاص.

- إعادة صياغة لبرامج منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بما يكفل تعزيز الإلتفاف الجماهيري حول هذه المنظمات، وبما يعزز مساهمة أفراد المجتمع في العمل المجتمعي.

- العمل على تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص والمجتمع لتحقيق الأهداف التنموية.

- العمل لتطوير البنية الأساسية لمنظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وذلك من خلال توفير الوعي والإرشاد وترسيخ مفهوم الديمقراطية للحد من سيطرة النشاط الشخصي على عمل منظمات المجتمع المدني، وذلك من خلال التنويه لأهمية العمل المشترك من قبل جميع أعضاء المنظمة في سبيل تحقيق التنمية، والإعتماد على مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع الأعضاء، حيث أن العقلية الفلسطينية المدنية من قيادات منظمات المجتمع المدني تشعر بأنها أصحاب هذه المنظمات وليس الشعب هو صاحب هذه المنظمات المجتمعية.

- تعزيز مبادئ الحكم الرشيد والنزاهة والشفافية والتسيير الديمقراطي في كافة منظمات المجتمع المدني.

- ضرورة بلورة منظمات المجتمع المدني لخطط وبرامج تحكم طبيعة عملها وتخصصها، وإرتباط هذه الخطط والبرامج بجداول زمنية لتنفيذها، كما يجب أن تكون هذه الخطط والبرامج عند صياغتها متفقة مع الخطة الوطنية للتنمية.

- السعي لخلق عقد شراكة وتعاون وتشبيك بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني مع بعضها البعض، وبينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية للحد من حالة تبعثر الجهود، والتخلص من ظاهرة تشابه المشاريع التنموية وتركزها في مناطق جغرافية معينه دون أخرى، نظراً لغياب التنسيق والشراكة والتعاون.

- تطوير خطة شراكة وتعاون ما بين منظمات المجتمع المدني والحكومة الفلسطينية على أسس الخطة التنموية الشاملة في فلسطين.

- العمل على إعادة خلق للمنظمات القاعدية التي تستند في عملها على الرأس المال البشري، وليس على الدعم والتمويل الخارجي.

- بلورة مشاريع تنموية ذات عائد مادي، على حساب المشاريع والبرامج الإغاثية، وذلك من أجل الوصول للإستغناء التدريجي عن الإعتماد الكلي على التمويل الخارجي.

- العمل على خلق نوع من الشراكة بين المجتمع المحلي والقطاع الخاص، ليكون بديلاً مستقبلياً عن التمويل الخارجي.

- رفض التمويل السياسي المشروط الذي يتجاوز الحقوق الوطنية لشعبنا، والعمل على تبني أجندة تمويلية تأخذ بعين الإعتبار التوجهات التنموية والتمكينية وتعزيز صمود المواطنين الفلسطينيين، وذلك من خلال العمل على تشكيل جماعات ضغط من منظمات المجتمع المدني، من أجل تحسين شروط التمويل الخارجي، والعمل على رفض المشاريع التي لا تخدم الأولويات الأساسية للمجتمع الفلسطيني من تحيق لكرامته وحريته، ورفض البرامج المشروطة سياسياً.

- العمل على توثيق العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والمجتمع المحلي، للحد من سيطرة الاحزاب السياسية على هذه المنظمات، إذ أصبحت غالبية منظمات وكالات تعمل لحساب الأحزاب السياسية وتقدم خدماتها وفق الرؤية الحزبية الضيقة.

- ضرورة توحيد الجهود من قبل منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في سبيل تشريع قوانين تكفل للمواطن الفلسطيني حقوقه الاجتماعية والسياسية وتوفير فرص عمل.

- إن العلاقة بين منظمات المجتمع المدني الفلسطيني والسلطة الوطنية الفلسطينية هي علاقة تكاملية، لذلك لا بد من تحديد الجهة المسؤله عن عمل منظمات المجتمع المدني، سواء كانت وزارة الداخلية، أو الأجهزة الأمنية أو مفوضية المنظمات الأهلية غير الحكومية.

- العمل على تعزيز دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في إنجاز المصالحة الوطنية، والضغط من أجل تنفيذ بنود المصالحة، وضمان إجراء الإنتخابات العامة الرئاسية والتشريعية والمحلية.

إعادة فتح لكافة الجمعيات والنقابات التي أغلقت بسبب الإنقسام السياسي، وضرورة إعادة الإعتبار للمؤسسة التشريعية الواحدة، إضافة لتعديل وإلغاء القوانين والقرارات التي تمس بالحريات وحقوق الإنسان، وبحق تشكيل الجمعيات والمنظمات المجتمعية.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

jyosna puri وآخرون، **قياس التنمية البشرية**، ترجمة غسان غصن، المكتب الاقليمي للـــدول العربية– برنامج الامم المتحدة الانمائي، نيويورك: سبتمبر 2007.

ابو حسن، فارس، **مستقبل دور مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين في الصـــراع العربـــي الاسرائيلي حتى عام 2015**، مركز دراسات الشرق الاوسط، الاردن، تشـــرين الثـــاني 2005.

ابو سيف، عاطف، **المجتمع المدني والدولة – قراءة تأصيلية مع إحالة للواقع الفلسطيني**، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين، 2005.

أبو عمرو، زياد: **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين**، مؤسسة مواطن، الطبعـــة الأولى 1995.

ابو ناهية، أيمن: **ورقة عمل بعنوان (نحو استراتيجية شاملة لمكافحة الفقـــر والبطالـــة مـــن منظور المنظمات الاهلية)**، الجامعة الاسلامية، غزة، 2010.

بارد، نعيم: **متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملـــة مـــن المؤشـــرات الاحصـــائية**، الجامعـــة الاسلامية، غزة، يناير 2005.

برغوثي، رجاء: **قضايا وهموم الشباب الفلسطيني العلاقة بين المحلي والعـــالمي فـــي العمـــل المؤسساتي الشبابي**، مركز بيسان للبحوث والإنماء، كانون الاول 2007.

برغوثي، مصطفى: **منظمات المجتمع المدني ودورها في المرحلة المقبلة**، اتحاد لجان الاغاثة الطبية، القدس، 2006.

بشارة، عزمي: **مساهمة في نقد المجتمع المدني**، مؤسسة مواطن، رام الله، 1996.

التابعي، كمال: **التنمية البشرية دراسة حالة مصر**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 2001.

جفري، سعيد واخرون، **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (السياق العام، الاسس والاليات، القدرات والمهارات المطلوبة)**، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، 2007.

جودة، محمد بسام: **واقع مؤسسات العمل الاهلي في فلسطين**، منتدى الحوار المتمدن، العدد1219، بتاريخ2005/6/5.

حسن لداودة، جبريل محمد، جابر عزام: **علاقة المنظمات غير الحكومية فيما بينها ومع السلطة الوطنية والممولين**، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية– ماس.

سالم، وليد: **المنظمات المجتمعية التطوعية والسلطة الوطنية: نحو علاقة تكاملية**، منتدى أبحاث السياسات الفلسطينية، حزيران 1999.

صادق، عبدالله امين: **الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته (حالة عملية محافظة جنين)**، 2005.

الصوراني، غازي: **تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**، الطبعة 3، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010.

غرامشي: **غرامشي وقضايا المجتمع المدني**، دار كنعان للدراسة والنشر، دمشق، 1991.

المالكي، مجدي وآخرون: **مشاركة الشباب في صناعة القرار الفلسطيني واقع وآفاق**، مركز بيسان للبحوث والإنماء، كانون أول 2007.

مركز بيسان للبحوث والانماء: " **دور المنظمات الاهلية في بناء المجتمع المدني: دراسة ضمن برنامج ابحاث تجمع مؤسسة التعاون**"، مركز بيسان للبحوث والانماء، رام الله: فلسطين، 2002.

منظمة الاغذية والزراعة العالمية/ برنامج الأغذية العالمي، **تحليل هشاشة الامن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية**، 2007.

الرسائل الجامعية

أبو حماد، ناهض: **التمويل الدولي للمؤسسات الاهلية الفلسطينية واثره على التنمية السياسية في قطاع غزة، 2000– 2010**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، غزة، 2011.

شيخ علي، ناصر محمود رشيد: **دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس: 2008.

التقارير والمجلات

ابراهيم، يوسف كامل: **المنظمات غير الحكومية الفلسطينية " دراسة جغرافية تنموية"**، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الأول _ الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة، الجامعة الاسلامية، غزة، 8–9 مايو 2005.

الاغاثة الطبية الفلسطينية، **البرامج الصحية للاغاثة الطبية**، التقرير السنوي 2008، 2009.

تقرير التنمية البشرية – فلسطين 2010، **الاستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010.

تقرير التنمية البشرية الخاص في فلسطين–2004، برنامج الامم المتحدة الانمائي undp، 2004.

تقرير التنمية البشرية– فلسطين 2010، **الإستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية**، برنامج الامم المتحدة الانمائي undp.

جقمان، جورج: **المجتمع المدني والسلطة**، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر جامعة بيرزيت، جامعة بيرزيت، 13-15 ايار 2004.

الجهاز المركز للإحصاء الفلسطيني، **تقرير مركز جهاز الاحصاء** 30 اذار 2012.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ابرز **المؤشرات المتعلقة بالأمية في الاراضي الفلسطينية**، عشية اليوم العالمي لمحو الأمية 2010/9/8، فلسطين، رام الله، 2010.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **أطفال فلسطين- قضايا وإحصائيات**، التقرير السنوي 2012، نسيان- ابريل، 2012، فلسطين، رام الله، ص26.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **الاهداف الانمائية للالفية (MDGs)- تقرير احصائي**، فلسطين، رام الله، 2009.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التقديرات الاولية للحسابات القومية الربعية**، الربع الرابع 2011، فلسطين، رام الله، 2012.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التنبؤات الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية لعام 2010**، فلسطين، رام الله، 2010.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الواقع الصحي في الاراضي الفلسطينية نهاية عام 2010**، عشية يوم الصحة العالمي 2011/4/7، فلسطين، رام الله، 2011، ص1-3.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة، دورة الربع الثاني (نيسان- حزيران 2012)**، فلسطين، رام الله، 201.

خضر، فتحي: **التمويل الخارجي للمنظمات الاهلية الفلسطينية**، بحث غير منشور، جامعة النجاح الوطنية، نابلس- فلسطين، 2007.

سقف الحيط، دعاء حمدي: " **المعوقات التي تحد من اداء المؤسسات النسوية الإسلامية**"، ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر " المؤسسات النسوية الاسلامية: تقيم التجربة وتحسين الأداء"، نظمته جمعية الهدى النسائية/ رام الله والبيرة، فلسطين، 26/ 6/2005.

عبد الهادي، عزت: ***موضوعات اساسية في مضمون وشكل العلاقة بين السلطة السياسية والمجتمع الأهلي*، مجلة السياسة الفلسطينية**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 1999.

عبدالله، خديجة: **أهمية المؤشرات الاحصائية في التنمية البشرية**، بحث غير منشور، جامعة سبها، ليبيا، 2009.

العلوي، سعيد بن سعيد واخرون: **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**، (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992.

عوض، سمير: ***دور المنظمات الاهلية في التاثير على الدول والجهات المانحة*، مجلة نزاهة**، نشرة دورية تصدر عن مشروع تعزيز الشفافية والمسائلة في العمل الاهلي، العدد 3، كانون الثاني، 2006.

فاضل، شاكر: ***المجتمع المدني والدولة تمايز المجال وتكامل الادوار*، (مجلة الفتح**، العدد 37)، كانون الاول 2008.

كرزم، جورج: **واقع ومستقبل المنظمات غير الحكومية الفلسطينية العاملة في القدس**، النشرة، العدد السادس، حزيران 2000.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، **نحو رؤية تنموية فلسطينية**، المنتدى العربي الدولي حول اعادة التأهيل والتنمية في الارض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة، بيروت، 11-14 تشرين الاول/ اكتوبر 2004.

مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي، **الرؤية والاستراتيجية**، التقرير السنوي 2010.

مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي، **مشاريع المؤسسة في قطاع التعليم**، التقرير السنوي 2010.

مادي، الحسن، تدبير مشاريع التنمية البشرية، (مجلة علوم التربية، العدد 6، الطبعة الاولـــى)، 2006، صفحة 11.

مركز التمييز للمنظمات غير الحكومية، **علاقة المنظمات غير الحكوميـــة بـــالمجتمع**، ابحـــاث ودراسات، العدد 23.

مكتب العمل العربي: ***الموارد البشرية العربية، ودورها في الحياة الاقتصادية***، **مجلـــة العمـــل العربي**، العدد 98، القاهرة، بتاريخ 1997.

الملتقى الفكري العربي، **التحول الديمقراطي في فلسطين**، التقرير السنوي الخامس، القدس، ايار 2003.

منتدى شارك الشبابي، **الحراك الشبابي في فلسطين: مستقبل واعد**، تقرير عـــن ســـير العمـــل للاعوام من 2008–2010، فلسطين، رام الله، 2011.

نحو منظور تنموي لفلسطين" الخصوصـــية الفلســـطينية"، تقريـــر برنـــامج الامـــم المتحـــدة الانمائي1998.

النشاشيبي، رنا و يحيى، حجازي: ***الدور الوطني والاجتماعي لمؤسسات العمـــل الأهلـــي فـــي فلسطين***، **نشرة نزاهة**، العدد الثاني، اب 2006.

المقابلات

اشتية، محمود، امين سر حركة فتح – اقليم نابلس، **مقابلة شخصـــية**، بتـــاريخ 14/ 3/2013، فلسطين، نابلس.

جبريل، كمال عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني، **مقابلة شخصية**، بتاريخ 2013/3/1، فلسطين، قلقيلية.

زيدان، حنين، جمعية تنمية المراة الريفية، **مقابلة شخصية**، بتاريخ 2013/2/28، فلسطين، رام الله، مقر الجمعية.

معلم، ناصيف، مدير المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديموقراطية، **مقابلة شخصية**، بتاريخ2013/2/27، فلسطين، رام الله، مقر المركز.

المراجع الالكترونية

ابراش، ابراهيم: المجتمع المدني الفلسطيني من الثورة الى تحديات تاسيس الدولة، مجلة رؤية،(العدد الثلاثون، تشرين الاول، 2007) الرابط الالكتروني
http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/6/page4.html

إبراهيم ملاوي، احمد: " أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، (العدد الثاني، المجلد 24)، 2008 الرابط الإكتروني
http://www.shebacss.com/docs/csasr009-10.pdf

أبو زاهر، نادية: **المجتمع المدني وأثر العولمة عليه**، الحوار المتمدن، العدد (2576)، 2009\3\5، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=164730.

الاغا، احمد: التنمية في فلسطين بين المتطلبات الداخلية والاكراهات الخارجية، دنيا الراي، 2007/6/1، الرابط الالكتروني
http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/91028.html

تقارير التنمية البشرية الخاصة بفلسطين، مركز دراسات التنمية البشرية، جامعة بير زيت، الرابط الالكتروني http://home.birzeit.edu/cds/arabic/phdr/

تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2002، برنامج الامم المتحدة الانساني، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي،، الموقع الالكتروني www.pogar.com

تقرير التنمية الانسانية-1993، برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP لسنة 1993 على الموقع الالكتروني wwwundp.org.

تقرير التنمية البشرية- فلسطين عام 1998، الموقع الالكتروني <www.pnud.org

جامعة النجاح الوطنية، اخبار الجامعة، موقع جامعة النجاح الوطنية، الرابط http://www.najah.edu/ar/news/32%2B33.

جامعة النجاح الوطنية، رؤية جامعة النجاح الوطنية، موقع الجامعة http://www.najah.edu/ar/page/2674.

جمعية الاغاثة الطبية الفلسطينية، رؤية الاغاثة الطبية الفلسطينية، الموقع الاكتروني http://www.pmrs.ps/details_ar.php?id=lzqu7oa2555yxg99wpnot.

الحوراني، عبدالله: واقع التنمية الاجتماعية في فلسطين، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الرابط الالكتروني http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3167.

الحوراني، عبدالله: واقع التنمية الاجتماعية في فلسطين، وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية، الرابط الالكتروني http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3164

سائد سعد، محمد جودة، " **دور** وأداء المؤسسات الأهلية والمعوقات التي تواجة عملها"، ورقة عمل، كلية خدمة المجتمع، الجامعة الإسلامية، غزة: 2008، الرابط الإلكتروني http://www.iugaza.edu.ps/ar/UnitUpload/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA%20%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%87%D8%AF/%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B9%20%D8%A7%D9%8

4%D8%AA%D8%AE%D8%B1%D8%AC/%D9%85%D9%86%D8%
B8%D9%85%D8%A7%D8%AA/%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8
%AF%20%D8%B3%D8%B9%D8%AF%20%D9%88%20%D9%85
%D8%AD%D9%85%D8%AF%20%D8%AC%D9%88%D8%AF%D
8%A9.pdf

الشلالدة، محمد فهمي: تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصمود، مركز الدراسات أمان، رام الله: فلسطين، 2002/11/26، الرابط الالكتروني
http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=568

الشوبكي، بلال: المعيقات المؤسسية لعمل المجتمع المدني الفلسطيني، دنيا الراي، الرابط الالكتروني
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2005/10/21/29156.html

الشويخ، جهاد: دور القطاع الأهلي في التعليم النظامي وغير النظامي، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني – وفا، 2002، الرابط الالكتروني
.http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=2871

عبد العال، وحيد: دور المنظمات في المجتمع المدني، منتدى حوارات الفاخرية، بتاريخ 2006/10/22، الرابط الإلكتروني
http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:VkXV7U4R
KYI J:www.hewaraat.com/forum/showthread.php%3Ft%3D13262+
%D9%88%D8%AD%D9%8A%D8%AF+%D8%B9%D8%A8%D8%
AF+%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84+%D8%AF%D
9%88%D8%B1+%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B8%D
9%85%D8%A7%D8%AA+%D9%81%D9%8A+%D8%A7%D9%84

%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9+%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A&cd=1&hl=ar&ct=clnk&gl=ps

عبد الهادي، عزت: الدور الوطني والاجتماعي لمؤسسات العمل الأهلي في فلسطين، المركز الفلسطيني للارشاد، 2006/6/20، الرابط الالكتروني http://www.pcc-jer.org/new/articles.php?id=136

عبد الهادي، عزت: رؤية أوسع لدور المنظمات الاهلية الفلسطينية في عملية التنمية، البوابة الفلسطينية للمؤسسات الأهلية الرابط الاكتروني http://www.masader.ps/p/ar/node/8346.

عبد الهادي، عزت: رؤية أوسع لدور المنظمات الأهلية الفلسطينية في عملية التنمية "ورقة مفاهيم"، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الرابط الالكتروني http://www.idsc.gov.ps/arabic/ngos/derasat/derasat_1.html

عودة، جميل: مفهوم التنمية البشرية وأبعادها الاستراتيجية، منتدى التنمية، 25 يناير 2012، الموقع الالكتروني www.dimatanmia.assoc.col t129-topi

عوض، معتصم: التنمية في فلسطين واقع مرير ومستقل غامض، مؤتمر التنمية في فلسطين، الموقع الاعلامي لمجموعة الاتصالات الفلسطينية، بتاريخ 2012/9/16، الموقع الالكتروني http://www.paltelgroup.ps/pginfo/?p=1443.

القزاز، هديل: " فيضان التمويل سدود التنسيق وفرص الغرق في دوامة الفساد– الحالة الفلسطينية نموذجاً "، ورقة مقدمة لورشة عمل الفساد في مرحلة الاعمار، عمان، مارس2006، الرابط الالكتروني www.aman-**palestine**.org/Documents/donor-**coordination**.doc

قنديل، اماني: تحليل خريطة المجتمع المدني في مصر من منظور التنمية البشرية، موقع برنامج الامم المتحدة الإنمائي، مايو 2008، صفحة 4، الرابط اللإلكتروني www.undp.org.eg/Portals/0/.../Amani%20Kandil-Arabic%202.ppt

مؤسسة لجان العمل الصحي الفلسطيني، فلسفة برامج التنمية المجتمعية في لجان العمل الصحي، الرابط الاكتروني http://www.hwc-pal.org/ar/display_community_development.php

محسن، تيسير: المنظمات الأهلية والانتفاضة الشعبية الفلسطينية، مجلة رؤية، الرابط الالكتروني http://www.idsc.gov.ps/sites/STATE/arabic/roya/kashaf.html

محمد، علي عبد الواحد: المجتمع المدني ومنظماته، مؤسسة الحوار المتمدن، بتاريخ 12/28/ 2005، الرابط الالكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=53427

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، دراسات وتقارير تقرير التنمية البشرية فلسطين 2004، الرابط الالكتروني http://www.idsc.gov.ps/arabic/economy/development/development-18.html

منظمة الصحة العالمية، المكتب الاقليمي للشرق الاوسط، استراتيجية التعاون القطري، الأراضي الفلسطينية المحتلة 2009– 2013، الرابط الالكتروني http://www.emro.who.int/ar/about-who/country-cooperation-strategy

هلال، جميل: حول إشكالية مفهوم المجتمع المدني، مؤسسة هنيرخ بل، 2011/2/16، الرابط الالكتروني https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/S3XHzyxZq58J gc /CgkZTDYC0

ولد نافع، احمد: المفهوم الليبرالي للمجتمع المدني، مدونة هموم الفكر والواقع، بتاريخ 21-4-2010، الرابط الالكتروني http://ahmedonava.blogspot.com/2010/04/blog-post.html

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

The Role Of Palestinian Civil Society Organization In Promoting Human Development (The West Bank As A case Study)

By
Sa'ed Hamed Nasr Abu Adwan

Supervised by
Dr. Nayef Abu Khalaf

This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Master Degree in Planning & Political Development, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
2013

The Role Of Palestinian Civil Society Organization In Promoting Human Development (The West Bank As A case Study)

By
Sa'ed Hamed Nasr Abu Adwan
Supervised by
Dr. Nayef Abu Khalaf

Abstract

This study addresses the role of the Palestinian civil society organizations in reinforcing human development in Palestine. In doing so, the researcher aimed to shed light on the reality of the Palestinian civil society organizations, and identify the relationship between these organizations and human development, in addition to the scale of impact these organizations have on human development. Additionally, the study worked on defining the main obstacles that stand in the way of achieving an effective role for these organizations in reinforcing human development in Palestine.

The study was launched from looking in to the question of the nature of the role of civil society organizations in promoting human development, where this question represents " What is the role of civil society organizations in promoting human development," you can branch from this question several sub-questions that are related to the main question. The study began from the basic premise that "the internal and external obstacles led to the reduction of the effective role of the Palestinian civil society organizations in the promotion and formation of human development in Palestine. To address the hypothesis of the study and answering its questions the researcher used many tools, the most prominent, interviews

with representatives of the civil society organizations in the West Bank, as the study relied on descriptive analytical method to study the approach of the civil society organizations to promote human development.

The first chapter of the study presents an introduction about the study and its methodology. In the second chapter, the researcher addresses the concepts of the study and its hypothetical framework as a scientific entrance that controls the general trend of the study so that it does not deviate from its course and the objectives that the researcher has laid down.

The third chapter discusses the reality of the Palestinian civil society organizations with respect to the stages through which these organizations have gone, in addition to the nature of roles that they have adopted in order to express their visions. Additionally, the researcher discussed the reality of human development in the West Bank through two periods: The first one came after the Oslo Convention, while the second one was in light of the reports that were issued by the United Nations Development Program UNDP in Palestine.

The measurement of human development in Palestine has been connected with a group of indicators that these reports have provided including: Health, education, women empowerment, equality between the two sexes, unemployment, poverty and environment.

Moreover, the role of the civil society organizations in the different indicators related to human development has been analyzed including:

Population issues, poverty and unemployment, health issues, education, women empowerment and achieving equality. The scope of interest of the civil society organizations varies and it is very observable. The researcher has addressed a general evaluation of the role of these organizations in reinforcing human development in Palestine.

In the fourth chapter, the researcher addresses the main obstacles that hinder the effective of role of the civil society organizations in reinforcing human development in Palestine. These obstacles have been addressed in three groups: The first group is related to the exceptional situation that the Palestinian civil society organizations in Palestine experience under the Israel occupation.

The second group deals with the obstacles that are related to the internal environment of these organizations which is represented with administrative corruption and the connection of these organizations with personal activities. The third group is related to the obstacles in the external environment of the civil society organizations such as funding and its impact on the development process, as well as the impact of regulations and laws on the role of the Palestinian civil society organizations.

In the conclusion the researcher presented the main results and recommendations that this study has come up with. Through the results it is clear that the civil society organizations have failed to reach the level that the Palestinian people have been anticipating which represents the essence of these organizations' existence.

However, this does not mean to undermine the importance of these organizations and their vital role in the building process of the Palestinian civil society and to provide the main requirements of honorable living, freedom, stability and security. The researcher has given up a number of recommendations that are related to the Palestinian civil society organizations in order to reinforce their role in the development process in general and the human development in particular.

The most leading recommendations that emerged from this study is the need to develop the civil society organizations plans and programs according to the vision that seeks to achieve and consolidate through the concepts of change and development of the society, not merely to provide assistance and relief, the act of civil society organizations is not limited to forms of assistance but includes seeking to change society and its development, and this is the basis of the development process, which forms the essence of the work of civil society organizations.

The study also recommended the need to rehabilitate volunteer work, by promoting the concepts of social volunteer work, and its importance, and to develop the concept of community participation, and that's for its importance and its role in achieving development in general and human development in particular.